د. علي عبد المنعم شعيب



الصراع الإيطالي - الفرنسي على بلاد الشام

(١٨٦٠-١٩٤١)

د. علي عبد المنعم شعيب

الصراع الإيطالي ـ الفرنسي على بلاد الشام 1860 ـ 1941

دار الفارابي

الكتاب: الصراع الإيطالي ـ الفرنسي على بلاد الشام 1860 ـ 1941
المؤلف: د. علي عبد المنعم شعيب
الغلاف: فارس غصوب
الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107

الطبعة الأولى 2002

ISBN: 9953-411-81-6

DAR AL FARABI

(Société Libanaise des Imprimés s.a.l.) Beyrouth - Liban
Tel: (01)301461 – Fax: (01)307775 – P.O.Box: 3181/11
Code Postal: 1107 2130
e-mail: farabi@inco.com.lb

الى

لبنى

وائل ونور ودينا

المحتويات

مقدمة

قلما نال موضوع اهتمام الباحثين ورجال الفكر والسياسة منهم، ما ناله موضوع الصراع على بلاد الشام. فمنذ ما عرف بعهد الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية إلى اليوم لا تزال هذه المنطقة قضية الساعة، قضية حية ومفتاح الشرق الأوسط والمرآة التي تعكس كل ما يجري حولها. ويعترف الصديق والعدو بأنها حجر الزاوية في حالتي السلم والحرب في المنطقة. لذلك راود حلم السيطرة على بلاد الشام كل القوى الاستعمارية، فتصارعت من أجلها وخلقت المحاور العربية والدولية.

صدرت وفرة من الكتب القيمة بالعربية والأجنبية والأبحاث العلمية التي تناولت الصراع الاستعماري على بلاد الشام. لكن الصراع البريطاني ـ الفرنسي استأثر على مجمل هذه الكتب إذا لم نقل كان هناك شبه تغييب لدور إيطاليا، فما نجده ليس إلا نتفاً متناثرة على بعض صفحات.

إذن جاءت فكرة الكتاب من:

أولاً: الحرص على تسليط الضوء على جانب من تاريخ الصراع على بلاد الشام في العصر الحديث والمعاصر.

ثانياً: كونه بطاقة دعوة للمؤرخين حتى يقبلوا على كتابة ما يجدونه جانباً مغيباً من المعلومات لا سيما في الأرشيف الإيطالي.

هذا الكتاب يطرح آفاقاً جديدة للبحث ويتضمن الكثير عن تفاصيل أحداث لم تنشر من قبل. توجهت إلى مصادر أجنبية وعربية جديدة، وإلى أرشيفات الدول المعنية بغية جمع المعلومات التي تعين على كتابة البحث، وبغية إظهار الصورة التي تشكل عندما نضع قطع لعبة الأحجية في مكانها.

تقدم هذه الدراسة مساهمة علمية متواضعة في كتابة تاريخ بلاد الشام آملاً أن تحقق الغرض المرجو منها.

د. علي شعيب

أشكال الصراع الإيطالي ـ الفرنسي على بلاد الشام 1860 ـ 1920

ـ عزم إيطاليا التدخل في الحرب اللبنانية عام 1860:

كان الإيطاليون أعرق أمم أوروبا التي اتصلت بالشرق الأدنى اتصالاً وثيقاً منوعاً. وبعد القرن السادس عشر كان في العديد من المدن العربية ولا سيما في اسكلتها البحرية قناصل وممثلون تجاريون للجمهوريات الإيطالية بهدف الإبقاء على الأسواق العربية مفتوحة لما كانت تشكل مصدر ربح وفير لتجارتها، فضلاً عن وجود جاليات إيطالية تقيم في أمكنة خاصة بها. وقد تولت البندقية في أيام ازدهارها تمويل تعليم اللغات الشرقية لتجارها والأدلاء. وكان تعامل السكان الشاميين بعملة البندقية (الدوكات)[1] دليل استئثار الجمهوريات الإيطالية دون غيرهم من دول الغرب بأسواق الشرق.

وبعد أن فقدت هذه الجمهوريات أهميتها التجارية بقيت اللغة

(1) سمير الخادم: الشرق الإسلامي والغرب المسيحي 1450/1517، مؤسسة دار الريحاني، بيروت 1989، ص 527.

الإيطالية هي الأكثر انتشاراً في الأساكل المشرقية بين سائر اللغات الأوروبية حتى منتصف القرن التاسع عشر، إذ راحت تواجه مزاحمة اللغة الفرنسية، وقد تأكد في هذه الفترة بوضوح ساطع أن المؤسسات الاستعمارية كانت تتخذ الثقافة ذريعة ووسيلة في الوقت نفسه. وقد لعب التوسع الثقافي دوراً بالغ الأهمية على أرض الواقع وذلك ضمن التطور المعقد للسيطرة الغربية في كافة نواحيها. ومن الطبيعي ظهور تناقضات حادة بين الدول الاستعمارية تجبرها على خوض مواجهة عنيفة في المجال الثقافي وذلك بهدف توسيع رقعة المعرفة بلغة الدولة النازعة للسيطرة.

وكانت بلاد الشام في هذا السياق حقل تجارب مميزاً للنفوذ الفرنسي الذي كان يتمتع بقدرة كبيرة على مواجهة أي نفوذ آخر. فكانت باريس ترى ضرورة حماية هذا الامتياز الثقافي وتطويره استناداً إلى شبكة مؤسسات تعليمية واسعة ومراكز اجتماعية منتشرة في هذه المنطقة. وكان من المحتم أن تدخل في مواجهة حادة مع قوى غربية استعمارية في أمكنة مختلفة من السلطنة العثمانية، وما عزز من فرص نجاح مؤسسات فرنسا إطباق حكومتها السيطرة على الإرساليات الكاثوليكية، مستغلة عجز البابوية عن حسم قضية هذه الإرساليات إزاء الباب العالي بمعزل عن مصالحها. "قبل سنة 1870م شغل الإيطاليون جميع المراكز الكهنوتية الهامة في السلطنة العثمانية، ويمتلك الإيطاليون في الشرق بفضل هذه الحالة وإلى حد ما بفضل ما تركه التجار البندقيون والجنوبيون رونقاً جذاباً، إذ لو أن إيطاليا توصلت إلى تسوية مؤقتة سلمية مع الفاتيكان بعد موت بيوث التاسع لكانت استثمرت هذا المجال المشجع لنفوذها واستفادت من الاستئثار بمواطنيه وبعثاته وإدارته الرسولية، ولكن ليون الثالث عشر

اضطر للارتماء بين ذراعي الجمهورية الفرنسية التي منحت في الشرق عدة مراكز خيرية"[1].

ولما كانت الإرساليات الكاثوليكية في الشرق بغالبيتها من سكان أواسط جنوب إيطاليا و"يختارون من حثالة الأديرة الإيطالية"[2]، عمل لويس الرابع عشر على جعل القيادة التبشيرية بيد الفرنسيين من ذوي الكفاءة.

ولم تمضِ فترة إلا وأصبحت اللغة الفرنسية لغة الأغنياء وكبار التجار في بلاد الشام بفضل مدرسة الآباء العازاريين في عينطورة ومدرسة الآباء اليسوعيين في غزير التي انتقلت بعد ذلك إلى بيروت والمدرسة البطريركية وغيرها. لكن على صعيد الأثر الاقتصادي والسياسي الفرنسيين لم يكونا بمستوى زخم انتشار اللغة الفرنسية، وحسب تقرير قنصل فرنسا في بيروت عام 1848 أن حياكة الحرير وتجارتها بقيت حكراً على الإيطاليين حتى دخلت في منافسة من جانب سويسرا[3]. وعندما قررت الحكومة الفرنسية عام 1860 التدخل عسكرياً لحماية مسيحيي الشرق أثناء الحرب الطائفية في جبل لبنان و"مشددة على هدفها الإنساني كان الرأي العام الكاثوليكي الداخلي لا يزال متأثراً بالقضايا الإيطالية لا يفكر سوى في مساعدة الكرسي

---

(1) مكرر: نجيب عازوري: يقظة الأمة العربية، تعريب أحمد بو ملحم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ص 151.

(2) دومنيك شفاليه: مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، دار النهار، ترجمة منى عاقوري، بيروت 1994، ص450 ـ 451.

(3) Adel Ismail: Document diplomatique et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays de proche-orient du XVIIème siecle à nos jours. Editions des divers politiques et historiques. Beyrouth 1978. Serie contenue - tome III - N55 le 15 Juillet 1848. P. 270.

الرسولي، ولم ير في بادئ الأمر سوى عملية تضليلية»[1].

لم تكد تتكون إيطاليا كدولة وطنية في هذه الفترة حتى أخذت تنحو إلى لعب دور الدولة الإمبريالية ذات المطامع الاستعمارية القوية. وأظهرت بحماس عن رغبتها في التدخل في الحرب اللبنانية عام 1860. وقد وصلت أصداء الحرب إلى أوروبا، وساهم الأب ريكادونا (إيطالي) من دير زحلة في نشر بعض حقائقها من على صفحات بعض الجرائد الإيطالية، وناشد الرأي العام الأوروبي التدخل لوقف الاعتداءات على المسيحيين[2]. كما كثرت مراسلات الآباء الأجانب في الدير إلى المراجع الروحية العليا في روما وليون طالبين منهم المعونة لمساعدة المنكوبين. وتؤكد الرسائل الثلاث في المحفوظات السرية للفاتيكان في القسم التابع لأرشيف القصادة

---

(1) دومنيك شفاليه: مصدر مذكور ص 493.

(2) رسالة الاب ريكادونا إلى الأب بيكز في بيروت 21 حزيران 1860 وقد ضمنها تقريراً للنشر في صحيفة civilta catholica.

أنظر عساف ساسين: دور الرهبنة اليسوعية في تاريخ البقاع الاجتماعي والاقتصادي بين 1918 ـ 1948، أطروحة لنيل الدكتوراه اللبنانية في التاريخ، بيروت عام 1998 غير منشورة، ص 68.

من جهة أخرى تدخل قنصل الإنكليز مورا لدى سعيد بك جنبلاط يطلب منه تأمين سلامة الخواجة مسك(*) وأعياله وتبعته وكذلك مخايل مشاقة وعائلته من جحيم الاقتتال الطائفي.

(*) عائلة مسك إيطالية الأصل كانت تتمتع في بلادها بجاه عريض ومال وفير وزعامة سياسية كبيرة أهلتها للقيادة. ناهضت طغيان حكام السافوا ففشلت فغادر قسم منهم إلى الشرق حيث حطوا الرحال في حلب الشهباء. أخذ كبيرهم يتعاطى التجارة فاستحوذ على ثقة الناس فتقربوا إليه وأطلقوا عليه اسم «المسك» فحلت التسمية الجديدة محل الاسم الإيطالي.

ـ أنظر سليم الهشي: المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون 1600 ـ 1900، الجزء الثاني، بيروت 1980 ـ ص 117 ـ 118.

الرسولية في جبل لبنان مجلد 229 ملف 3 الاستجابة الإيطالية للتدخل في أحداث الجبل.

ففي الرسالة الأولى التي كتبها الكونت كافور رئيس الحكومة الإيطالية بتاريخ 13 آب 1860 إلى المركيز D. Azeglio الذي بدوره أرسلها إلى جون رستيل وزير خارجية بريطانيا تناولت مطالبة إيطاليا المشاركة مع الدول الكبرى لوضع حل نهائي لأحداث عام 1860.

أما في الرسالة الثانية التي كتبها كافور بتاريخ 19 تشرين الأول من العام 1860 والتي أرسلت إلى وزير خارجية إنكلترا يعقب فيها على رسالته الأولى ويؤكد على حق بلاده المشاركة في حل المسألة في جبل لبنان وإلحاحها بالاطلاع الكامل على المفاوضات السرية المتعلقة بهذه المسألة بالذات بين الدول الكبرى والسلطنة العثمانية.

لكن رسالة الجنرال دوراندو إلى صفوت باشا بطلب من الكونت كافور في 22 أيلول 1860 تدور حول حقوق إيطاليا بالتدخل والمشاركة في وضع الحلول المناسبة من أجل حماية الرعايا المسيحيين في الجبل اللبناني[1].

وقد استطاعت المملكة الإيطالية الدخول في سياسة أوروبا في لبنان والحصول على ما كان للدول الخمس الموقعة على بروتوكول عام 1864 من حقوق المراقبة في القضية اللبنانية عندما وقعت سفارتها في الآستانة على بروتوكول تعين فرنكو باشا في منصب حاكم جبل لبنان[2].

---

(1) Archivio segreto vaticano, Delegazione Apostolica del Monte Libanon. Vol. 229 fasc.3 ملحق رقم 1.

(2) لبنان في تاريخه وتراثه، الجزء الأول، سلسلة بإشراف عادل إسماعيل، مركز الحريري الثقافي، بيروت 1993، ص453، بحث قدمه د. منير إسماعيل.

يندرج إلحاح إيطاليا على المشاركة في أحداث جبل لبنان ضمن السياق العام لتطلعات سياسيها ومفكريها للتوسع الاستعماري بعد إنجاز الوحدة الإيطالية عام 1861 حيث جرى وضع أسس التحرك الاستعماري الذي كان يمتلك العناصر الأولية في الأيديولوجية الإمبريالية. وتسارعت التصريحات لصالح التوسع في ما وراء البحار. فقد طالب الزعيم مازيني بمكانة لإيطاليا في آسيا وإفريقيا كونها مؤهلة لدور عالمي وروحي. فيما شدد Carpi في كتابه (الهجرة) Del émigrazione " أن الشعب العظيم الذي لا يمد تأثيره وممتلكاته في رحاب البحار سيزول عاجلاً أو آجلاً وسيصبح عالة على الأمم الأخرى"[1].

وكانت مناطق في الوطن العربي أهدافاً محتملة لإيطاليا الاستعمارية ومنها بلاد الشام. وكان لبيروت دور مميز في المشروع الأوروبي للسيطرة على هذه المنطقة فتحولت بسرعة إلى مدينة كوسمو بولتيه كبيرة على حساب باقي المدن الساحلية الشامية. ويبرر وزراء خارجية إيطاليا على التوالي: Rattizi وثم Ricassol اندفاع دولتهم إلى هذه المنطقة بحجة ما كان لها من مصالح تجارية أكثر أهمية مما لبريطانيا والنمسا وكذلك مرتين أكثر أهمية مما لفرنسا، واعتبر أن ذلك يؤهل بلدهم للمشاركة في مؤتمر القسطنطينية المتعلق بدفع التعويضات لضحايا أحداث العام 1860 في سوريا، وأن الحجج المتعلقة بهذه السياسة لا تزال هي نفسها: الدفاع عن المواطنين الإيطاليين وتنمية التجارة والملاحة البحرية. . .[2].

---

(1) J.L. Miege: L'imperialisme colonial italien de 1870 à nos jours. Societe d'Edition d'enseignement superieur. Paris 1968. P. 13 et 23.

(2) Idem: P. 18.

وبما أن إيطاليا دخلت في ميدان الاستعمار متأخرة اصطدمت بمواقع استعمارية ثابتة لفرنسا وبريطانيا ومخططات مناهضة لأطماعها في الوطن العربي. لكن قبل انتقال روما إلى مرحلة الغزو المباشر حاولت أن تتماثل مع أساليب الدول الأوروبية الاستعمارية، أي بخلق مناخ يتقبل وجودها في مناطق مزمع استهدافها. فلم تعكس عداءها للكهنوت في نشاطاتها في الشرق بل أنشأت الجمعيات التبشيرية ودخلت في منافسة مع فرنسا حتى تتقبل مشاركتها في حماية البعثات التبشيرية الكاثوليكية في السلطنة العثمانية. علماً أن بعض المبشرين الطليان احتلوا مراكز هامة في إطار المؤسسات الكاثوليكية في بلاد الشام. فقد أسند إلى الأب ريكادونا (إيطالي) الإشراف على أمور راهبات قلب يسوع في زحلة اللواتي بلغ عددهنَّ عام 1862، 38 راهبة وفي العام 1865 بلغ عدد مدارسهن في سهل البقاع وفلسطين (الناصرة وشفا عمرو) 18 مدرسة يؤمها 2425 تلميذة[1]. وحسب مصدر فرنسي أنه منذ العام 1870 تاريخ قيام أول قنصلية إيطالية في القدس حتى تحولت مركزاً للعداء ضد الوجود الفرنسي المميز[2] وبعد هذا التاريخ، تمكنت المملكة الإيطالية من أن تحتل موقعاً متقدماً لدى كاثوليك الشرق عندما ألحقت بالقوة أراضي البابوية إلى فلك سيطرتها، وفي وقت كانت فرنسا عاجزة عن حمايتها عسكرياً وسياسياً. وكان هذا الإلحاق يتناقض مع اتفاق 15 أيلول 1864 الموقع بين إيطاليا وفرنسا والذي ينص على التزام روما بعدم

---

(1) Oeuvre des écols d'orient I-II novembre 1865 N24 p 369.

(2) A. Ismail: tome 35: Georges outrey: le protectorat religieux de la France en orient. 1er partie 1898 p. 498.

التعرض لأراضي الكرسي الرسولي كما التصدي بالقوة لكل تحرش صادر عن الخارج ضد هذه الأراضي.

في هذه المرحلة بالذات ازداد التنافس الدولي على دعم الإرساليات التبشيرية وتأسيس مدارس لها وتابعة لقوى عظمى لأن السيطرة على المدرسة يعني السيطرة على الجيل الناشئ وجذبه، أي قدرة التأثير بالأجيال القادمة وتحديد أهوائها السياسية. و"بدون شك لم يكن للإرساليات إلا دور تعبيد الطريق لمؤسسي الإمبراطوريات الاستعمارية"[1].

ومنذ تشكل إيطاليا كدولة وطنية طالبت بحقوق خاصة لحماية المرسلين الكاثوليك من مواطنيها حتى لا تهمل أي سبيل جدي يوفر لها فرصة التدخل في شؤون السلطنة العثمانية. وسنلاحظ في سياق البحث أن الكرسي الرسولي لم يكن بمنأى عن التعاطف مع طموحات إيطاليا في الشرق.

وقد وجد قناصل إيطاليا في بلاد الشام أن هذا التعاطف يفقد فرنسا مبرر حمايتها لكاثوليك هذه المنطقة وبالتالي فإن من الطبيعي أن تخضع كل المؤسسات الدينية اللاتينية من أجنبية ومحلية إلى حماية إيطاليا كونها صاحبة الحماية على الكرسي الرسولي، وبناء عليه تلازمت محاولة الإخضاع مع محاولة إيطالية لجعل لغتها هي لغة التدريس الأساسية في هذه المؤسسات الكاثوليكية.

وحسب تقرير قنصل فرنسا في بيروت ـ نيسان 1871، فإن قنصل إيطاليا في دمشق أقام على نفقته صفوفاً لتعليم اللغة الإيطالية في المدارس العائدة لبطريركية الروم الكاثوليك. كما عبر عن أمله

---

(1) J.L. Miege: op. Cité: P. 141.

بإحلال اللغة الإيطالية مكان اللغة الفرنسية خلال عشر سنوات. وفي بيروت تم تبليغ رجال الدين الكاثوليك وكذلك المؤسسات الدينية الفرنسية وراهبات الناصرة عن انضوائهم قريباً تحت الحماية الإيطالية، ويستطرد القنصل أن متصرف جبل لبنان فرنكو باشا أبلغه سراً أن القنصل الإيطالي Maccio أعلمه بأنه سيكون مكلفاً من الناحية الدينية بهذه المؤسسات وأن البابا سعيد من الوضع الجديد الذي قلّص من ضغوطات الحكومة الفرنسية عليه[1].

وفي تقرير آخر بتاريخ 26 تموز يتضح أن فرص نجاح إيطاليا في تعزيز لغتها قد سلكت طريقها. فقد قبل مطران الكاثوليك في دمشق Macarios الدعم السنوي الإيطالي بهدف تعليم اللغة الإيطالية في مدرسة الكنيسة دون الوقوف على رأي قنصل فرنسا في المدينة. كما استقبل المطران قنصل إيطاليا بكل مظاهر التكريم التي هي حكر على قنصل فرنسا. لكن يستنتج من تقارير القناصل الفرنسيين في المشرق أن رؤساء الكنيسة الكاثوليكية وفاعليات الطائفة لا يتمادون في مناكفة قنصل فرنسا فسرعان ما يقدمون الأعذار لعلاقتهم مع قنصل إيطاليا[2].

واستتباعاً لهذا السياق كانت روما حريصة على استعادة دورها الثقافي في سوريا كمقدمة لإعادة مجد غابر من العلاقة الجيدة. وهذا ما أكدت عليه تقارير القناصل الفرنسيين في هذه المنطقة. وحسب تقرير القنصل الفرنسي في بيروت بتاريخ 2 آب 1871، أن قنصل إيطاليا قدم مبلغ 6000 فرنك لبطريرك الكاثوليك منها 2000 فرنك كرواتب لأستاذ اللغة الإيطالية والباقي توزع كمنح لعشرة طلاب

(1) A. Ismail: tome 13. N. 58 - le 8 Avril 1871 p. 229.

(2) Idem: tome 13 N. 61 - Le 26 Juillet 1871. P. 241-244.

يختارهم القنصل Maccio فضلاً عن تقديم جوائز بقيمة 800 فرنك عند نهاية العام الدراسي، وتندرج هذه التقديمات في إطار المسعى لجعل المدرسة الكاثوليكية في دمشق تحت إشراف القنصلية الإيطالية على غرار مدرستي غزير وعينطورة بالنسبة لإشراف القنصلية الفرنسية. وقد حظي المسعى بالنجاح إذ تلقى الطلاب شهادات تخرجهم صادرة من وزارة التعليم الإيطالية. واستطاع Maccio فرض مدرس للغة الإيطالية في مدرسة آباء الأرض المقدسة في المدينة نفسها[1] غير أن هذا النجاح كان دونه عوائق كثيرة تولاها القنصل الفرنسي، إذ حرض الوالي العثماني ضد القنصلية الإيطالية التي تجاوزت السيادة العثمانية عندما منحت شهادات إيطالية وكذلك حث الإرساليات الكاثوليكية على رفض الحماية الإيطالية.

ويبدو أن عزم رئيس وزراء إيطاليا Cripsi عام 1878 لولوج بلاد المشرق ثقافياً وتضحياته المتفانية التي بذلها لم تعط نتيجة مشجعة مما جعله يعدل من مخططه ومن ثم التخلي عنه. إلا أنه أبقى في بيروت مؤسسات تربوية كآخر شاهد على مجد غابر تحت إشراف مؤسسة .Dante Alighierei وبدون شك كان لمتغيرات الأمزجة المحلية دور في مواجهة تغلغل النفوذ الإيطالي. إذ شعر الكاثوليك الشرقيون بعد عام 1860 مدى أهمية الارتباط بفرنسا سواء على الصعيد الأمني أو الاقتصادي وما جرى في مدرسة الكرمليين في شمال لبنان مؤشر على تعاظم النفوذ الفرنسي في الوسط الكاثوليكي المحلي.

عام 1880 كانت كل الإرساليات الغربية دون تمييز تحت الحماية الفرنسية في السلطنة العثمانية وترفع العلم الفرنسي، إلا أن

(1) Idem: tome 13 N. 62 - le 2 Aout 1871 p. 245-247.

الكرمليين الذين تمركزوا في بشري منذ زمن طويل رفعوا العلم الإيطالي على مدرستهم، عندها سارع السكان الموارنة إلى المدرسة وأغلقوها بالقوة، ولم تتمكن تدخلات السلطات المدنية والدينية في إعادة فتحها إلا بعد رفع العلم الفرنسي. واعتبر تقرير لوزارة الخارجية الإيطالية أن ما جرى دليل على تراجع نفوذ وفقدان علاقة ولعدم وجود مؤيدين[1]. في هذه الفترة لم يبق للإيطاليين في بيروت سوى مدرسة مهمشة تقريباً لم تستطع أن تحتل مستوى كغيرها من المدارس في المدينة رغم التضحيات الكبيرة.

دور المبعوث الرسولي **Piavi** في بعث النفوذ الإيطالي:

لم يكن التأثير الإيطالي حالةً ميؤساً منها في بلاد سوريا. ورغم تراجع مكانة اللغة الإيطالية لصالح اللغة الفرنسية وكذلك ضعف النفوذ السياسي لروما في إفريقيا والشرق، إلا أن عدداً كبيراً من الإيطاليين استطاعوا نسج علاقات مع قوى مؤثرة في المشرق مكنتهم من الحصول على وظائف معتبرة بفضل النوعية الجيدة لمصنوعاتهم، ولإحراز الطبيب الإيطالي على ثقة الباشا والبك، واتخاذ بعض المشرقيين مستشارين من جنوى وعلاقة جيدة مع وزير من أصل توسكاني.

من جهة أخرى لم يبق التنافس الإيطالي ـ الفرنسي محصوراً في دائرة السلك القنصلي بين الدولتين بل انخرطت فيه البعثات التبشيرية الكاثوليكية والسكان المحليون. وتقدم الولاء الوطني للمبشرين على الوحدة الدينية التي تجمعهم إلى بعضهم بعضاً. وهذا ما أعطى دماً

---

(1) Revue du monde musulman. Vol. XIX. Juin 1912 p. 62-63 Paris.

جديداً للتطلعات الإيطالية حيث وظف لبعث نفوذها في بلاد الشام، وذلك استناداً إلى رافدين أساسيين الرهبان الفرنسيسكان والأرض المقدسة وكانوا بأكثريتهم من أصل إيطالي وثانياً المبعوث البابوي Piavi الإيطالي الجنسية وهو من الرهبان الفرنسيسكان أيضاً. ومن موقعه في بيروت أحدث إرباكاً للقناصل الفرنسيين في المدينة نظراً لنشاطه لصالح إيطاليا على حساب المصالح الفرنسية، بحيث تُفرد تقارير قناصل فرنسا في بيروت وتعليمات وزارة الخارجية الفرنسية إلى قناصلها حيزاً هاماً عن نشاط Piavi المناوئ للنفوذ الفرنسي. فمنذ عام 1880 كان هذا المطران يهيء لانتخاب بطريرك للموارنة خلفاً للبطريرك مسعد أقل ميولاً للحماية الفرنسية. وحسب تقرير قنصل فرنسا في بيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 12 كانون الثاني 1881 أنه منذ وصوله إلى هذه المدينة يلاحظ ميلاً عدائياً من قبل المونسنيور Piavi، وبعد تسعة أشهر من المراقبة الدقيقة توصل القنصل إلى قناعة أن المبعوث البابوي يوظف سلطته لإضعاف الامتيازات القديمة للكنائس الكاثوليكية في سوريا، وفي الوقت نفسه إضعاف النفوذ الفرنسي، كما يُحمل القنصل الموفد الرسولي مسؤولية الانقسام بين رجال الدين الموارنة، وعلى زرع الفتنة بين المشايخ في جبل لبنان حيث يسدي حمايته لأحدهم دون الآخر. ويخرج القنصل بانطباع أن بطريرك القدس Valerga نهج نفس منهج Piavi في عدم تحبيذه للحماية الفرنسية[1] ولكن في رسالة أخرى لقنصل فرنسا في بيروت بتاريخ 2 شباط 1881 لا يخفي مدى الأخطار المحدقة في حال القطيعة مع المبعوث الرسولي[2].

---

(1) A. Ismail: tome 14 N. 64 Le 12 Janvier 1881 p. 264.

(2) Idem: tome 14 N. 71 Le 21 Fevrier 1881. P. 296-297.

ويبدو أن الإيطاليين استفادوا من الدعم البابوي فعمدوا إلى سياسة تقوية المدارس التبشيرية مما يعزز تأثيرهم في سوريا ولا سيما رهبان آباء الأرض المقدسة الذين حافظوا منذ عدة قرون على أديرة فلسطين ونشروا اللغة الإيطالية. بالمقابل حمل الفرنسيون، مسألة الاندفاع الإيطالي في بلاد الشام إلى دعم المونسنيور Piavi، فتدخلوا لدى الفاتيكان الذي حرص على تبديد المخاوف الفرنسية، ولهذه الغاية عقد اجتماع في روما بين سفير فرنسا لدى الكرسي الرسولي والموفد البابوي في بيروت. وقد أعرب الأخير عن إخلاصه لفرنسا ورغبته في تبديد كل جفاء بينه وبين معتمديها في بلاد الشام، وعزا سبب الجفاء لكثرة مطالب هؤلاء المعتمدين. وحسب تقرير السفير إلى حكومته أن Piavi أعلن صراحة بأنه سيبذل جهوداً كبيرة لاتباع سياسة أكثر ملاءمة للمصالح الفرنسية لقناعته بأن كل إضعاف للحماية الفرنسية ستهدد المؤسسات الكاثوليكية في سوريا(1).

يلاحظ أن الصراع بين المبعوث الرسولي والفرنسيين يتخطى الموقف الشخصي ليعكس الصورة الخفية للصراع بين الفاتيكان وحكومات فرنسا العلمانية وبخلاف حكومات روما التي اتبعت سياسة مرنة في مسألة فصل الدين عن الدولة، فلم يمض شهر على اجتماع روما حتى تلقت وزارة الخارجية الفرنسية من قنصلها في بيروت رسالة بتاريخ 10 آذار 1882 تحمل Piavi مسؤولية تأجيج الصراع بين الموارنة وحاكم جبل لبنان، وتتهمه بالتحالف مع العثمانيين بهدف إذلال رؤساء الطوائف المسيحية وضرب نفوذهم(2). وكمحصلة عامة لمواقف Piavi تدخل وزير خارجية فرنسا Duclerc لدى البابا

---

(1) Idem: tome 14 N. 95 Le 7 Fevrier 1882 P. 395.

(2) Idem: tome 14 N. 98 le 10 Mars 1882. P. 395.

لاستبداله بحجة الحرص على الحقوق المكتسبة للشعب المسيحي في لبنان ولأن الحكومة الفرنسية لن تتغاضى عن إبعاد هذا الأسقف من سوريا بسبب عدائه المعلن والقوي لمصالحها. وتعتبر تثبيته في مركزه خطراً يحق لهم الشكوى منه. لكن الوزير الفرنسي في رسالته إلى مدبر القنصلية في بيروت بتاريخ 19 أيلول يعزو الصراع إلى عدم وجود طائفة من المصالح مع الكرسي الرسولي[1].

إن سوق التهم ضد Piavi لم تكن مقنعة بما فيه الكفاية لنقله من بيروت، ولم يكن مدبر القنصلية الفرنسية في هذه المدينة يمتلك الأدلة الدامغة عن الميول الإيطالية للمبعوث الرسولي بقدر ما كانت تقاريره حصيلة مجموعة من السلوكات القديمة والحديثة له. وقد أشار في رسالته إلى وزارة الخارجية في باريس بتاريخ 19 أيلول أن Piavi هو خريج الرهبانية الفرنسيسكانية، وشغل لمدة طويلة مسؤولية بعثتها في حلب التي أسست مدرسة تولت التعليم باللغة الإيطالية، وتكاد أن تكون هذه المؤسسة الوحيدة في سوريا للناشطين من الفرنسيسكان. كما لم ينقطع Piavi في حلب عن إظهار نفوره من القيود التي وضعتها الحماية الفرنسية ـ حسب رأيه ـ على انتشار الكاثوليكية. وكان من بين الذين طالبوا بعد عام 1871 بحماية أكثر من طرف أوروبي كاثوليكي على كاثوليك الشرق. ولا أحد يجهل أخطار هذه المطالبة لقوى منقسمة حسب مصالحها. ما ابتغاه Piavi إخراج فرنسا واللجوء إلى إيطاليا بعد فشل تجربة الحماية الجماعية، وفي وقت كان رئيس وزراء إيطاليا Minghtti يمنح تقديمات كثيرة للمؤسسات التعليمية الدينية في سوريا وخاصة المحلية ومن بينها المدرسة

---

(1) Idem: tome 14 N. 108 le 19 Septembre 1882. P. 420-421.

البطريركية الكاثوليكية المؤسسة في بيروت. كما لم تنقطع الحكومة الإيطالية عن الإلحاح على ممثليها بحق حماية هذه المؤسسات. وقد انفردت مدرسة الفرنسيسكان في حلب عن مثيلاتها في قبول مساعدة Minghtti بشكل منح توزع...

ويستطرد القنصل بعد تسمية رستم باشا حاكماً عاماً لجبل لبنان أقام علاقات حميمة مع Piavi، وهذا ما اعتبره القنصل من أسباب الخلاف المسيطر منذ مدة في الأوساط الإكليريكية المارونية العليا. كما ليس خافياً على أحد مدى تماديه في الإعلان عن عدائه لفرنسا والفرنسيين ومعتمديهم، أنه واحد من إيطاليين عديدين.

من جهة أخرى أشار القنصل أن مدير مدرسة العازاريين في عينطورة أعلمه عن خضوعه للأوامر السرية الصادرة عن روما بخصوص إدخال تعليم اللغة الإيطالية[1].

ما يمكن ملاحظته من التقارير الفرنسية وما سبقها عن استمرار المواجهة المفتوحة بين القناصل الفرنسيين والمدبر الرسولي Piavi في بيروت. غير أن اللافت أن هذه التقارير تدرج المواجهة في الإطار الشخصي ولم تتطرق إلى النيل من مقام البابوية التي لم تسارع لحسم المسألة رغم تدخل باريس غير مرة للشكوى من مدبره.

فالتقرير المرسل من بيروت بتاريخ 8 أيار 1883 لا يجد مانعاً من الاعتراض لدى الفاتيكان على تصرف مبعوثه في هذه المدينة الذي أرهب الموارنة وخاصة مطارنتهم بتهديدهم بغضب الوالي. ويبدو من التقرير أيضاً أن قنصل فرنسا لا يجد حلاً لمعضلة حماية الكاثوليك في الشرق إلا بتسمية مدبرين رسوليين من أصل فرنسي

---

(1) Idem: tome 14 N. 110 le 19 Septembre 1882. P. 423-426.

وهذا لم يستجب له الفاتيكان في كل من سوريا ومصر والقسطنطينية إذ جرى اختيارهم من أصل إيطالي ومن صفوف رهبان الفرنسيسكان أو الكبوشيين الذي تقاسموا إدارة الكنائس اللاتينية في مدن الساحل السوري[1].

ومن محصلة هذا الاختيار نجاح تدخل إيطاليا لدى مدرسة الرهبان اللعازاريين في القدس في جعل اللغة الإيطالية الوحيدة كلغة تدريس من بين اللغات الأوروبية الأخرى. بينما عجز قنصل فرنسا في المدينة عن التأثير على رهبان الفرنسيسكان. كما طال الإخفاق المهمة التي قادها المطران الدبس راعي أبرشية بيروت للموارنة في دعمه للقنصلية الفرنسية إذ استطاع Piavi بمساندة من حاكم جبل لبنان واصا باشا من إيقاع الخلاف بين رجال الدين الموارنة[2]. وهذا ما شجع عام 1887 على ولادة "الجمعية الوطنية لإنقاذ البعثات الكاثوليكية الإيطالية" وبهدف إنهاء "الهيمنة الدينية الفرنسية" على الأماكن المقدسة وإبدالها بوصاية من كل الدول الكاثوليكية[3].

بالمقابل يعترف قنصل فرنسا في بيروت بتاريخ آذار 1888 بعجزه عن إعادة وحدة الموقف بين المطارنة الموارنة والتي يعتبرها ضرورية لتعزيز نفوذ فرنسا.

أدى العجز الفرنسي عن مواجهة Piavi إلى استرساله في إشهار عدائه لهم ولمؤسساتهم. وأعلن أنه ما بقي مدبراً رسولياً لن يكون كاهن فرنسي غير قانوني في سوريا، ولن يسمح بقيام مدرسة يسوعية

---

(1) Idem: tome 15 Le 8 Mai 1883 P. 34-36.

(2) Idem: tome 15 N. 16 le 17 Mai 1884. P. 98-99.

(3) Sergio-I-Minerbi: L'italie et la palestine 1914-1920, Paris 1970. P. 153.

في حلب إلى جانب المدرسة الثانوية التي يشرف عليها ويتمويل إيطالي. كما مضى في مصادرة قرار الموارنة، إذ تدخل في انتخابات المجلس الأعلى للرهبان اللبنانيين واستدعى رؤساء الأديرة في جبل لبنان ليوبخهم بسبب زيارتهم في مناسبات مختلفة للقنصل الفرنسي. وطلب سكرتير المدبر الرسولي ـ وهو ماروني ـ من أقرانه الامتناع عن زيارة القنصل إذا كانوا يرغبون بلقاء الممثل الرسولي[1]. ولم تتوقف المواجهات بين Piavi وممثلي فرنسا بانتقاله إلى تولي مطرانية القدس عام 1896 بل اتبع خلفاؤه ـ وهم من أصل إيطالي ومن صفوف الفرنسيسكان ـ Gandenzioو Giannini السياسة نفسها المعادية للفرنسيين. وبقي الأب بولس عواد سكرتيراً للمدبرين على التوالي ويتولى التصدي للمطران الدبس. لكن الأمور لم تلبث أن تستقيم بين الفرنسيين وممثل الكرسي الفاتيكاني عند تعيين Duval وهو من أصل فرنسي في هذا المنصب.

النشاط الإيطالي في ظل المواجهة بين Piavi والفرنسيين:

تلحظ الوثائق الفرنسية أن المواجهة بين الطرفين كانت تصب في خانة تعزيز إمكانيات النفوذ الإيطالي في الشرق. لكن توسع دائرة النفوذ كانت محكومة باعتبارات خاصة إيطالية ناتجة عن الصعوبات الاقتصادية التي لم تكن ترتقي إلى مستوى طموحات البرلمان الإيطالي الذي ألحّ على التوسع وزيادة المدارس في الخارج. ومع ذلك في ظل وجود المدبر الرسولي Piavi في بيروت شهدت المؤسسات التربوية الإيطالية توسعاً وتنوعاً في مهماتها. وأصبح

(1) A. Ismail: tome 15 N. 76 Le 17 Janvier 1889 P. 335.

القناصل الإيطاليون أكثر قدرة على التحرك والإنتاجية. فقد وصل نشاط الكبوشيين الطليان إلى المنزلة الثانية بعد البعثات الثقافية الفرنسية في سوريا، فاتخذوا مقراً لهم في بيروت وتولوا خدمة كنائس اللاتين، وأنشأوا مدرستين في جبل لبنان إحداها في صليما في المتن وضمت 60 طالباً. وفي العام 1888 أسست المدرسة الملكية الإيطالية في بيروت من قبل مدرس إيطالي علماني وضمت 100 طالب. ويتعجب قنصل فرنسا عن سكوت السلطنة العثمانية لأنها لم تبادر إلى نزع اللوحة الكبيرة على باب المدرسة ـ الذي يحمل اسمها - maison de savoie على غرار ما كان يحصل في كل سوريا[1].

في هذا المناخ الملائم للنفوذ الإيطالي سنحت الفرصة لقنصلها في مدينة حلب Vitto والمتزوج من فتاة سورية من أصل إيطالي للقيام بمساع ناجحة جعلت المذابح التي جرت عام 1895 لا تتجاوز مداخل هذه المدينة. وانعكست هذه الملائمة الإيطالية قلقاً عبر عنه قنصل فرنسا في بيروت في التقرير الذي أرسله إلى وزارة خارجية بلاده 1896 يقول فيه إن المنافسين الأساسيين للمؤسسات التربوية الفرنسية في المشرق هي المدارس الإيطالية التي قدمت معونات كبيرة بهذا الخصوص رغم الصعوبات الاقتصادية لإيطاليا. ويستطرد، ومنذ خمس سنوات اقفلوا عدداً كبيراً منها واحتفظوا بعدد من المؤسسات في المدن وخاصة في بيروت. وكانت مدرسة رأس بيروت أشهرها حيث بقيت مزدهرة ومفضلة عند سكان المنطقة لعدة أسباب أهمها:

ـ عدم وجود مؤسسات تربوية أخرى أجنبية تزاحمها في المنطقة.

ـ قيام الحكومة الإيطالية بإعطاء تقديمات مختلفة تشمل الكتب

---

(1) Idem: tome 15 N. 65 Mars 1888 P. 274-275.

مجاناً، ومنح الطلاب المحتاجين ثياباً وأحياناً أموالاً وإخضاعهم لزيارة الطبيب الذي يقدم للمرضى منهم الأدوية مجاناً.

وقد جذبت هذه التقديمات عدداً من التلاميذ إلى الانخراط في المؤسسات التربوية الإيطالية، علماً أن المنطقة المحيطة برأس بيروت فقيرة ومكتظة بالسكان وتزداد أعدادهم يوماً بعد يوم. وحتى تاريخ كتابة تقرير القنصل الفرنسي، كان عدد المدارس الإيطالية في هذه المدينة أربع مدارس هي:

1 ـ مدرسة ابتدائية للصبيان في رأس بيروت استقبلت 150 تلميذاً بأكثرية مارونية، وتشكلت الهيئة التعليمية من خمسة مدرسين إيطاليين وأربعة مدرسين محليين، وكان التدريس باللغة الإيطالية.

2 ـ قيام مدرسة ابتدائية للبنات في المنطقة نفسها، تولى التدريس فيها ستة مدرسين إيطاليين واثنان من المواطنين السوريين، استوعبت 300 تلميذة، وضمت هذه المدرسة بناءً ملحقاً بها للأطفال بإشراف مدرستين إيطاليتين.

3 ـ عام 1894 تأسست مدرسة تجارية بهدف نشر اللغة الإيطالية والنفوذ الإيطالي والتعريف بالمنتوجات الإيطالية، عند تأسيسها أشرف عليها رئيس مؤسسة تجارية، وبعد عدة سنوات كان لكل اختصاص رئيس خاص. فتحت المدرسة أربعة صفوف، وقد سمح للطلاب المثابرون بانتظام بالقبول مجاناً في المدارس العليا التجارية الإيطالية. عند الافتتاح تسجل في المدرسة 25 طالباً، وفي العام 1895 تسجل 24 طالباً، وفي العام 1896 بلغ العدد 22 طالباً.

هذه المدارس الثلاث كانت تحت الإشراف المباشر لقنصل إيطاليا.

4 ـ بادر Benetti الذي مارس التعليم لفترة طويلة في المدرسة اليسوعية إلى تأسيس مدرسة في رأس بيروت. ولم يتجاوز عدد طلابها الـ 40 طالباً، وتولى التعليم فيها باللغتين الإيطالية والفرنسية المؤسس مع اثنين من المدرسين المحليين.

إلى جانب هذه المدارس الأربع أنشأت مدارس صغيرة ملحقة بأديرة رهبان الأرض المقدسة والآباء الفرنسيسكان في طرابلس الميناء. وبذل المسؤول الإيطالي عنهما مجهوداً كبيراً لدعم تعليم اللغة الإيطالية. وضمت مدرسة الذكور حوالي 50 طالباً بينما تجاوز التسجيل في مدرسة الإناث هذا العدد حيث عهد بإدارتها إلى مدرّسة محلية. استمر تمويل هذه المدارس إلى حين إنشاء مدارس إيطالية في الخارج بإشراف رئيس الوزراء .Grispi. كما دعم الطليان بشكل خاص مدرسة اللعازاريين التي كانت بإشراف الفرنسيسكان للحؤول دون توسع مدارس الفرير الفرنسية. وقد أدت حدة التنافس بين المؤسستين إلى الشتم العلني لرجال الدين الفرنسيين[1].

الأثر الإيطالي بعد تدهور العلاقات الفرنسية ـ الفاتيكانية:

منذ مطلع القرن العشرين تدهورت العلاقات الفاتيكانية ـ الفرنسية فكان لها انعكاسات سلبية على عمل الإرساليات التبشيرية التي كانت تحت حماية فرنسا في بلاد الشام، وعلى نشاط الأكليروس بشكل عام، إذ عارضت حكومة باريس العلمانية تدخلهم في الشؤون العامة. وقد استغل هذا الوضع كل من إيطاليا وروسيا.

يقول نجيب عازوري في كتابه "يقظة الأمة العربية" الصادر عام

(1) A. Ismail: tome 16 N. 66 Le 31 Mars 1896. P. 299-302.

1904 باللغة الفرنسية "... مع الأسف إن فرنسا لم تعد تهتم بالبلدان العربية وتهمل شيئاً فشيئاً موقعها في سوريا وفي كل المشرق..." ثم يناشدها بالعودة إلى استمرار الحماية لأن "السيطرة على المتوسط موجودة تحت بلاطات القيامة (كنيسة القيامة في القدس)، كذلك فإن الذين يعرفون المسألة يتفقون بأنه حتى عند انفصال الكنيسة عن الدولة لا يجب التخلي عن هذه الحماية المقدسة التي تتبع فرنسا بموجب معاهدات موقعة مع السلطان ولن يسعى البابا لانتزاعها منها".

وفي الوقت نفسه يستنتج من كتاب عازوري أن إيطاليا سارعت لاحتلال موقع فرنسا في القدس فيقول: "يجب دائماً أن نحفظ الجميل لطليان القدس على شعورهم الأبوي الذي يحركهم تجاه العرب. إنهم يعاملون بكثير من العناية والاحترام الأكليروس الوطني ولا يوفرون جهداً من أجل رفع المستوى المعنوي والثقافي للأمة".

ومنذ اندلاع الشجار للسيطرة على كنيسة القيامة عام 1902 بين الكنائس التي تتبع التقويم الشرقي والكنائس التي تتبع التقويم الغربي أصبح من المعترف به لكل دولة أن تحمي رعاياها عند تأديتهم بعض رسالتهم الدينية أو لأمر ديني يخصهم. ولكن هذا لم يكن عقداً مكتوباً. ورفض الكرسي الرسولي أن يعلن موقفاً قاطعاً منه بغية مراعاة حساسية فرنسا لكنه أظهر تعاطفاً مع رجال الدين الجرحى بهدف استيعاب نقمتهم. فبعث لهم برسالة شكلية لكن لم يجد أحداً يصغي إليه في شأن خارج عن الميدان الديني. قالوا: سواء أكان هذا معارضة (من فرنسا) لتدخل الأكليروس في الشؤون الخاصة أم مجاملة للروس لا تريد فرنسا حمايتنا بعد اليوم ونحن لا نستطيع أن نقبل بذبحنا احتراماً للتقليد.

ورغم ذلك استمرت باريس على تجاهلها لأي دور للأكليروس

في الشؤون المدنية فرفضت إرسال الأسطول البحري إلى بيروت أثناء الاضطرابات سنة 1903 حتى لا يقال إنها مسيرة مسلحة ذات وجه ديني.

وفي حزيران 1904 رفض الأسطول البحري الفرنسي، خلافاً للعادات والتقاليد، أن يحيي زيارة مطرانين مارونيين منتدبين من بطريركيتهما لتهنئة الأميرال، لا لسبب إلا لأن هذين الشخصين كانا أسقفين[1] وأدى قطع العلاقات بين الفاتيكان وفرنسا عام 1905 إلى تبدل في الأدوار. فوقفت باريس موقف روما تجاه البابوية الرومانية في حين اقتربت إيطاليا يوماً بعد يوم من الكرسي الرسولي.

وفي 3 آب 1905 جرى توقيع معاهدة إيطالية ـ فرنسية وقد تضمنت حرية انتقال البعثات الإرسالية الإيطالية وبناءً على رغبتها، من الحماية الفرنسية إلى الحماية الإيطالية. لكن المعاهدة لم تلجم التنافس بين الدولتين في بلاد الشام. فقد شهدت المدن السورية نشاطاً مكثفاً للمؤسسات التربوية الإيطالية إلى جانب مدرسة حلب الوحيدة التي تأسست عام 1868 من قبل الآباء الأرض المقدسة لتعليم اللغة الإيطالية التي دشنت نشاطها في الإسكندرونة عبر عدد من المبشرين الكرمليين الطليان. وبعد عام 1911 برزت علانية سياسة العداء للفرنسيين من قبل الآباء P. Azpino وR.P. Guiseppe ورفع العلم الإيطالي على الكنيسة الكرملية فيها، وتولى التعليم في مدرستها باللغة الإيطالية التي تسجل فيها أكثرية الطلاب مجاناً فضلاً عن منحهم أموالاً وثياباً. ويعزا هذا الزخم الإيطالي في الإسكندرونة

(1) نجيب عازوري: مصدر مذكور ص 124 و125 و129 و132.

إلى تواجد عشرات العائلات الإيطالية فيها والتي كانت بحدود سبعين شخصاً[1].

أما في دمشق فيرتقي توسع النفوذ الإيطالي فيها إلى العام 1913 والمتمثل ببعثة الأخوة Conventuells الإيطالية التي أرسلت لتأسيس مدرسة للصبيان، وفي السنة نفسها افتتحت الأخوات Salesiennes مدرسة للبنات حيث كان معظم طلابها من أبناء الجالية الإيطالية التي تعد بمئات العائلات منهم التجار والأطباء ورجال الأعمال والمقاولون وكذلك تولوا إدارة مستشفى من عشرين سريراً[2].

اللافت أن النشاط الإيطالي في بلاد الشام كان موضع متابعة دائمة من قبل الدبلوماسيين ووسائل الإعلام الفرنسية وكذلك من متحزبي فرنسا المحليين.

في 26 تشرين الثاني 1912 بعث شكري غانم رئيس الجمعية اللبنانية في باريس برسالة إلى رئيس وزراء فرنسا يلفت انتباهه إلى نقطتين مهمتين:

الأولى أن المدبر الرسولي Giannini هو إيطالي ويمارس سياسته الخاصة به والقائمة على إلحاق الأذى بالتعليم الفرنسي فيما يتابع تأسيس المدارس الإيطالية في لبنان، ويتخذ من بشري مركزاً رئيسياً رغم المعارضة من قبل السلطة الدينية المارونية في هذه المنطقة، ويرى غانم أن الأمور لا تستقيم إلا بتعيين أسقف فرنسي في مركز المدبر البابوي.

الثانية: إبقاء منصب ترجمان قنصل فرنسا العام يشغل من قبل

---

(1) Anne-Lucie chaigne: les rivalites franco-iltaliennes au levant 1918-1939. Maitrise d'histoire Sorbonne, Paris 1993. P. 80.

(2) Ibid, P. 80.

ماروني لاعتبارات مهمة بنظر الموارنة وبطريركهم، إذ ينظم العلاقات بين القنصل والبطريرك ويبعث الألفة والثقة التي يصعب توطيدها بواسطة غريب عن الطائفة[1].

ومن ناحية أخرى كتبت جريدة "الطان" الفرنسية بتاريخ 13 كانون الأول، وبمناسبة طرح مسألة القانون الأساسي للبنان الذي وضع عام 1861، أن القوة العسكرية اللبنانية التي يراد تشكيلها أضيف إليها ضباط أجانب كلفوا بإعادة تنظيم الدرك في تركيا، وكانوا بأكثريتهم من الإيطاليين والألمان. كنا نأمل بأن تعهد المهمة إلى الفرنسيين لأنهم كانوا أوائل من نظموا هذه القوة العسكرية[2].

خلال هذه الفترة يعزى النشاط الإيطالي المتزايد كمحصلة للتسهيلات التي راحت السلطنة العثمانية تمنحها لما تعتبرهم الدول الأقل خطراً عليها. إذ كانت إيطاليا تعتبر من الدول المحظية من بين جميع الدول الكبرى منذ تولي حقي باشا الصدارة العظمى، بل وقبل ذلك عندما تولى سفارة دولته في روما منذ أوائل عام 1909[3] وعندما حصل الغزو الإيطالي على ليبيا ثارت النقمة على حقي باشا واتهمه الكتّاب العرب بصورة خاصة بأنه إيطالي النزعة وأنه مشهور بحبه للمدنية الإيطالية ومعاشرة الإيطاليين وأنه طلب تعيينه سفيراً في إيطاليا لشدة حبه لهم، وأن لروما دخلاً في تعيينه صدراً أعظم بعد استقالة الصدر الأعظم حسين حلمي باشا.

وكانت تربط حقي باشا بالإيطاليين روابط عديدة منها زواجه من

---

(1) A. Ismail: tome 19 N. 42 - Le 26 Novembre 1912. P. 146-147.

(2) Idem: tome 19 - Le Journal (le temps) 23 Decembre 1912. 242.

(3) د. توفيق برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908/ 1914 ـ دار طلاس ـ ط. أولى 1991 ص: 298 ـ 299.

إيطالية وشغفه بارتياد النوادي الإيطالية في الآستانة ولعب الورق، وتعاطي القمار مع أصدقائه من الإيطاليين وخضوعه لسلطان الذهب[1].

وعشية الحرب العالمية الأولى كان على الفرنسيين وضع خطة تعيد لنفوذهم زخمه في بلاد الشام والتصدي للتمدد الإيطالي المدعوم من الكرسي البابوي في هذه المنطقة. وقد تضمنت مذكرة مدير الشؤون السياسية في الخارجية الفرنسية إلى رئيس الوزراء بوانكاريه شرحاً مستفيضاً عن أسباب الهجمات المتعددة على نفوذ بلاده ومنها سياسة الإحجام بخصوص الحماية الدينية والقطيعة مع البابا. وتلحظ المذكرة أن استمرار هذا الوضع يضع فرنسا أمام خيارين: التخلي أو إعادة النشاط على مختلف الصعد. ويقترح لمعالجة الأمر تطوير المؤسسات الموجودة والمباشرة بإنشاء بعض المؤسسات الجديدة ومنها توسيع الأعمال المخصصة لبعض المناطق الإسلامية، ولهذه الغاية يقتضي إنشاء مدرستين مهنيتين في كل من دمشق وحلب. ونظراً إلى اعتبارات وجيهة يشغلها فرنسيسكان الأرض المقدسة (إيطاليين) في حلب يتوجب أن تعهد إدارة المدرسة في المدينة إلى رهبانية قوية في روما هم الجزويت الفرنسيون بالتعاون مع المريميين.

وكذلك لحظ مدير الشؤون السياسية في مذكرته قيام مؤسستين في كل من البترون وجزين لمواجهة الكرمليين الإيطاليين في الأولى الذين رفضوا الحماية الفرنسية والتصدي للبعثات الإنكليزية والأميركية في الثانية[2].

وفي هذا الإطار يمكن إدراج المطالب التي رفعها سفير فرنسا في

---

(1) المصدر نفسه.

(2) A. Ismail: tome 19 N. 56 Le 14 Decembre 1912. P. 180-182.

الآستانة إلى الصدر الأعظم بتاريخ 24 شباط 1913 في خانة المنافسة مع روما وهي إصدار الفرمانات التي تتعلق بفتح بعض المدارس الفرنسية تطبيقاً للاتفاقية الفرنسية ـ العثمانية عام 1901 والمساواة بين هذه المدارس ومثيلاتها العثمانية بما يتعلق بالشهادات الممنوحة للطلبة. وأرفقت هذه المطالب بقائمة بأسماء عشرات من المدارس التي رخص لها في مدن فلسطين وسائر بلاد الشام.

دور الاستشراق الإيطالي في خدمة مخططات بلاده:

بعد أن حسمت روما قرارها بالدخول في حلبة الصراع الاستعماري في الشرق حتى راحت تعد متخصصين في شؤون هذه المنطقة. وأسندت لنخبها الفكرية دوراً طليعياً في هذا المجال. ولهذه الغاية اتخذ قرار تعليم اللغة العربية رسمياً عام 1889 وكلف المستشرق كارلو نالينو بهذه المهمة. وفي سنة 1904 أسس الطبيب الإيطالي (أنريكو انساباتو) في القاهرة وتحت الرعاية الأبوية لعدد من علماء المسلمين من بينهم الشيخ محمد عبده مجلة "النادي" ووضع منهجاً لأعمالها هو التعاون الإيطالي ـ العربي الإسلامي[1] ويكفي الإشارة إلى ما كتبته الموسوعة الحديثة المصورة Encyclopedie contemporaine sllustie الفرنسية حتى ندرك أهمية ونتائج أعمال انسباتو، فتقول: "لقد استطاع أن يدخل اللغة الإيطالية مادة تدريس في منهج أكبر مدرسة عربية بالقاهرة: المدرسة التحضيرية، وبفضل وساطته فتح رواق الأزهر الشريف لاستضافة أبناء المسلمين القادمين

(1) العلاقات العربية الإيطالية من 1902 ـ 1930 من مذكرات أنريكو انسباتو ـ كارلو قوتي بورشيناري. ترجمة عمر الباروني، مراجعة عبد الرحمن سالم العجيلي، الجماهيرية الليبية 1980 ص 16.

للدراسة من المستعمرات الإيطالية..."[1].

وفي 26 أيار من العام نفسه خصصت الجريدة الأسبوعية القاهرية (عرفات) مقالاً افتتاحياً عن "النادي" قالت فيه:

"... إن الدكتور انساباتو طبقاً لآرائه يعتزم الإعلام عن الإسلام الحقيقي في أوروبا وإيطاليا، ويتابع مؤكداً أن على المسلمين أن يعرفوا أوروبا كذلك حتى لا يلتبس عليهم تمييز العناصر المعادية من أولئك الذين يتعاطون بصدق والذين يمكن الاستفادة منهم. وانتهى المقال بالتذكير بأن إيطاليا لم تتسخ أيديها بعد بالدم الإسلامي معرباً عن أمله بأن تتبع دائماً طريق الرشاد رافضة العنف وامتلاك الأسلاب مهتدية بروح هذه المجلة السليمة والكريمة"[2].

وفي عام 1905 أنشأ في كلية الآداب في روما معهد الدراسات الشرقية الذي تضمن قسماً لفقه اللغات السامية واللغة والآداب العربية ومركزاً للغات السامية، وصدرت عن المعهد نشرات ومحاضرات ومجلة الدراسات الشرقية بعد سنتين من التأسيس والتي كانت تصدر فصلياً وتمتاز بدقة مباحثها والتعريف بأعمال المستشرقين وتراجمهم، وترتيب فهارسها المتعلقة بالعالم الإسلامي.

وفي 26 آذار 1906 وبمبادرة من الدكتور Gioli من (فلورانس) والسناتور Martino ولدت المؤسسة الاستعمارية الإيطالية في اجتماع عام شارك فيه 18 برلمانياً وعدد من الشخصيات. وتولت الدولة تمويل نشاطات هذه المؤسسة. تزامن ذلك مع صدور العدد الأول لمجلة (La Rivista) الاستعمارية. وفي عام 1908 عقد أول مؤتمر للإيطاليين في الخارج[3].

---

(1) المصدر نفسه ص 17.

(2) المصدر نفسه ص 43.

(3) J.L. Miege: op. Cité: P. 73.

وبعد احتلال ليبيا عام 1911 عززت إيطاليا مؤسساتها الاستشراقية حيث احتلت المرتبة الثالثة من قائمة الدول الأوروبية المهتمة بالاستشراق بعد فرنسا وبريطانيا. إذ ازدادت تطلعاتها السياسية والاقتصادية للسيطرة خارج حدودها مما أدى إلى تغيير في توجهات مفكريها. وبصورة أوضح ألزم المستشرقون الإيطاليون بالتبحر في الميدان الواسع للدراسات الإسلامية العربية. إن إيطاليا وارثة روما القديمة أنعشت باحتلالها ليبيا التطلعات التاريخية الثابتة نحو التوسع في حوض المتوسط الغربي وازدياد المطالبة بإقامة مؤسسات استشراقية وتعلم اللغات الشرقية بعد أن بقي الاستشراق الإيطالي حتى القرن التاسع عشر مرتبطاً بالنهج الفاتيكاني. فقد طالب المستشرقون الإيطاليون حكومتهم بإنشاء مؤسسة استشراقية في القاهرة على غرار المؤسسة الفرنسية الأثرية الاستشراقية التي أنشئت عام 1908. وفي أيار 1913 ناقش البرلمان الإيطالي مسألة تعزيز مؤسسات الاستشراق في بعض المدن الإيطالية لتؤدي الدور نفسه الذي أنيط بمدرسة اللغات الشرقية الحية في باريس. وكمحصلة لهذا التداول تقرر إلقاء محاضرات حرة في جامعة روما في الشريعة الإسلامية بإشراف David santillana وهو من مواليد تونس. وفي نابولي كان يحاضر البروفسور Lupo Buonazia، وفي مدينة بالرم حاضر Nallano وفي فلورانس حاضر Faustin Lasinio، وفي مدينة تيران حاضر Italo Pizzi[1]. وحتى الربع الأول من القرن العشرين كان الاستشراق الإيطالي مشهوراً بشخصيات ثلاث هي: غيدي وكانياني ونالينو عضو المجمع العلمي الإيطالي وعدة مجامع

(1) Voir l'article de A. Cabaton: L'orientaliste musulman et l'Italie moderne. R. du monde musulman tome 21 (27ème Année) 1914.

وجمعيات دولية منها المجمع العلمي في دمشق والمجمع اللغوي في القاهرة منذ تأسيسهما. تولى الإشراف على مجلة الدراسات الشرقية ثم شغل منصب المدير العلمي في المعهد الشرقي. وقد عني هذا المعهد التعريف بالشرق الإسلامي، وإلى جانب مكتبته الثمينة افتتح فصولاً لتعليم العربية والفارسية وإلقاء محاضرات عامة، كما قام بنشر سلسلة الدراسات المشرقية وأصدر مجلة شهرية "الشرق الحديث" 1921 (oriente moderno) بإشراف نالينو. فقد تحدد برنامج المعهد ونشاطه في العدد الأول من المجلة في 21 حزيران. ففي الافتتاحية بعنوان "برنامجنا" نجد كيف أن هذه المؤسسة تدرك عملها، مؤكدة على الأهمية التي احتلها الشرق منذ الحرب العالمية الأولى، ويشار أيضاً إلى أن هذه المجلة ستقوم بتصنيف الصحف الشرقية والأوروبية ومنها الروسية لتستخلص المعلومات التي تهم رجال السياسة والأعمال، وسوف تشجع أكثر فأكثر الحركة النشيطة في إيطاليا للتدخل في المسائل المشرقية على غرار فرنسا وإنكلترة. وأخيراً تلخص الافتتاحية ميدان الدراسة للمجلة بالمواضيع التالية:

1 ـ مواضيع سياسية تاريخية تعالج ماضي وحاضر دول الشرق.

2 ـ مواضيع ثقافية تتناول الحياة الفكرية والدينية والاجتماعية لهذه الدول وتطلع على آخر الإصدارات الجديدة.

3 ـ معالجة مواضيع اقتصادية لتوضع في خدمة رجال الأعمال والسياسة وعلماء الجغرافيا والمستشرقين[1].

وهكذا شكلت مجلة الشرق الحديث خزاناً للمراجع والمعلومات البالغة الأهمية نظراً لتغطيتها الأمينة للصحافة المحلية والأجنبية مع

---

(1) R. du monde musulman. Tome 47. Année 1920. P. 146-155.

ملاحظات شرحية ونقدية فضلاً عن تواصلها. كما أنشأ معهد الشرق قسماً يهتم بتاريخ فن الشرق الأدنى وأصدر له مجلة oriens antiques.

وفي سنة 1934 صدرت "المجلة القانونية للشرقين الأدنى والأقصى والعدل الاستعمارية" وكانت بإدارة الأستاذ Bruno Ducocti أحد المهتمين بالشؤون الإسلامية وانساباتو وكذلك المحامي Nincezo Taromina. "وتهدف هذه المجلة إلى دراسة المبادئ القانونية ومصادر التشريع والتقنين في الشرق تجاه المستعمرات الإيطالية. وقد توقفت المجلة عن الصدور عام 1938"[1].

العلاقات الشامية ـ الإيطالية عشية الحرب الأولى:

كانت فكرة التوسع خارج الحدود على غرار الدول الاستعمارية الأوروبية ناضجة بما فيه الكافية لدى أوساط كبيرة من الشعب الإيطالي. ولذا تكاثرت الدعوات وبإلحاح للقيام بالخطوة الأولى. في 20 أيار 1906 كتبت مجلة "النادي" وبعد هجوم عنيف على الصليبية الجديدة والإقطاع الاستعماري الذي يسمى "النيرونية الدنيئة" "ليس هناك غير الإيطاليين في قدرتهم التعاون مع الشرقيين ونحن وحدنا من بين الأوروبيين نعرف كيف نبني الخط المشرف في الشرق. وعندما نرى أن الشرق بدأ يتخلص من قطيع المخمورين العالميين نشعر بكامل السعادة ولا يضيرنا الأمر شيئاً، وللحقيقة فإن تدهور تركيا لم يستفد منه سوى الآخرين..."[2].

---

(1) مذكرات أنريكو انسباتو: العلاقات العربية الإيطالية، مصدر مذكور، ص 23 ـ 24.
(2) المصدر نفسه، ص 41.

ويبدو ذلك دعوة صريحة لاستعجال الحكومة الإيطالية على أخذ المبادرة في احتلال مناطق في السلطنة العثمانية. وقد بلغت هذه الدعوة ذروتها عام 1911 بالمجاهرة باحتلال ليبيا. وقد صدرت عدة مؤلفات في تلك السنة تحث على هذا الاختيار. "يجب على إيطاليا أن تمارس سياسة إمبريالية حتى لا تغلق كل المنافذ التي هي بمثابة الأوكسيجين الذي يسمح بالعيش طويلاً"[1].

عشية الحرب العالمية الأولى كانت إيطاليا تثبت حضورها الاستعماري على المسرح الدولي باحتلالها ليبيا عام 1911. لكن على مستوى العلاقة مع بلاد الشام فقد أخذ المنحى نفسه متجاوزاً صورة المؤسسات الإيطالية التعليمية والطبية إلى استعمال لغة السلاح والحرب. فقد قصف الأسطول الإيطالي مرفأ بيروت ما أوقع أضراراً في السفن الراسية فيه وفي البنك العثماني المجاور له. وطال التهديد موانئ مدينتي طرابلس وصيدا مما أحدث الذعر والخوف عند الأهلين، فانتقل سكان الأولى إلى المناطق الجبلية وتم نقل السجلات الرسمية إلى تلكلخ في ميناء الحصن[2]، فيما غادر سكان الثانية إلى داخل جبل عامل في النبطية[3] وكانت الحجة التي ساقتها إيطاليا لتبرير عملها العسكري هو الحؤول دون انتقال المؤن إلى الجيش العثماني في طرابلس الغرب والتي من المفترض أن تنطلق من هذه الموانئ المستهدفة. غير أن حقيقة الأمر أبعد من ذلك إذ كان القصف يستهدف الموقف الشعبي الشامي المحرض والداعم للسلطنة العثمانية في مواجهة الاندفاع العسكري الإيطالي في ليبيا. وقد شهدت

---

(1) J.L. Miege. Op. Cité P. 86.

(2) يوسف الحكيم: سوريا والعهد العثماني ـ دار النهار ـ ط2، 1980، ص 252.

(3) جريدة جبل عامل 7 آذار 1912.

مناطق مختلفة من بلاد الشام حركة استنكار لما تعرضت له طرابلس الغرب. وعبرت هذه الحركة عن مواقفها بالبرقيات المستنكرة للآستانة وجمع التبرعات لدعم المجهود الحربي والاستعداد للانخراط في القتال. وفي هذا السياق تدخل عبدالله بيهم وسليم علي سلام لدى خديوي مصر عباس حلمي لدعم الجيش العثماني في معارك طرابلس الغرب والسماح للضباط العثمانيين بالمرور بالأراضي المصرية[1].

إذن لم تكن الحرب العثمانية ـ الإيطالية حدثاً عابراً في بلاد الشام بل حدثاً سياسياً مهماً، إذ أثار موجة من النقاشات السياسية في الأوساط الدينية في سوريا حول مصير البلاد والمشاريع التي تنتظرها لأن الهجوم الإيطالي على ليبيا كان يحظى بالدعم الأوروبي وكان مؤشراً لحلقات ستتابع في المناطق العربية الأخرى. في هذا الوقت أخذت شائعة قيام الوحدة المصرية ـ السورية تكسب أرضية واسعة في الأوساط الإسلامية. تجدر الملاحظة أن القيادات العثمانية والشامية لم تستمر لمدة طويلة بالانشغال بما كان يجري في ليبيا بل استأثر اهتمامهم بما ستؤول إليه أوضاع منطقتهم، بل السلطنة بأكملها ولا سيما ما كان يتسرب من مخططات فرنسية ـ بريطانية.

في ظل هذه المتغيرات السياسية الجديدة انكب الإيطاليون على رصد ما يحاك في كواليس أروقة وزارتي خارجية كل من فرنسا وبريطانيا بما يتعلق بمستقبل بلاد الشام، إذ كانوا حريصين على أن يكون لهم موطأ نفوذ فيها. وكشف السفير الفرنسي في لندن ـ 3 شباط 1913 ـ أن مضمون اللقاء مع السفير الإيطالي هناك تمحور حول مدى اهتمامات فرنسا في سوريا وعن مدى صحة وجود اتفاق

---

(1) حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام 1868 ـ 1938، الدار الجامعية 1981، بيروت، ص 18.

فرنسي - بريطاني بخصوص هذه المنطقة ارتكازاً على ما أشارت إليه جريدة "الطان" من ادعاءات فرنسية تتعلق بسوريا.

لم تتبدد شكوك السفير الإيطالي عند نفي هذه الادعاءات ورغم الإشارة إلى التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء بوانكريه في مجلس الشيوخ من أن الحفاظ على مصالح فرنسا في سوريا "يعني تشجيع طموحات للسيطرة على الأرض في هذا القسم من السلطنة العثمانية، وأن السياسة الفرنسية ستتصدى لكل المحاولات التي من شأنها إثارة مسألة آسيا الصغرى، وقد أعطى السفير الفرنسي في روما تطمينات بهذا الخصوص لوزير خارجية إيطاليا. بالمقابل كانت ألمانيا على قناعة بوجود اتفاق بين لندن وباريس يطال السيطرة على بلاد سوريا[1].

تجدر الإشارة إلى أنه في العام 1914 كانت لإيطاليا مساهمة مهمة وربما قابله للنمو في التجارة مع بلاد الشام. كانت أساطيلها وتجارتها (في سلع منافسة مباشرة للسلع الفرنسية) تحتلان مكانة بارزة بين الأمم الأوروبية. وقد منح الإيطاليون أوسمة للأعيان السوريين وكانت الأموال الآتية من روما توزع بينهم على نحو حكيم[2].

وفي بداية الحرب العالمية الأولى كانت روما على قناعة بأن حقل نشاطها الاستعماري يحظى بفرص مؤاتية للنجاح في بلاد الشام بفضل البعثات التبشيرية الكاثوليكية والدعم البابوي وهما عنصران مهمان مكناها من التنافس ضد مثيلاتها من الدول الأوروبية. وتؤكد رسالة أحد أعيان مدينة حلب إلى مسؤول كبير في وزارة الخارجية

---

(1) A. Ismail: tome 19 N. 103. Le 3 Fevrier 1913. P. 311-312.

(2) ستيفن هاملي لونغريغ: تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، دار الحقيقة، بيروت، ترجمة بيار عقل 1978، ص 55.

الفرنسية مدى الاختراق الإيطالي في هذه المدينة وغيرها من المدن الشامية فيقول إن إيطاليا تسعى للنفاذ إلينا كما أشرت إليكم سابقاً وأن قناصلها طلبوا من السكان تأسيس مدارس للفنون والمهن. وأنجزوا في بيروت تأسيس المستشفيات كما عملوا في حلب على حماية ونشر لغتهم التي يتولى تدريسها الآباء الفرنسيسكان والأرض المقدسة. وتختم الرسالة بالقول ماذا فعلت دبلوماسيتكم؟ نائمة؟ أيقظوها إذا أردتم...[1].

واقعاً لم تكن روما مؤهلة اقتصادياً للولوج على قدم المساواة في حلبة الصراع الاستعماري عند نشوب الحرب العالمية الأولى في حين كانت التوظيفات المالية الفرنسية كثيرة في المناطق السورية وذلك على صعيد المرافق العامة والمستشفيات والمدارس. لقد كانت إيطاليا تعيش في حالة اقتصادية خانقة ولم تستطع الحروب الصغيرة التي خاضتها ومنها الاستيلاء على ليبيا أن تحل مشاكلها الاقتصادية. بل العكس تفاقمت الحالة حتى أنه ما كاد يحل العام 1914 حتى كانت إيطاليا على أبواب ثورة، فانتشرت الاضطرابات الضخمة في المصانع. ولما اندلعت الحرب الأولى رفضت روما الانضمام إلى ألمانيا ووقفت على الحياد بغية الحصول على أكثر مما يمكن من المغانم من كلا الفريقين المتحاربين. إلا أنها دخلت الحرب فيما بعد في أيار 1915 إلى جانب الحلفاء بعد إبرامها اتفاقية سرية مع بريطانيا في نيسان لقاء مكاسب إقليمية في السلطنة العثمانية[2]. وقد قبلت على مضض بما وعدت به من مناطق في تركيا خوفاً من

---

(1) A. Ismail: tome 20 N. 113 - Le 15 Fevrier 1914.

(2) دافيد بروكلمن: سلام ما بعده سلام، ترجمة أسعد الياس، دار الريس، قبرص 1922 ـ ص 436.

خروجها صفر اليدين. وكانت تراهن على عامل الزمن لتعديل منطقة نفوذها إذ لم تكن في الأناضول جاليات إيطالية تدعي حمايتها ولا قوى محلية تؤازرها. وأدرك رئيس الوزراء الإيطالي إيمانويل أورلاندو صعوبات القضية التي يدافع عنها. ولكن الرأي العام الإيطالي كان في نوبة شعار قومي شأنه شأن البرلمان ومجلس الوزراء. وبالتالي بقيت سوريا ضمناً هي الهدف الإيطالي لبسط السيطرة عليها. من هنا يفهم سعي روما لدى حلفائها وممارسة الضغوط الشديدة لضمان مشاركتها في الحملة العسكرية البريطانية ـ الفرنسية التي ينتظر إرسالها إلى فلسطين[1].

ولما علمت باتفاقية سايكس ـ بيكو عن طريق وزير خارجية بريطانيا أبرق وزير خارجيتها "سونينو" إلى سفيره في لندن مبدياً تحفظاً عليها. وفي 24 تشرين الأول 1916 بعث مذكرة إلى باريس ولندن وبطرسبورغ تتضمن الرد الرسمي الإيطالي على الاتفاقية والذي يحتوي على المطالبة بإشراك إيطاليا في المفاوضات مع العرب حول مستقبل منطقتي أ و ب الواردتين في الاتفاقية[2]. وما حدث في خريف عام 1917 يؤكد على ما كان يختلج من شعور لدى الساسة في روما. وعندما شن الحلفاء هجومهم على مصر واستولوا على القدس حاول المندوب الفرنسي جورج بيكو أن يتصرف في فلسطين كممثل رسمي لبلاده وأن يشارك في إدارة الأراضي المحتلة وأن يعيد لفرنسا المكانة التي كانت لها قبل الحرب الأولى كحامية للأماكن المقدسة المسيحية إلا أنه اصطدم بالإيطاليين الذين كانوا يشاركون بفرقة عسكرية رمزية في الحملة على فلسطين بهدف تدويل الحماية

---

(1) Sergio-I Minerbi. Op. Cité. P. 21-22.

(2) Idem, P. 24.

على الأماكن المقدسة فيها. وأعقب ذلك قيام روما بحملة دبلوماسية واسعة شملت لندن وباريس والفاتيكان لهذه الغاية وبالتزامن مع تقديم مساعدات سرية للرهبنة الإيطالية هناك. وفي آذار 1917 ذكّر سفير إيطالي في باريس وزير خارجيتها Briand بالحماية القائمة لبلده على بعض الرهبنة. وقد نجحت روما في حمل الكرسي الرسولي على تسمية بطريرك جديد للاتين في القدس من الجنسية الإيطالية. وتحولت زيارة الكاردينال Guistini لفلسطين إلى مظاهرة إيطالية. وفي هذه الفترة نشرت جريدة Le messagero مقابلة مع المونسنيور Duchesne جاء فيها أن القوة العظمى المؤهلة لشغل دور مهم في فلسطين ستكون إيطاليا التي تمتلك أهلية كبيرة لحكم هذه المنطقة الشائكة التعقيد وعلى غرار ما حلت سابقاً المسألة الصعبة وهي إيجاد مقر مشترك في روما للبابا وللحكومة الإيطالية[1].

ومنذ إعلان وعد بلفور نظر البابا (Benediet XV) بقلق شديد إزاء النزاعات بين الفلسطينيين واليهود، والذي توقع أن تترك آثاراً سلبية على نفوذ الكاثوليك في فلسطين. وجاء في خطاب له خلال شهر آذار 1919 قوله "سيزداد حزننا إذا ما وضعت الأماكن الأكثر قدسية في الدين المسيحي تحت إشراف غير المسيحين".

كما أكد البابا (Pie XI) على حقوق الكاثوليك في القدس، وأن تكون هذه الحقوق متقدمة على حقوق الآخرين من غير الكاثوليك[2].

ويبدو أن تحرك إيطاليا في مسألة مصير التركة العثمانية كان محكوماً برصد ما يجري في عواصم القرار الأوروبية ـ فرنسا

---

(1) Idem, P. 67.

(2) جورج اميل عيراني: البابوية والشرق الأوسط، ترجمة بولس سروع، جبيل 1997، ص 99.

وبريطانيا ـ لا سيما وأن الانسجام معهما كان مفقوداً، واسندت المهمة إلى أكثر من شخصية إيطالية إلى جانب الممثلين الدبلوماسيين. في 16 آذار 1917 كشف الطبيب الإيطالي انساباتو اللثام عن سوابق هامة بقيت مجهولة لدى السياسيين الإيطاليين وذلك ضمن تقرير له من باريس جاء فيه: "تجري الآن دراسة إنشاء الخلافة العربية وتضم كذلك فلسطين (مع وضع خاص للأماكن المقدسة) وأرض ما بين النهرين (مع وضع خاص للنجف وكربلاء) وتتألف المملكة العربية من اتفاق بين ابن سعود أمير الحجاز، ومبارك شيخ الكويت والإدريسي شيخ عسير ويحي إمام اليمن وحاكم العراق على أن يتمتع كل جزء من هذه المملكة باستقلال ذاتي واسع. وستبقى بلاد فارس مستقلة ولكنها تنقسم إلى منطقتي نفوذ إنكليزية وروسية"[1].

وفي 19 نيسان شاركت إيطاليا في مؤتمر للحلفاء عقد في سان دي موريين حيث طالبت بحقوق متساوية مع غيرها من الدول في الأماكن المقدسة. في خضم هذا التنافس الإيطالي ـ الفرنسي على هذه الأماكن رأت باريس من الضرورة التوقف على وجهة نظر الفاتيكان من هذا الموضوع. ورد ذلك في رسالة بعث بها سكرتير وزارة الخارجية الفرنسية إلى الكاردينال Gaspari الذي أجابه بربط استمرار الحماية الفرنسية بزوال الهيمنة التركية[2] ومع ذلك فشلت المساعي الإيطالية في الحصول من الحلفاء على أية ضمانة للمساواة في حقوق الحماية على الأماكن المقدسة.

أما بشأن موقف إيطاليا من وعد بلفور فقد أعلن متحدث باسم وزير الخارجية Sonnino أن حكومته تؤيد التسهيلات لإقامة مركز

(1) مذكرات انريكو انسباتو: مصدر مذكور ص 113.
(2) Sergio I. Minerbi. Op. Cité. P. 156.

وطني صهيوني في فلسطين شرط أن لا يلحق إجحافاً بالحالة القانونية والسياسية للطوائف الموجودة سابقاً فيها[1] إلا أنه بدا بعد هذا الوعد أن مسألة حماية الأماكن المقدسة أصبحت أكثر تعقيداً تجاه الإلحاح الإيطالي والفاتيكاني بهذا الخصوص.

وفي إطار آخر فإن تردد البابوية في مسألة استمرار مساندة الحماية الفرنسية على الأماكن المقدسة في فلسطين بسبب العداء المستحكم بين الطرفين في موضوع فصل الدين عن الدولة الذي كان مصدر قلق للدبلوماسية الفرنسية في الشرق. في 20 كانون الثاني 1918 أبرق جورج بيكو إلى حكومته يقول: "لا نستطيع أن نحافظ على حقنا في الحماية الدينية في الشرق ونقطع في الوقت نفسه علاقتنا بالكرسي الرسولي.. نحن معرضون في الوقت الحاضر لهزيمة وعلينا أن نرضخ للواقع وأن نعي الهزائم اللاحقة. غداً سنخسر نفوذنا في فلسطين ولكن بعد غد سنخسره في سوريا... وإذا لم تعمل الحكومة على تغيير الوضع العسكري القائم فمن الأفضل أن يوضع حد لوجود بعثتنا لأن هذا الوجود أصبح بلا فائدة[2]. لقد عبر هذا النداء البائس عن حقيقة الوضع على الأرض ولم يتبدد القلق الدبلوماسي الفرنسي إلا بعدما ثبت أن العداء للكهنوت ليس بضاعة للتصدير، وحين قبل البابا في آذار 1918 وبضغط من الأساقفة

---

(1) Idem, p. 78.

(2) انطوان حكيم: الإطار الدولي لولادة لبنان الكبير ورد في كتاب اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1996 ـ ص 137.
لقد درجت العادة منذ القرن 19 أن تقيم الرهبنة الكاثوليكية للقناصل الفرنسيين في الشرق لقاء الحماية الفرنسية التي يقدمها هؤلاء لها، على إقامة قداس تكريمي لهم عرف بالقداس القنصلي، يتمتع فيه القنصل بكرسي الصدارة ويقدم الآباء له التكريمات الطقسية، كالتبخير مثلاً وتقديم الإنجيل والصليب له ليقبلهما.

الفرنسيين بتجميد مسألة إثارة الحماية على الأماكن المقدسة حتى نهاية الحرب وطلب من الرهبان الكاثوليك الاعتراف من جديد بالامتيازات التي كان يتمتع بها ممثلو فرنسا في الشرق.

الاخفاقات الإيطالية بعد الحرب الأولى:

بعد النصر الذي تحقق في الحرب الأولى انهمك الحلفاء في ترتيب أوضاع بلاد الشام بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو وبما نصّ عليه وعد بلفور، وكلا المسألتين لا تلحظان دوراً لروما. فقد رفضت إنكلترة استقبال قوات إيطالية إضافية إلى فلسطين. ونشب توتر بين القوات الفرنسية والإيطالية أعقبه خلاف شديد في ليلة رأس السنة بين قائد القوة الإيطالية Agostino والقائد الفرنسي بيكو[1] ولم تسوَّ القضية إلا عندما تدخلت الجالية اليهودية الإيطالية وحصلت على استبدال Agostino بالكولونيل Gustavo Pesenti.

لكن هذه التسوية لا يمكن وصفها بالإخفاق لكل طرفي النزاع إنما أبقت حدة التنافس على وتيرتها بينهما. إذ جددت إيطاليا محاولتها للنيل من الحماية الفرنسية على كاثوليك الشرق فبذلت جهوداً دبلوماسية لدى الحكومة البريطانية ولدى الفاتيكان للفوز بهذه الحماية لكن هذه المرة باءت المحاولة بالفشل الذريع. ففي حين تمسك بيكو بقوة بالحماية الفرنسية لم تستطع روما إرسال مجرد دبلوماسي إلى فلسطين بسبب رفض الجنرال الإنكليزي اللنبي استقباله.

"والواقع أن الوثائق الإيطالية المحفوظة في ملفات وزارة الخارجية الإيطالية تظهر أنه في 13 حزيران 1918، لمح السيد مارك

---

(1) Sergio I. Minerbi. Op. Cité. P. 210-213.

سايكس إلى احتمال فرض وصاية أميركية على فلسطين، وذلك في أثناء حديث رسمي جرى بينه وبين الماركيز امبريالي السفير الإيطالي في لندن"[1].

هذا الإخفاق الإيطالي كان مؤشراً على صعوبات ستواجهها روما عشية مؤتمر الصلح في باريس إذ أن الحسابات البريطانية ـ الفرنسية لترتيب أوضاع عالم ما بعد الحرب يرتكز على ثلاثة عوامل أساسية:

1 ـ كسب تأييد الولايات المتحدة الأميركية

2 ـ وضع الخطط لمواجهة الخطر الشيوعي

3 ـ تحجيم دور مصطفى أتاتورك

بعد قيام الحكم البلشفي في روسيا ازدادت مخاوف الحلفاء منه فقد اعتبر المسؤول البريطاني موريس هاتكي "أن البلشفية ستكون في السنين القادمة الخطر الأعظم على أوروبا"[2]. وفي صيف عام 1919 دعا كروزون وزير خارجية بريطانيا إلى إقامة مواقع عسكرية متقدمة لبلاده في الشرق الأوسط تحسباً لروسيا البلشفية التي تمثل تهديداً أساسياً للمصالح البريطانية في هذه المنطقة. ويبدو أن التطورات السياسية والعسكرية المتسارعة في الجوار الجغرافي للاتحاد السوفياتي قد زادت من قلق الغرب خوفاً من استغلال موسكو لها وتستطيع من خلالها اختراق الحصار المفروض عليها أوروبياً. إذ كانت الصعوبات التي تواجه الحلفاء في الشرق الأوسط تزداد حدة. فبالإضافة إلى ثورتي مصر والعراق واضطرابات بلاد الشام كان الوضع في آسيا الصغرى ينذر بالخطر. فقد أراد الإنكليز توجيه ضربة قاسية إلى

---

(1) زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ـ دار النهار ـ ط2 ـ بيروت 1977 ـ ص 95 ـ 96.

(2) دافيد فرومكين: مصدر مذكور ص 451.

المعارضة، فقاموا باعتقال عدد من زعمائها فما كان من الباقين إلا أن التفوا حول مصطفى أتاتورك في أنقرة وأعلنوا الثورة. ولم يتردد الأخير في التوجه بندائه إلى السوريين في كانون الأول 1919 لإعلان الحرب المقدسة ضد الفرنسيين[1] واستطاع أتاتورك أن يحقق الانتصارات بما يحافظ على وحدة بلاد تركيا، واضطر الإنكليز إلى الانسحاب من منطقة القوقاز بسبب الضغط المشترك الذي مارسه عليهم الأتراك والبلشفيك، كما وجد الفرنسيون أنفسهم عاجزين عن حسم الوضع في سوريا بالوسائل العسكرية رغم موافقة الإنكليز، إذ كان من الصعب عليهم القتال على جبهتين: الجبهة السورية وجبهة كيليكيا، ولذا وقعوا هدنة مع مصطفى كمال أتاتورك تمهيداً للانسحاب كلياً من تلك المنطقة.

لقد أنعشت انتصارات أتاتورك آمال الشعوب الشرقية إذ رأت فيه منقذاً من استعباد "الجنس الأوروبي" فعرضت عليه إيران وأفغانستان عقد معاهدة دفاعية. أما المحيطون بالأمير فيصل في دمشق فكانوا يتحدثون عن حرب واحتمال عقد اتفاق بين العرب والأتراك. وكانوا

---

(1) Antotine Hakayem: L'opposition au mondat syrien à l'étranger: le congrès-syro-palistimèn de Genéve de 1921.

أنظر هذا البحث في كتاب أوروبا والشرق الأدنى 1920 ـ 1973، الجزء الأول، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1999، ص192. ويبدو أن بعض الأوساط الأوروبية ومنها الفرنسية بالطبع كانت متعاطفة مع حركة تركيا الفتاة أصلاً. كما يذكر البعض على سبيل المثال المحافل الماسونية وعلى رأسها المحفل الكبير في روما وباريس. ويؤكد المؤلف الذي عاش معظم هذه الأحداث إما مباشرة أو عن كثب أن استدعاء الحاكم الإداري الفرنسي ادوار بريمون مثلاً من كيليكيا إنما يعود إلى "طلب محفل باريس". وأن عدداً من الفرنسيين عسكريين ومدنيين كانوا يؤمنون المساعدات لمصطفى كمال.

أنظر كتاب أوروبا والشرق الأدنى، مصدر مذكور ص 49.

يوصونه بالاتحاد مع مصطفى كمال ويرون ضرورة مشاركة الأتراك والعرب في القتال جنباً إلى جنب، مرة أخرى للحيلولة دون تحكم الفرنسيين في الشرق الأوسط[1].

الملاحظ أن أتاتورك لم يكن يرغب في مواجهة مفتوحة مع الحلفاء ولا بموقف متصلب في مسألة التنسيق مع القوى العربية التحررية في مواجهة الأطماع القريبة في المنطقة. وتتعدد الآراء في تفسير ذلك وهي متناقضة أحياناً. لكن في المحصلة العامة نجح الحلفاء في توقيع معاهدة مع تركيا في سيفر آب 1920 اعترف بموجبها السلطان العثماني باستقلال الولايات العربية المسلوخة عن سلطنته شرط أن تخضع لنظام الانتداب الدولي. وهذا ما سمح لهم بالرد الحاسم على المؤتمر السوري بدعوة مجلسهم الأعلى إلى الاجتماع في سان ريمو في إيطاليا حيث أقر في 25 نيسان 1920 الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا والانتداب الإنكليزي على فلسطين والعراق.

أما الموقف الإيطالي عشية مؤتمر الصلح في باريس فقد سجل ازدياداً في نشاط العناصر التوسعية في إيطاليا وعقدوا مؤتمراً لهم خلال شهر كانون الأول 1919 بإشراف المعهد الاستعماري، وحدثت تعبئة عامة في البرلمان وأخذت الصحف تحث على مزيد من المستعمرات. وخلال انعقاد مؤتمر فرساي طلب الأمير فيصل إشراك إيطاليا في لجنة التحقيق التي اقترحها للوقوف على رغبات الرأي العام في بلاد الشام. لكن تبين من خلال سير المداولات في أروقة المؤتمر إصرار على تهميش دور روما. فوقف رئيس وزرائها أورلاندو

(1) بناء الدولة العربية الحديثة، تجربة فيصل بن الحسين في سوريا والعراق، إعداد وتحرير هند أبو الشعر، منشورات جامعة آل البيت 1999، الأردن، ص 524.

موقف المتفرج في المباحثات التي دارت حول المسألة العربية ولم يبد رأياً في مسألة تجزئة المشرق العربي باستثناء التحفظات على الأماكن المقدسة في فلسطين[1].

هذا الإخفاق الإيطالي دفع برئيس الوزراء إلى الاستقالة، وشكل بالتالي إحباطاً عند الرأسماليين الطليان الذين وضعوا أملهم في ضم مستعمرات جديدة يخففون بها من حدة الأزمة الاقتصادية في بلدهم. وهذا ما جعل القادة الجدد أكثر واقعية إذ اكتفوا بالحصول على امتيازات تجارية بدلاً من الحصول على مكاسب إقليمية.

ترتب على هذه الحالة اتساع شقة الخلاف بين أهداف روما وأهداف الحلفاء في بلاد الشام ولم يكن لديها حافز لتأييد برنامج الحلفاء. ولم يجد الإيطاليون ما يمكن أن يكسبوه من عمل اللجنة التي اقترحها الأمير فيصل فانسحبوا منها، إذ أعلن أورلاندو رئيس وزراء إيطاليا بأن حكومته لن ترسل أعضاء عنها إلا إذا أرسلت فرنسا وبريطانيا أعضاء عنهما[2] لكن البريطانيين وجدوا تأييداً كاملاً من الطليان في موضوع فلسطين وذلك نكاية بالفرنسيين. وكذلك أرسلوا برقية إلى الأمير فيصل يعترفون بحكومته ويبلغونه بأنهم سيفدون سفيراً لهم إلى دمشق.

عشية معركة ميسلون تموز عام 1920 أبدت إيطاليا تعاطفاً مع الحكومة العربية في دمشق فقد استجاب عميد الهيئة القنصلية المركيز De paterno القنصل العام الإيطالي لطلب الأمير فيصل منه باستخدام نفوذه لمنع نشوب الحرب التي لا تعود على البلاد السورية بغير

---

(1) علي المحافظة: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919 ـ 1945، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص102

(2) سليمان موسى: الحركة العربية، دار النهار، بيروت 1977، ص 487 ـ 488.

الخراب والدمار. فقد اجتمعت هيئة القناصل في القنصلية الإيطالية وكانت الحكومة السورية قد علمت أن رئيس الوزارة الإيطالية الجديد الكونت Seforza قرر أن يعنى عناية خاصة بالشؤون الشرقية. ومنذ وصول المركيز Depaterno أخذ يظهر عطفاً كبيراً على القضية العربية بوجه عام، والقضية السورية بوجه خاص. وفي ذلك الاجتماع عبر الماركيز عن أسفه واستنكاره لما كان يبيت ضد سوريا[1].

بعد معركة ميسلون التي أطاح فيها الفرنسيون بالحكم العربي في دمشق حمل إحسان الجابري كبير أمناء الأمير فيصل نصيحة قنصل إيطاليا إليه بعدم مغادرة المدينة تبريراً لموقفه وتقوية لمركزه في أوروبا على أقل تقدير[2] ويمكن أن يعزا هذا التأييد الإيطالي للملك فيصل سبباً لأن يختار هذا البلد كمحطة أولى له في أوروبا بعدما طلبت منه المفوضية الفرنسية مغادرة سوريا.

إن المحصلة العامة لنتائج الحرب الأولى على إيطاليا تمثّلت بسوء الأحوال أكثر مما ساءت في أكثر البلدان المتحالفة في الحرب مما أدى إلى تداعي النظام الاقتصادي وهذا ما حمل روما في نهاية الأمر على التخلي عن مطالبها في الأناضول وإجلاء قواتها عنها. وكان أملها أن يكافئها نظام أتاتورك على هذا التصرف بمنحها امتيازات اقتصادية. وعقد الكونت كارلو Seforza الذي عين مندوباً سامياً لروما في القسطنطينية اتفاقاً سرياً مع الكماليين تزودهم بموجبه إيطاليا بعتاد عسكري إذا منحوها هذه الامتيازات.

لكن التحول الأساسي في إيطاليا بعد الحرب الأولى يتمثل بانتعاش طروحات موسوليني الفاشية. فقد استخدم كل وسائل إعلامه

---

(1) أنظر زين نور الدين زين: مصدر مذكور ص 165 و175 و176.

(2) يوسف الحكيم: مصدر مذكور ص 204.

لاستغلال المرارة لدى أولئك الذين يشعرون أن إيطاليا مغبونة لحرمانها جوائز النصر في الحرب، وأطلق التهمة أن روما تتعرض للاحتيال عليها لسلبها منطقة "نفوذها" في الشرق الأدنى، وهكذا بقيت تطلعات إيطاليا البعيدة المدى ليست ذات أهمية، إذ اختصرت في نطاق ما تقدمه مؤسساتها الدينية من مكاسب تجارية في بلاد الشام وذلك بانتظار تولي موسوليني السلطة لعله يغير المعادلة الدولية في هذه المنطقة لصالح بلاده.

التنافس الإيطالي ـ الفرنسي
بين الواقع والحقيقة المجردة
1920 ـ 1935

قبل استيلاء موسوليني على السلطة في روما انتهجت الحكومات الإيطالية التي تشكلت بين عامي 1920 ـ 1922 سياسة الانكفاء على الذات وفضلت التعاون السلمي مع الدول الكبرى ومستعمراتها. بينما اشتد نشاط الأحزاب القومية الاستعمارية واكتسبت شعبية كبيرة. طالبت المعارضة الإيطالية لاحتلال ليبيا من حكومتها توخي الحذر في سياستها. وفي 20 حزيران 1920 وضعت هذه المعارضة بالاتفاق مع الفدرالية العامة للعمل وقيادة الحزب الاشتراكي مذكرة تطالب الحكومة "باللجوء لكل الوسائل كي لا تنخرط البلاد مجدداً في مغامرات حربية". وحسب مراقب مطلع على القضايا الإيطالية أكد في آب 1921 أن "الرأي العام في إيطاليا لا يريد سماع حملات استعمارية وإن كانت عمليات بسيطة ذات طابع بوليسي"[1]. في هذا الظرف أنشأت رابطة الشعوب الإسلامية المقهورة ومقرها في برلين فرعاً لها في روما بهدف قيام حملة شاملة لجلاء إيطاليا عن ليبيا. كما

---

(1) J.L. Miege. Op. Cité p. 119.

لوحظ في روما ردة فعل باتجاه إعادة التوازن السياسي القديم عبر دعم ألمانيا وتركيا والنمسا.

وجد التوجه الإيطالي السلمي تجاوباً إيجابياً عند القيادات العربية والإسلامية. وهذا ما سهل قيام جسور اتصال مبكرة بين الطرفين وكان انعقاد مؤتمر شعوب الشرق في جنوى ـ أيار 1922 ـ مناسبة للقوى السياسية الشامية لإيصال وجهة نظرها للرأي العام الإيطالي ولقواه السياسية. انعقد هذا المؤتمر بالتعاون مع اتحاد شعوب الشرق المقهورة بهدف إيجاد أرضية للوحدة لكل الشعوب وخلق جبهة مشتركة ضد الغرب الاستعماري، ولإزالة الانتداب والاعتراف باستقلال كل شعوب الشرق وجلاء كل الجيوش الأوروبية وقبول بلدانهم في عصبة الأمم[1][*]. تمثلت بلاد الشام في المؤتمر بلجنة مفوضة عن المؤتمر السوري ـ الفلسطيني الذي انعقد في جنيف عام 1921 وقوامها شكيب أرسلان ـ إحسان الجابري ـ سليمان كنعان وميشال لطف الله. ترأس أرسلان جلسات المؤتمر وقدم الوفد الشامي مذكرة تطالب برفض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان كما رفعت إلى المؤتمر مذكرة البورجوازية السورية المستنكرة لممارسات الانتداب الفرنسي التعسفية ولا سيما مسؤوليته في كساد التجارة وأزمة الصناعة المحلية واتصل الوفد خلال إقامته في روما برجال السياسة الإيطاليين ولا سيما الحزب الفاشي حيث استصدر منه تصريحاً باستنكار ممارسات الفرنسيين وبالاعتراض على فرض الانتداب. وكانت علاقة تربط شكيب أرسلان برئيس الحزب الفاشي موسوليني

---

(1) Revue du monde Musulman. Juin 1923. Paris p. 36-37.

(*) حضر المؤتمر مندوبون للبلدان التالية: الأناضول ـ مصر ـ إيران ـ سوريا ـ فلسطين ـ أفغانستان ـ دول بخارى ـ كييف ـ أذربيجان ـ الهند

عندما كان الأخير محرراً في "البوبولوديطاليا" التي كان يرد فيها دفاعه عن استقلال سوريا[1].

أدت تطورات داخلية في روما إلى انحسار عدد المؤيدين لسياسة الحكومة الاشتراكية فيها لصالح توجهات الأحزاب القومية الاستعمارية وخاصة الحزب الفاشي بزعامة موسوليني. فقد جاءت تسوية ممتلكات السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى واقتسامها بين بريطانيا وفرنسا في مؤتمر فرساي لتزيد من مرارة فشل إيطاليا في تحقيق مكاسب بعيدة جداً تخرجها من أزمتها الاقتصادية. لكن ما جرى رمى بثقله على الوضع الداخلي الإيطالي حيث زادت نسبة العاطلين عن العمل وارتفعت الأسعار بشكل جنوني، وقلت الكماليات المعروضة من المواد الغذائية، وترعرت حينئذ الأفكار الفاشية بين أوساط جيش العاطلين عن العمل وأضحت اللفظة الثورية العامل الحاسم في توحيده على أمل التخلص من التدهور الاقتصادي.

في هذا المناخ من التدهور الاجتماعي بذلت المؤسسة الاستعمارية الإيطالية جهداً لإعادة الحيوية لطروحاتها السياسية وممارسة ضغط على الحكومة، في نيسان 1921 نظمت في روما مؤتمراً حول المصالح الإيطالية في آسيا الصغرى شارك فيه أعضاء مختلف الجمعيات الاستعمارية وممثلون لغرف التجارة ورجال سياسة.

ما جرى من أحداث وتطورات في إيطاليا ليست أهميتها أنها وقعت في هذا البلد، بل في أنها نوع جديد من أنواع الصراع في العالم كله وخصوصاً أن انعكاساته تجاوزت جغرافية إيطاليا إلى خارج الحدود ومنها إلى المنطقة العربية. إذ عرف موسوليني كيف

---

(1) جريدة لسان الحال، 22 أيار 1935 ـ بيروت.

يستغل الظرف للاستيلاء على السلطة في تشرين الأول 1922. وكان المبدأ الذي سيعتمده في سياسته الخارجية قد أعلن عنه في أول كانون الثاني 1919 حيث كتب في جريدة (البوبولوديطاليا) "أن الإمبريالية هي القانون الخالد والثابت للحياة"[1]، وأن الوفاق الدولي كتلة متجانسة ومتوازنة، وإذ لم يصبح فيه الأعضاء متساويين في الحقوق والواجبات فإن إيطاليا ستستعيد حريتها على العمل. ولأن ضمانة الوضع القائم الإقليمي ليست سوى مجرد وسيلة فرنسية ـ إنكليزية، فمعاهدات الصلح ليست أبدية ومن الواجب إعادة النظر فيها، وفي اليوم الذي يظهر أنها لا تتمشى مع الحقائق[2].

وفور تولي موسوليني السلطة أظهر اهتماماً خاصاً بالمسألة الاستعمارية، فقد أنشأ وزارة المستعمرات التي استحوذ عملها على قيام المكتب الخاص بالدراسات والدعاية للإشراف على الجمعيات والمعاهد ذات الأهداف الاستعمارية والاشتراك في المعارض وتطوير المتاحف التي لها صلة بها ونشر الدراسات والكتب الخاصة بالاستعمار، وتعاون هذا المكتب مع المعهد الاستعماري الفاشي الذي اتسع نشاطه خارج إيطاليا وأصبح له فروع في عدة مناطق من الوطن العربي[3]، ولم تحل الاعتبارات دون الاهتمام الجاد بالأحداث في سوريا من جانب مراقبين إيطاليين مستقلين انتجوا قدراً كبيراً من الأدبيات التي تنتقد السياسة الفرنسية[4].

---

(1) J.L. Miege. Op. Cité p. 128.

(2) جلال يحي: أوروبا في العصور الحديثة، الهيئة المصرية للكتاب ـ الإسكندرية 1982، ص 46.

(3) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 435.

(4) لونغريغ هامسلي، ستيفن: مصدر مذكور ص 143 هامش.

كان الدوق موسوليني يرى ضرورة تحقيق طروحاته الاستعمارية بشتى السبل لأنها برأيه مدخلاً لحل الأزمة الاقتصادية في بلاده. لذلك احتفظ لنفسه بميدان السياسة الخارجية. وكانت تصريحاته في هذا المجال لا تمت بصلة إلى تصريحات السياسيين والدبلوماسيين ورؤساء الدول الآخرين. كان يبدو متحدياً ومجاهراً عن الإمبراطورية التي ستشيدها إيطاليا وهي بعث الإمبراطورية الرومانية حول المتوسط. وهذا ما خرج به الحاج أمين الحسيني مفتي القدس بانطباع بعد لقائه موسوليني "يظهر إعجابه بروما التاريخية وإمبراطوريتها والأمل الذي يعيش عليه بأن يكون في إيطاليا... إيطاليا الغازية... وكان يقدر أن إحياء المجد الإيطالي يعود إلى موسوليني نفسه"[1].

لهذا كان الدوق يشعر على نحو متزايد بأن الشرق مؤهل لأن يصبح مسرحاً للتوسع الإيطالي وأن الاحتكار الفرنسي أمر في غير محله. وقد يكون مفيداً التعبير عن العطف الإيطالي للمطالب العربية. وبرزت توجهات سياسته الخارجية نحو الشرق في فترة مبكرة. ففي خطاب ألقاه في تشرين الأول 1922 قال: "إذا ألقينا الإيطاليين كقوة وحيدة نحو مهام عالمية وجعلنا المتوسط بحيرتنا ارتبطنا مع من يعيشون من البحر المتوسط وطردنا من هم طفيليات فيه.. نكون حقاً قد بدأنا عهداً عظيماً في التاريخ الإيطالي"[2]، أما لماذا الشرق فيعلن موسوليني أمام مجلس الوزراء في شباط 1924 "لا تستطيع إيطاليا إلا أن تتوجه نحو الشرق. ففي الغرب توجد تشكيلات قومية

---

(1) زهير المارديني: ألف يوم مع الحاج أمين الحسيني، عدد خاص، مجلة العرفان، عدد 9 و 10 م65، عام 1977، ص 1073، بيروت.

(2) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر ـ أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 49.

كاملة لا نستطيع أن تمد أيدينا إليها وربما أصبح هذا الأمر ممنوعاً علينا في يوم ما"[1].

استغلال موسوليني للتطورات في الشرق الأدنى:

لم تكن الظروف الموضوعة لإيطاليا ولا سيما الاقتصادية منها تؤمن لموسوليني فرصة مؤاتية للدخول في حلبة الصراع الاستعماري على قدم المساواة مع فرنسا وبريطانيا آنذاك. لكن مسار الأحداث التي طرأت على مناخ العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الأولى أفسحت في المجال للفاشية للولوج إلى الشرق ومن الباب الواسع. فقد انعشت انتصارات أتاتورك على الإنكليز والفرنسيين في تركيا آمال الشعوب الشرقية. إذ رأت فيه منقذاً من استعباد "الجنس الأوروبي" فعرضت عليه إيران وأفغانستان عقد معاهدة دفاعية. وطالبت الهند بمساعدة أتاتورك في صراعها مع بريطانيا[2]. فيما وجدت فيه النخب العربية حليفاً يمكنهم من تغيير مسار الأحداث لصالحهم. وكان عدد كبير من الموظفين القدماء والضباط العرب في الإدارة العثمانية قد رفضوا العودة إلى أوطانهم والعيش تحت السيطرة الإنكليزية أو الفرنسية[3]. ففضلوا الانتظار في بلاد الترك مآل حركة أتاتورك الاستقلالية لعلها تكون مدخلاً جديداً للتعاون العربي ـ التركي للتخلص من السيطرة الغربية. وحظي التعاون مع أتاتورك بدعم فريق كبير من الشاميين ولا سيما كبار الموظفين السابقين في الإدارة

(1) J.L. Miege. Op. Cité p. 164.
(2) مصطفى الزين: أتاتورك وخلفاؤه، دار الكلمة والنشر 1982، بيروت، ص 170 .
(3) Jung. Eugene : La revolte arabe. Tome II Paris 1925. P. 129.

العثمانية وجمعيات وأندية. وحسب الأرشيف الفرنسي يذكر: جمعية الهلال الاحمر في بيروت ـ جمعية مدارس بيروت ـ الجمعية الإسلامية في طرابلس ـ جمعية قدامى الموظفين الترك ـ النادي العربي[1]. وفي عام 1922 جرت مظاهرات مؤيدة لأتاتورك في لبنان. كما أرسل علماء ومشايخ وأشراف فلسطين برقية ورد فيها: "إننا نطلب الاستقلال التام لفلسطين تحت انتداب الحكومة التركية الكمالية. وإذا خالف الوفد الفلسطيني مطالبنا هذه فهو لا يمثل إلا نفسه"[2].

في البداية حاولت كل من بريطانيا وفرنسا احتواء استنكاف إيطاليا على التعاون معهما لكي لا تساند المطالب التحريرية للشاميين. فقد أقدمت فرنسا على إجراء مباحثات مع روما تتعلق بحقوق مؤسساتها في الشرق وذلك قبل إجراء مسودات النص النهائي لانتدابها على بلدان المشرق في عصبة الأمم. وقد أخذ المطلب الإيطالي المركز على تحكيم قضاة أجانب في المسائل المتعلقة بالإيطاليين وذلك بعد إبطال نظام الامتيازات. وجرى التوقيع على المعاهدة الإيطالية ـ الفرنسية في 23 أيلول 1920[3]. وفي كانون الأول زار وزير خارجية بريطانيا (أوستن شامبرلنك) روما بهدف تحسين العلاقات بين البلدين واغتنم الفرصة للإشادة بالدوق أمام الصحافة. وفي السنة التالية وقعت معاهدة إنكليزية ـ إيطالية تلحظ

---

(1) voir ministère des affaires étrangères française. Serie 1930-1937 - Syrie - Liban No de rapport 435. Beyrouth Mars 1923.

(2) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني 1918 ـ 1939، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص 65.

(3) لونغريغ هامسلي، ستيفن: مصدر مذكور ص 141.

اقتسام مناطق نفوذ لروما. لم تؤد مظاهر الود من الحلفاء تجاه الإيطاليين لنسيانهم خيبة أملهم من محصلة مؤتمر السلام في فرنسا بعد الحرب الأولى. إلا أن تطورات ميدانية على الصعيد الدولي جعلت التقارب بين الطرفين أمراً ضرورياً. في عام 1925 عقد أتاتورك معاهدة صداقة وحياد مع الاتحاد السوفياتي. وفي 20 تشرين الثاني 1926 نشرت جريدة "الإقبال" خبراً عن محاولة لتأسيس عصبة الأمم الأسيوية على غرار عصبة الأمم في جنيف، وتضم روسيا وتركيا ـ إيران ـ أفغنانستان.

أثار التقاء الأمم الآسيوية على قواسم مشتركة لمناهضة هيمنة الغرب قلقاً لدى الدوائر الأوروبية الاستعمارية نظراً إلى انعكاساتها على مصالحها في الوطن العربي. ووجدت إيطاليا الفاشية نفسها تتقاطع في مواقفها مع دول الحلفاء في التصدي لما يعتبرونه الخطر الشرقي. فقد وصفت جريدة "جورنا ديطاليا" الاتحاد الآسيوي بأنه ضد أوروبا وأنه شديد الخطر[1] وسارع وزير الخارجية الإيطالي Contarine إلى لندن للوقوف على رأيها في درء انعكاسات هذا الاتحاد على المصالح الغربية. وفي هذا السياق سجلت عدة مبادرات إيجابية من قبل الحلفاء باتجاه روما الفاشية على أمل تبديد الجفاء المستحكم بينهما. لكن كانت في المحصلة العامة تشجيع بعض الاستهدافات التوسعية لإيطاليا الفاشية أكثر من جلب الدوق موسوليني إلى طريق التعاون الدولي. ولهذا لم تواجه استهدافاته السياسية في الشرق بمعارضة على مستوى الاندفاع الفاشي.

---

(1) جريدة الإقبال: 20 تشرين الثاني 1926.

المجاهرة الإيطالية بالانتداب على سوريا:

قام الفاشيون الطليان بمجهود واسع وأقدم في الدعاية بالبلاد العربية. وكما شأن الدعاية الاستعمارية في كل الحقب فإنها تعتمد على الروح الدينية وتظهر بمظهر الغيرة على الأديان الأخرى. وعلى غرار قادة أوروبا منذ القرن الثامن عشر حرص الفاشيون على فهم الدين الإسلامي لأنهم أدركوا أن قوة المجتمعات الشرقية تكمن في قوة الإسلام على الاستمرار والمجابهة. هذه الانتقائية الإمبريالية الأوروبية كانت تتماثل بلا مبالاة وحسب الحالة مع الوجوه المتناقضة لأوروبا.

وكانت مسألة التغلغل الفاشي في البلدان العربية تحول دونها عقبة كبيرة وهي اجتياح إيطاليا لطرابلس الغرب وما رافقه من تنكيل بالسكان العرب. لذا كان الشعور العربي الإسلامي العام على أشد ما يكون عداءً ضد الإيطاليين. إلا أن هذا العداء سرعان ما تم تخطيه من منطلق اعتماد الواقع السياسي لا الحقيقة المجردة. فالقوى الوطنية الشامية كانت على استعداد للتعاون مع أية قوة تخرجها من هيمنة الاستعمار الفرنسي ـ الإنكليزي وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية. فقد وجدوا في طروحات موسوليني العلنية المعادية للاستعمار قاسماً مشتركاً مع تطلعاتهم التحررية.

وعندما استولى موسوليني على السلطة في روما حاول أن يظهر انطباعاً لدى بعض الدوائر العربية بأن سياسة إيطاليا تجاه العرب ستتبدل لصالح دعم القضايا العربية. وتلازم ذلك مع تشجيع مواطنيه على تأسيس تشكيلات فاشية في مناطق عربية مستهدفة. ففي أواخر عام 1922 وصل إلى لبنان ضابط سابق في الجيش الإيطالي (برينو أغسطين) بحجة العمل بتجارة الأخشاب بالجملة وكان من مجندي

الفاشية. وفي العام 1923 أقنع أغسطين بسرعة قنصل إيطاليا بضرورة تأسيس منظمة فاشية في بيروت تضم كل أعضاء الجالية الإيطالية فيها. وبعد أن كلف من قبل الدوق معتمداً للفاشية على سوريا وفلسطين وكيليكيا[1] شرع في وضع نظام داخلي للجالية التي تضم كل المواطنين الطليان في هذه المدينة دون تمييز لتصنيفهم الاجتماعي. وأصبح أغسطين رئيساً للجالية الإيطالية وأصبح لا يراعي مطلقاً حساسية القنصل العام الإيطالي المبعد عن التدخل في شؤونها. كما احتفظ لنفسه بكل أعمال الدعاية الفاشية وإحياء جمعية العمل الخيري الإيطالية المنحلة منذ عدة سنوات. ثم أسس المركز الإيطالي ليكون مقراً للفاشست، ثم تحول مركزاً لكل الإيطاليين في بيروت، وفي محصلة عامة لإحياء الأعياد والحفلات الراقصة في المركز الإيطالي انجذبت أعداد من المجتمع اللبناني للانخراط فيه والتأقلم مع الأنماط الاجتماعية المستوردة من أوروبا. وهكذا تحول البيت الإيطالي مقراً لنشاط الفاشست وغير الفاشست ولجمعية العمل الخيري ومركزاً لغرفة التجارة الإيطالية حيث يجد الجميع فيه الراحة. كما قبل البيت الإيطالي انتساب أعداد من الأجانب باشتراك سنوي بمعدل وسطي 300 فرنك لقاء استعمال غرفة المطالعة والألعاب والمطعم. ويشير المندوب السامي الفرنسي في بيروت إلى أن المركز نجح في ترويج الدعاية الفاشية نظراً إلى توفر الكادرات المتخصصة في جذب السكان المحليين من الطبقة البورجوازية[2].

وفي ظل الاتصالات الفاشية ـ الشامية نشط القناصل الطليان في المشرق وقاموا بتوزيع نشرات مطبوعة على الآلة الكاتبة على بعض

---

(1) جريدة لسان الحال: 29 تشرين الثاني 1923.

(2) Anne-Lucie Chaigne. Op. Cité. P. 29 et 31.

الصحف تُقدّم فيها موسوليني (كحامٍ للإسلام) في مسرحية جرى إعدادها في ليبيا حيث تسلم الدوق درع الإسلام من بعض شيوخ القبائل العربية الذين توافدوا من عدة بلدان عربية خصيصاً لمناسبة زيارة موسوليني لها. تزامن ذلك مع ولادة مؤسسة كايتاني للدراسات الإسلامية في روما بهدف إنشاء مراكز ثقافية للشرق الأدنى.

شجع الدور المتنامي لإيطاليا المعارضة الشامية للتوجه إليها بالشكوى ضد ممارسات الانتداب الفرنسي. فقد رفعت لجنة المؤتمر السوري ـ الفسطيني عام 1923 مذكرة باسم المسلمين والمسيحيين إلى رئيس المؤتمر الاقتصادي الدولي في جنوى وإلى رئيس وزراء إيطاليا ووزير خارجية روسيا حيث عبرت اللجنة عن استيائها بالقول "أن سلطة الاحتلال لا تستطيع الاتكال على العنصر المسيحي لاستبعاد أخوانه المسلمين إذ لم يكن خط الدين الاعتبار الأول في جميع الوقائع التي يعرفها تاريخ سوريا ولبنان... إن تظاهرات الولاء للفرنسيين التي دبرتها المفوضية العليا عابثة بثقة المسيحيين وتوزيع الأسلحة على بعض القرى وتنظيم العصابات ضد المسلمين والتعسفات الأخرى التي ارتكبتها السلطة المحلية قد خلقت حالة مخيفة غير طبيعية"[1].

إن عودة الارتياح العربي للموقف الإيطالي دفع بموسوليني للمجاهرة بطلب انتداب بلاده على سوريا. وفي الاجتماعات التي كانت تعقدها عصبة الأمم في جنيف برئاسة Aristid Briand جرى التلميح بسرية إلى الورقة السورية كتعويض محتمل لحاجات التوسع

(1) أمين السعيد: الثورة العربية الكبرى، مجلد ثالث، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ص 272.

الإيطالي. لكن هنري سيمون قال: "لا نتوقع أي التزام خاص لإيطاليا"[1].

وفي أيلول عام 1925 قام سفيرا إيطاليا في لندن وباريس Delatoreta و Avezzana بمساعٍ لدى حكومتي البلدين لتأكيد حقوق إيطاليا. وحصل السفيران على ضمانات من وزيري الخارجية Chambelain وBriand[2]، لكن لم يكشف عن مضامينها. تزامن ذلك مع قيام حملات إيطالية إعلامية واسعة لتغذية الإحباط الذي مني به الإيطاليون في مسيرتهم الاستعمارية. وتعمد موسوليني استغلال أية مناسبة ليظهر كمدافع عن سوريا ولبنان المظلومتين من قبل أمم أخرى. وخلال نشوب الثورة السورية أرسلت روما الطراد torpilleur للرسو في بيروت بهدف إفهام فرنسا، عجزها على حماية أمن الرعايا الإيطاليين وتحسباً لأسوأ الاحتمالات. لكن باريس اعتبرت التصرف الإيطالي بأنه لا يخلو من خلفية سياسية وأنه يتعدى حماية مواطنيها لتقديم العون للسوريين، لذلك أكدت عزمها على حماية كل الرعايا الأجانب. وبعد مداخلات مع الدوق جرى سحب الطراد. إلا أن ذلك لم يمنع الصحف الإيطالية من تناول الموضوع وإظهار فشل فرنسا في المشرق وعدم قدرتها على استمرار انتدابها الذي عهد إليها. وأشارت جريدة L'oriente الإيطالية إلى أن السوريين تلقوا قذائف أكثر من الفرنكات، إنهم مستغلون أكثر من كونهم مساعدين. وشارك الفاتيكان الفاشست في مواقفهم إذ اعتبر أن الفرنسيين ليسوا بمستوى يمكنهم من تأمين حماية فعالة للأقليات المسيحية في الشرق[3]. أما جريدة

---

(1) Rabbath Edmond: Unité syrienne et devenir arabe Paris 1937. P. 381.

(2) J.L. Miège. Op. Cité. P. 159.

(3) Anne-Lucie Chaigne. Op. Cité. P. 63 et 120.

"منشستر غارديان" البريطانية فقد كشفت عن "تواتر إشاعات في الشرق الأوسط، وفي هذه السنة، بأن الفرنسيين سيغادرون سوريا التي ستضم إلى الأقطار التي تتحمل بريطانيا تبعيتها". وأضافت جريدة "لسان الحال" البيروتية التي نقلت الخبر "وها قد جاءت حوادث سوريا الأخيرة فزادت من تلك الإشاعات"[1].

وفي عام 1926 استقل موسوليني قدرة الثوار السوريين على الصمود ليشن حملة شديدة على فرنسا طالب فيها بالبلاد السورية كمدى حيوي للشعب الإيطالي[2] وتتالت خلال هذه السنة الشائعات في بعض الصحف الغربية عن قرب نقل الانتداب على سوريا من فرنسا إلى إيطاليا.

في 15 شباط أشارت وكالة Palestine telegraphic إلى اجتماع عقد في روما بناء على طلب موسوليني. وفهم أن إيطاليا مهتمة عن قرب بسوريا وأوضاعها وبمدى قيام معارضة محتملة للانتداب الفرنسي فيها. وجرى التلميح إلى أن إيطاليا ستكون جاهزة لقبول مسؤولية الانتداب بالشروط نفسها التي كانت لفرنسا. وهناك شائعات غير مؤكدة في روما تقول بأن قسماً مهماً من أعضاء عصبة الأمم مؤيد لقرار حصول إيطاليا بالانتداب على سوريا[3].

وفي 15 نيسان خاطب موسوليني أمناء سر الأقاليم والقادة البحريين من على ظهر البارجة كافور "إننا شعب من شعوب البحر المتوسط ومستقبلنا في هذا البحر الآن وفي المستقبل وليس في ذلك ما يمس أحداً على الإطلاق".

---

(1) لسان الحال: 3 ت2، 1925.

(2) عادل إسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي، ج5، بيروت، 1970، دار النشر للسياسة والتاريخ، ص 114.

(3) Palestine Télégraphic Agency. Le 15-2-1926.

وفي 17 نيسان خطب موسولني أثناء زيارته لطرابلس الغرب فقال: "إن إيطاليا كانت عظيمة في البحر المتوسط وأني أريد أن تعود كما كانت"[1].

وبوحي من توجهات موسوليني ازداد دخول الدعاة الفاشست إلى بلدان المشرق. وقد وصل بيروت عام 1926 Bonfante المدرس في المدارس الإيطالية والغيور من مكانة أغسطين عند الجالية الإيطالية، فانخرط في النشاط المبذول لتفعيل دور الفاشيين عدداً وفعالية. إلا أن نشاطه بمعزل عن أغسطين كان مصدراً للفوضى وسبباً للانقسام الحاد في الجالية الإيطالية[2] إلى حد اضطر موسوليني للتدخل شخصياً في الأمر وعهد إلى صديقه الشخصي النائب Attilio de Cicco بمهمة قنصل عام إيطاليا في بيروت عام 1928 وتكليفه الإشراف على تنظيم الفاشيين وكل النشاطات الدعائية.

أما في دمشق فقد أدى المستشفى الإيطالي فيها دوراً هاماً للدعاية الفاشية بفضل المستوى المهني الجيد للدكتور Serra الذي كان يقدم الخدمات مجاناً للفقراء.

وفي حلب شهد النشاط الفاشي توسعاً ملحوظاً بعد تولي القنصل Ganthier إذ قام بتطوير مدرسة الأراضي المقدسة وجعلها أداة فعالة للدعاية الإيطالية. كما أسس مستشفى إيطالياً ليكون قادراً على منافسة مستشفى سان لويس الفرنسي. وكذلك حث الجالية الإيطالية للانتساب إلى الحركة الفاشية. ولهذه الغاية افتتح نادياً إيطالياً ذا اتجاه فاشي، وانتسب إليه بعض العائلات السورية. ووضع برنامج نشاطات للنادي من قبل القنصل Ganthier. وقد تابع خليفته القنصل Cancellation

---

(1) جريدة البشير: 10 و 15 و 17 نيسان 1926.

(1) Anne-Lucie Chaigne. Op. Cité. P. 30.

النشاط نفسه. إذ أسس حزباً فاشياً محلياً بهدف أساسي يتمثّل بتهيئة الرأي العام المحلي لقبول انتداب إيطاليا على سوريا[1].

وهكذا بدأت فاعلية النشاط الفاشي تبرز من خلال تأييد قوى محلية في سوريا ولبنان. ففي 2 آذار 1926 نشرت جريدة "البشير" رد رزق الله أرقش على جريدة الأحوال التي هاجمت موسوليني فقال: "إن موسوليني الذي يمثل فكرة الفاشست الشريفة أنقذ ليس فقط إيطاليا بل أوروبا وأميركا وهذا الشرق أيضاً، فالعالم والحالة هذه مدين براحته وسلامة مجتمعه إلى هذا الرجل الذي وإن لجأ أحياناً إلى الشدة فلأن واجباته تقضي عليه باتخاذها تسهيلاً للعمل العظيم الذي أخذ على عاتقه القيام به. وما الشدة لدى الحاكم العادل إلا كالمبضع النافع في يد الطبيب الماهر"[2].

الملاحظ في سياق تنامي الدعاية الفاشية وتقديم مساعدات عينية للكشاف المسلم في بيروت شرط انخراطه في المنظمات الفاشية الرياضية، إن المفوضية الفرنسية في بيروت لم تكن في وارد التساهل مع الأنشطة الفاشية. وهذا ما ورد في رسالة المفوض السامي دي جفنيل إلى رئيس وزراء فرنسا عام 1926 حيث يقول: "تدخل قنصل إيطاليا في دمشق لدى مندوبنا في المدينة بهدف الحصول على الاعتراف "بفاشية دمشق" التي هي في طور التشكل.. وقد أعلمت القنصل بأنه من غير المسموح في هذا الوقت لجمعية من هذا النوع تسعى لهدف سياسي واضح"[3].

---

(1) Idem. P. 80 Rapport du delegué adjoint du haut commissaire français le 18-1-1928.

(2) جريدة البشير: 2 آذار 1926 بيروت.

(3) Anne-Lucie Chaigne. Op. Cité. P. 33.

إلحاح إيطالي على فرنسا لنقل الانتداب على سوريا:

وصل الاعتقاد عند الإيطاليين بأن مسألة انتدابهم على سوريا مرتبطة بإجراءات روتينية مع فرنسا. وفي 29 أيار 1926 ألقى النائب الإيطالي "بيدرازي" خطاباً في مجلس النواب طالب فيه بضرورة حصول بلاده على أراض أخرى علاوة على الأراضي التي منحت لها في مؤتمر فرساي. وأضاف: إنَّ الإيطاليين في عدد من البلدان، منها فلسطين وسوريا هم بدون قوة، ويجب أن تعرف الحكومة كيف تستفيد منهم لقيام الإمبراطورية الإيطالية[1].

وفي تشرين الأول 1926 وحسب الأرشيف الفرنسي جرت محادثات بين موسوليني ووزير خارجية فرنسا Briand بشأن نقل الانتداب الفرنسي على سوريا إلى إيطاليا. وأعقب ذلك محادثات بين موسوليني والسفير الفرنسي في روما "بومارشيه". إذ نفى الأخير أن تكون مناقشاتهما تناولت مسألة الانتداب الإيطالي على سوريا، لكن جريدة "الديلي تلغراف" اللندنية نشرت تصريحاً لرئيس وزراء فرنسا بوانكاريه أشار فيه إلى بلد ذي اتجاهات إمبريالية يريد احتلال مكان فرنسا في سوريا.. لكنه أكد أن حكومته لن تتخلى نهائياً عن انتدابها.

خلال هذه الفترة كان الوفد الإيطالي في عصبة الأمم في جنيف وبرئاسة الماركيز theodoli يدعم القضايا العربية مما حذا بالمندوب الفرنسي روبير ديكه للتدخل لدى روما كي تعطي مندوبها تعليمات لتغيير مواقفه المعادية لمصالح بلاده.

وكانت باريس تتهم شكيب أرسلان بتحريض الإيطاليين للمطالبة بالانتداب على سوريا وذلك أثناء وجوده في العاصمة الإيطالية، وأنه

---

(1) جريدة البشير: 19 أيار 1926.

تلقى مبلغاً من المال مخصصاً لنشر كتاب عن النضال الوطني في سوريا. وأن أرسلان كان يأمل من إيطاليا مساعدته لتحقيق وحدة البلاد واستقلالها، وأن إيطاليا ساعدت اللجنة السورية ـ الفلسطينية للمطالبة بالاستقلال مقابل إعطاء وعد للطليان بأن يكون لهم تأثير في سوريا وربما العرض عليهم المطالبة بالانتداب عليها أو منحهم مونوبولاً اقتصادياً ومالياً وتجارياً وكذلك قاعدة بحرية[1].

لم ينكر شكيب أرسلان علاقته بالإيطاليين، لكن بخصوص الاتهام الفرنسي له في هذه الفترة فقد أصدر في صحف جنيف بتاريخ 19 تشرين الأول 1926 بياناً كذب فيه بشدة ما أشيع عن مقابلة السنيور غراندي والسنيور تيودلي رئيس لجنة الانتدابات الدائمة وطلبه إليهما تحويل الانتداب الفرنسي في سوريا إلى انتداب إيطالي[2].

ويبدو أن موضوع تخلي فرنسا عن انتدابها في سوريا لصالح الإيطاليين كان موضع اهتمام في الصحافة العالمية والمحلية وفي الوسط الدبلوماسي والسياسي. وكان يؤخذ على محمل الجد لدى بعضهم. وقد أفردت الصحافة التركية والعالمية ردود فعل لهذه الأخبار، لا سيما أن صحف تركيا لم تنفك عن المطالبة بضم سوريا إلى تركيا أو على الأقل الأجزاء الشمالية منها[3]. وفي 2 تشرين الثاني نشرت جريدة الديلي تلغراف مقالاً لمراسلها السياسي جاء فيه ما يأتي:

يبذل عمال تركيا الآن مساعي عظيمة في الوزارات الأوروبية... للتثبت من صحة الخبر الذي أذيع عن مساومة بين إيطاليا وفرنسا

---

(1) Anne-Lucie Chaigne. Op. Cité. P.137 et 143 et 144 et 133 et 89.

(2) جريدة الإقبال: 6 تشرين الثاني 1946

(3) Revue Asie française No. septembre, octobre 1924. P. 355.

بشأن الانتداب على سوريا وتنازل الثانية للأولى عنه بعد أن توافق عصبة الأمم على ذلك. فتركيا تخاف انتقال هذا الانتداب كل الخوف لأنها تعد وجود إيطاليا في سوريا مقدمة لزحفها على كيليكيا فأضاليه التي كانت تحتلها من قبل. وفي هذا الخوف ما يوضح ميل بعض ساسة تركيا في الآونة الأخيرة إلى حض تركيا على دخول عصبة الأمم[1].

وكانت مسألة نقل الانتداب على سوريا إلى إيطاليا وردة الفعل التركية مدار اهتمام في الصحافة اللبنانية فقد أوردت جريدة "الإقبال" عن توتر في العلاقات التركية ـ الإيطالية نتيجة ما يقال عن أطماع إيطاليا في الأناضول وما يعزز هذه الإشاعة يعود إلى ما رسخ في أذهان الترك من أن سياسة إيطاليا الجديدة قائمة على التوسع في الشرق الأدنى على حساب الترك أنفسهم. ومنشأ ذلك الخطب العديدة التي لا يفتأ موسوليني يرددها في كل مناسبة عن حاجة إيطاليا إلى مستعمرات جديدة وإلى أن مستقبلها في الشرق... وتنقل الجريدة عن المراسل السياسي لجريدة (الديلي تلغراف) أنه من غريب التصادف أن بعض الدوائر اليونانية تظهر مثل ما يظهره الترك من القلق بشأن إمكان انتقال الانتداب السوري إلى إيطاليا[2]. أما جريدة اليسوعيين في لبنان "البشير" فقد أشارت "منذ مدة تناقلت الأخبار عن ميل موسوليني إلى القيام في سوريا مقام فرنسا فأدى إلى قلق تركيا من أن تستولي على اضاليه في الأناضول". وفي عدد آخر نقلت "البشير" عن جريدة (الديلي ميل) مقالة افتتاحية "اقترحت فيها أن تتنازل بريطانيا لإيطاليا عن انتدابها في فلسطين والعراق"[3].

---

(1) جريدة البشير، 2 تشرين الثاني 1926.

(2) جريدة البشير، 6 تشرين الثاني 1926.

(3) جريدة البشير، 23 و 30 تشرين الثاني 1926.

في أجواء الإشاعات حول انتداب إيطاليا على سوريا شنت الصحف وغرف التجارة في فرنسا حملة تكذيب واستنكار لهذه الشائعات. فقد تناولت جريدة "الماتان" الفرنسية زيارة موسوليني إلى طرابلس الغرب بالتعليق، أنها تدل على أن الأماني الإيطالية منصرفة إلى إنشاء إمبراطورية استعمارية. أما جريدة "ايكو دي باري" فقد نفت إشاعة الاتفاق الفرنسي ـ الإيطالي على تسليم الانتداب السوري إلى إيطاليا وصرحت "بأنه لم تدر مباحثة في هذا الشأن"[1]. وفي جلستها المنعقدة في 25 تشرين الثاني 1926 رفعت غرفة تجارة ليون مذكرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية تعارض فيها تخلي فرنسا عن انتدابها لسوريا. ومما أشارت إليه:

"... رغم أننا كنا نجهل إذا كانت هذه الإشاعات تستند إلى الصحة أو أن لها نوايا مغرضة، أردنا سيدي الوزير، أن نسترعي انتباهكم إلى الحقوق غير القابلة للتقادم التي تدعونا للاحتفاظ بهذا الانتداب... لكن أريد الاستناد، بالأخص سيدي الوزير، إلى الحقوق التي يخولني بها منصبي للاحتجاج باسم المصالح "الليونية" إذا كان احتمال التخلي عن سوريا وارداً...

ومن الظلم سيدي الوزير أن قوة انتدابية غير فرنسية يمكن أن تستفيد من تظافر هذه الجهود. نحن نأمل مرة أخرى تكذيب هذه الإشاعة بما يتعلق بالتخلي عن انتدابنا، الذي لا يبرره أي سبب مشروع.."[2].

وفي 22 كانون الأول 1926 أصدرت غرفة تجارة Reims مذكرة

---

(1) جريدة البشير، 29 أيار و 2 تشرين الثاني 1926.

(2) Ministère des Affaires Etrangères Françaises : M.A.E.F. Levant, Syrie-Liban 1930-1940, Vol. 255. P. 165-166.

مماثلة إلى وزير الخارجية الفرنسية[1]. أما غرفة تجارة مرسيليا فقد رفعت مذكرة في جلستها بتاريخ 26 كانون الثاني 1927 إلى وزير خارجية فرنسا أبرزت فيها مدى الضرر الذي سيلحق بالمصالح الفرنسية في حال تخلي فرنسا عن سوريا وحلول قوة أجنبية أخرى مكانها، أنه يؤدي إلى إضعاف تجارة فرنسا من جهة ويفقدها موقعها السياسي والثقافي من جهة أخرى. وتستطرد المذكرة "أن إنهاء الانتداب عن سوريا سيحرج موقع فرنسا في إفريقيا الشمالية وفي سائر المستعمرات الفرنسية الأخرى..."[2].

كذلك طال الاحتجاج على شائعة انتقال الانتداب على سوريا إلى إيطاليا مؤيدي فرنسا من السوريين. فقد رفعت الجمعيات السورية في باريس احتجاجاً إلى عصبة الأمم وإلى وزير خارجية فرنسا ورئيس مجلس الشيوخ والنواب، "وهذا الاحتجاج هو ضد الإشاعة التي نشرتها بعض صحف أوروبا عن احتمال تحويل الانتداب الفرنسي إلى انتداب إيطالي. وقد تضمن الاحتجاج خلاصة مطولة عن جهود السوريين في الوطن والمهجر في سبيل استقلال سوريا وحريتها. وقد شاء مقدموه أن تكون جمعية الأمم ووزارة الخارجية الفرنسية وبالبرلمان في جانب القضية السورية"[3].

واقعاً لا يمكن إلا ربط الشائعات بشأن الانتداب على سوريا بالإطار العام للسياسة التكتيكية التي اتبعها الحلفاء تجاه إيطاليا الفاشية. فقد قاد حرص هؤلاء على علاقات متينة مع موسوليني إلى دفع الأخير للمطالبة بمراجعة التوسعات القائمة على دعم المنتصرين.

---

(1) M.A.E.F. ibid : p. 78-79.

(2) Ibid: V166 P. 169-170.

(3) جريدة "المرج" 10 تشرين الثاني 1928. لبنان ـ مرجعيون.

غير أن باريس ولندن قد أهملت خطبه وتركوه يتكلم بدون إبداء موقف واضح من مضمون هذه الخطب. وأصبحت عصبة الأمم هدفاً رئيسياً لتهجم الدوق وتهديده واحتقاره بالرغم من أن إيطاليا كانت عضواً مؤسساً فيها. ومع ذلك سكتت العصبة والدول الأعضاء فيها لأن اهتمامات الغرب الرأسمالي انكبّت على ما اعتبروه الخطر البلشفي الفكري والعسكري. ووصلت الأمور بالإيطاليين إلى اقتناعهم بقرب إجراء مراجعة لمسألة الانتداب في بلاد الشام. في 22 أيار 1928 وأثناء مناقشة ميزانية العلاقات الخارجية في البرلمان الإيطالي أعلن النائب Fera ضرورة مراجعة الانتدابات للمنطقتين أ و ب. بالنسبة للمنطقة أ صرح Fera أن المرحلة آتية لإعادة النظر بالانتداب وبدون تأخر لأن إيطاليا تعتبر أن الشعب موضوع المنافسة على قدر من أن يحكم نفسه. ومن أجل السوريين والموارنة جرى ولادة دولتين مستقلتين واحدة عربية في سوريا وعاصمتها دمشق والأخرى مسيحية في لبنان وعاصمتها طرابلس أو دير القمر. ولهذا يجب أن يكون الانتداب على سوريا ولبنان قسمين.

تُعطى إيطاليا الانتداب على سوريا وتحتفظ فرنسا بالانتداب على لبنان آخذين بالاعتبار المعادلة السياسية والثقافية التي تربط منذ زمن طويل لبنان بالأمة الفرنسية. كما طالب Fera بإعطاء المنطقة ب إلى إيطاليا. وقد أيد سكرتير الدولة الإيطالي Grandi الطروحات التي أثارها النائب Fera قائلاً: "يجب الأخذ بحساباتنا الكبيرة هذه الطروحات"[1].

وفي العام نفسه طالبت صحيفة Messagero الإيطالية بضرورة

(1) Revue Asie Française. No. Juillet-Août 1928. P. 300.

تخلي بريطانيا عن انتدابها في فلسطين ومنحه لإيطاليا. وقام ولي عهد إيطاليا بزيارة فلسطين وشرقي الأردن[1]. وفي حصيلة عامة للسنة 1928 أن إيطاليا بذلت جهوداً معتبرة لتوسيع مصالحها في سوريا، في مقابل تركيز الجهد على إفلاس الإدارة الفرنسية. وجاءت معاهدة "تران" عام 1929 الموقعة من البابا وموسوليني لتزيد من شعبية الدوق في العالم الكاثوليكي وتعطي شرعية دينية لطروحاته على صعيد الترتيبات الداخلية أو على مستوى مشاريعه التوسعية الاستعمارية. وحسب جريدة (الديلي تلغراف) زادت المعاهدة من رغبة إيطاليا الفاشية في احتمال إثارة صراع ذي طابع دولي في الشرق وبدعوى أشارت إليها الوكالة الإيطالية عدم أهلية فرنسا لحماية المسيحيين مما سيتركهم يواجهون مصيرهم بأنفسهم[2]. أما ادعاء جريدة Le Massegro الإيطالية في آب 1930 بسبب ما يجري في فلسطين حيث حملت كل القوى الكبرى المسؤولية لأنهم أعطوا موافقتهم على وعد بلفور دون أخذ ضمانات لصالح العرب والكاثوليك. وتخلص الجريدة إلى طرح مسألة انتداب إيطاليا على فلسطين بهدف إيجاد حل لا يطال فقط المسألتين اليهودية والعربية بل مصلحة الكاثوليك[3]. تزامن ذلك مع بروز فكرة اللجوء إلى العنف للوصول إلى تحقيق المشاريع الفاشية الاستعمارية. ففي خطاب ألقاه موسوليني قال: "الكلمات أشياء جميلة جداً، لكن البنادق والرشاشات والبوارج والطائرات والمدافع أجمل أيضاً بكثير" وخلال المفاوضات البحرية مع لندن، في العام نفسه، طالب المندوب الإيطالي Coppola بالمساواة مع فرنسا مبرراً

(1) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 454.

(2) Anne-Lucie Chaigne. Op. Cité. P. 101.

(3) Revue Asie Française No. Août et Septembre 1930. P. 290.

ذلك بقوله: "إذا كانت فرنسا إمبراطورية كبرى استعمارية لابد من الدفاع عنها، فإيطاليا يجب أن تحصل على إمبراطورية في الوقت المناسب وبأفضل الوسائل... وحتى تقوم هذه الإمبراطورية يجب امتلاك قوة أكبر للدفاع عنها"[1].

ويبدو أن مرحلة ما بعد معاهدة لاتيران، شهدت تحركاً إيطالياً ملحوظاً تناولته الصحف المحلية الشامية. فقد أشارت صحيفة "الأحوال" تاريخ 18 كانون الثاني 1930 إلى أن شخصيتين من بلاد الشام تهتمان بالوضع السوري في أوروبا قد زارتا روما حيث توصلتا إلى صيغة اتفاق مع وزارة خارجية إيطاليا ترتكز على وضع سوريا تحت الانتداب الإيطالي[2]. أما جريدة "لسان الحال" فقد نشرت نص الاتفاق الذي يتضمن اعتراف روما باستقلال سوريا الداخلي المرتكز على عدم تدخل خارجي، وأن يكون لها ممثلون في الخارج بصفة مستشارين وتقنيين. وبالمقابل تتكفل روما بإرسال مستشارين لتدريب السوريين على الحكم الذاتي. أما مراسل جريدة "ألف باء" في حلب فقد ذكر بأن اجتماعاً حصل في ضواحي المدينة بين ممثل لقنصل إيطاليا وسياسيين سوريين لمطالبته بنقل الانتداب إلى بلاده. وأكد المفوض السامي الفرنسي صحة الخبر وتسلم من أحد المخبرين أسماء المجتمعين دون الإعلان عنهم لحين التأكد من حقيقة الخبر. وفي نهاية تموز 1930 كتب مدير جريدة النداء كاظم الصلح ثلاث مقالات تتعلق بالأطماع الإيطالية ومسألة انتدابها على سوريا. وأشار الصلح إلى مؤامرة يشارك فيها ممثلو إيطاليا في سوريا والمبشرون الطليان في سوريا وفلسطين وبعض الوطنين السوريين. واتهم مطران

---

(1) J.L. Miege : Op. Cité. P. 136.

(2) جريدة الأحوال: 18 كانون الثاني 1930.

اللاتين في القدس Barlassina بأنه زار سوريا حديثاً برفقة ستة كهنة إيطاليين للدعاية الفاشية، وأن البطريرك الماروني قد عبر عن رغبة مشجعة باتجاه الانتداب الإيطالي، وأن موظفاً من الفاتيكان في سوريا عمل للغاية نفسها. ويضيف الصلح، وحسب مصدر ماروني كبير لم يذكر اسمه، بأن هؤلاء الكهنة من مؤيدي فرنسا إلا أنهم ينشطون في السر. وربطت الصحف اللبنانية الأحداث بما كان يجري على الأرض إذ رفع العلم الإيطالي مكان العلم الفرنسي على بعض الأديرة في سوريا مباشرة بعد توقيع معاهدة لا تيران.

بالمقابل راحت الصحف اللبنانية المقربة من الأوساط الإكليريكية والفرنسية تدحض الأخبار بتعاطف مسيحي مع إيطاليا. فقد نشرت جريدة "البشير" الجزويتية رسالة للبطريرك الماروني يستنكر فيها الأخبار المتداولة من قبل بعض الصحف والمتعلقة به والمنسوبة أيضاً للمطارنة، وكذلك تزوير رسائل باسمه. كما نفى البطريرك التهمة بأنه يقع تحت تأثير فرنسي أو إيطالي. أما جريدة "L'orient" فقد رفضت فكرة تخلي فرنسا عن انتدابها. أما إذا سار الانتداب تحت السيطرة الفاشية فهذا يعني بأننا سنكون أحراراً في يوم من الأيام. واعتبرت L'orient أن حملة "النداء" الجريدة الإسلامية المناهضة للفرنسيين هدفها إثارة العناصر المسيحية الذين كانوا أوفياء لفرنسا، وأدرجت ما أشارت إليه "النداء" "بالحركة السخيفة"، لكنها تعترف أي L'orient بأن بعض الشفافية قد برزت بعد اتفاق البابا والحكومة الإيطالية عبر تكثيف الدعاية للفاشية وتعاطف بعض الإرساليات الدينية في الشرق الأدنى معها. ومع ذلك لم تجد الجريدة بهذا خطراً إيطالياً لأن الدعاية الإيطالية مهما كانت مقبولة ومنظمة بقوة، يبقى الوجود الفرنسي في سوريا ولبنان عمره 500 سنة. وليس من العدل اتهام

رجال الدين (المسيحيين) الذين ضحوا بوجودهم في خدمة المثل والتوافق اللبناني الفرنسي وخاصة المونسنيور Giannini وكذلك المطران عبدالله خوري الذي ترأس الوفد اللبناني إلى باريس للمطالبة بكيان لبناني مستقل[1].

القانون الأساسي للفاشست اللبنانيين والسوريين:

اتخذت الدعاية الفاشية بيروت كمركز متقدم لنشاطاتها في المشرق العربي. في عام 1930 طبع بيان باللغة العربية في كازابلانكا في المغرب باسم الجمعية السرية الفاشية للإيطاليين في الخارج، يتضمن القانون الأساسي للمنتسبين إليها ولواجباتهم تجاه روما. وكان هذا البيان قد نشر أولاً في بيروت وجاء فيه:

«إن الكثير من الوطنيين السوريين واللبنانيين وجلهم ممن امتازوا بشرف المنبت وبرفعة المقام في المجتمع وفي حلبة التجارة والصناعة والأدب قد أظهروا لنا رغبتهم في الانخراط في سلك الفاشية بمدينة بيروت وغايتهم من ذلك تعزيز تبادل المنفعة الأدبية والتجارية بين إيطاليا الفاشية ولبنان المجيد تقديراً لرغبتهم الناشئة عن احترامهم الكبير لإيطاليا وللفاشست فإن لجنة بيروت ترى من واجبها أن تقدم لأولئك الراغبين في الفاشية القوانين التي تحدد أعمالها وها هي ملخصة:

- إن لجنة بيروت الفاشية تضم إليها الطليان رافعة بينهم الشعور الوطني وتحامي عن مصالحهم الخصوصية والعمومية وتساعدهم وتدافع عنهم وتتبناهم.

---

(1) Voir Revue «Oriente moderno» - Italie-Année 1930 P. 114 et 448.

ـ تطلع الأجانب على أحوال إيطاليا الحقيقية وتصلح اعتقاداتهم وتعمم الفنون والعلوم والآداب الإيطالية.

ولما كان من وظيفة هذه اللجنة المراقبة فهي تساعد وتدرب وتجد لهم مراكز (عمل) وتنصحهم وتتداخل عند الاحتياج في الخلاف الحاصل بين الطليان وبين هؤلاء الأجانب، وبين الطليان والسلطات الطليانية، وبين الطليان والسلطات الأجنبية.

وبواسطة مهنة البروبا غنده تصلح الأغلاط وتكذب الأخبار الكاذبة، تعطي إيضاحات، توزع إعلانات وكراريس وتقوم بمحاضرات وتمثيلات ومعارض وغير ذلك، بواسطة المنشورات الفاشية تدرس الحياة الاقتصادية دون التدخل في السياسة الداخلية.

أما شروط الانتساب فهي:

1 ـ كل لبناني تجاوز 21 سنة وعرف بثقافته وسلوكه الجيد وغير منتسب للماسونية بإمكانه أن يصبح عضواً فاشستياً.

2 ـ يتوجب على العضو أن يقدم طلب الانتساب بتزكية اثنين من الفاشيين الطليان.

3 ـ يقبل الطلب بأغلبية الأصوات وموافقة ممثل الفاشست في بيروت.

4 ـ يستوجب على كل فاشستي:

أ ـ أن يزود ببطاقة

ب ـ أن يتقيد بالقانون الأساسي والأوامر الصادرة عن السلطات العليا

ج ـ أن يمحض احتراماً لأعضاء لجنة الفرع

د ـ أن يلتزم بالدعاية للفاشية وأن تكون هدفاً لنشاطه ويبين لمواطنيه بأن إيطاليا الفاشية هي حكومة متطورة وقوية. ولهذا

يجب على المنتسب دراسة وسطه الاجتماعي والتجاري والصناعي ليتمكن من إشاعة مميزات الأدب والفن والاقتصاد الإيطالي. ويجب أيضاً أن يبذل جهداً لخلق روابط المحبة والأخوة بين المواطنين والجالية الإيطالية في بيروت. وأن ينشر بواسطة الصحافة خاصة فكرة الفاشية المنظمة في العالم وعليه أن يدافع بكل قواه عن الحكومة الفاشية»[1].

أصداء أحداث ليبيا على العلاقات الإيطالية ـ الإسلامية:

في الوقت الذي كان فيه الدوق موسوليني يسعى لكسب ثقة الكاثوليك في الشرق كان يحرص على استقطاب المسلمين. وقد حقق بعض النجاحات المحدودة في هذا المجال، إذ توافق على بعض القضايا مع اللجنة السورية ـ الفلسطينية المتمثلة بشكيب أرسلان وإحسان الجابري. لكن الولوج إلى قناعات المسلمين بددها تزايد العنف الإيطالي تجاه انتفاضات الشعب الليبي والتي حصدت حسب الصحف التركية أكثر من 26 ألف قتيل. كان لهذه الممارسات التعسفية ردات فعل قوية في بلاد الشام. وعجز قناصل إيطاليا في هذه المنطقة عن احتواء الغضب الشعبي الإسلامي. واتضح من الصحف المحلية أن القضية المركزية العربية لعام 1931 كان الحدث الليبي، فقد شهدت مدن بلاد الشام أكثر من محاولة احتجاج ضد سياسة القمع الإيطالية إلى جانب دعوات لمقاطعة بضائعها ونقلاً عن جريدة "البشير" كان أعنف الاحتجاجات في طرابلس.

ـ 23 نيسان: اجتمع قنصل إيطاليا برؤساء الطائفة الإسلامية في

---

(1) Revue Afrique Française. Paris. No. Decembre 1930. P. 667.

ردهة الجامع العمري الكبير في طرابلس ونفى لهم الشائعات الكاذبة عن حوادث برقه.

ـ 25 نيسان: بعد الاجتماع في الجامع العمري عرض قنصل إيطاليا على المجتمعين أمرين: إما سفر وفد منهم إلى طرابلس (الغرب) للتثبت، وتقوم الحكومة الإيطالية بنفقاته وتفتح أمامه جميع المدن والمرافئ، وأما بسط الأمر بصورة رسمية على جميع الأمم وتكليفها التحقيق عما أشيع من أمر تلك الفظائع. وعلى الأثر أذاعت القنصلية الإيطالية بياناً تكذب ما جاء في أمر الفظائع وتتهم السنوسيين بالتحرش.

ـ 30 نيسان: تلقت الحكومة المركزية في بيروت أنباء متعددة ومختلفة المصادر مفادها أن جمهوراً من المسلمين خرجوا من جامع الاسكله بعد صلاة أمس الثلاثاء ومشوا بهيئة مظاهرة إلى دار القنصلية الإيطالية (طرابلس) فاصطدموا بالدرك وأصيب زهاء عشرين من الفريقين بجراح مختلفة وسقط دركي عن ظهر جواده فقضى نحبه. ورشق فريق دار القنصلية بالحجارة. وذهب بعض المتظاهرين إلى وكالة البواخر الإيطالية فرشقوها بالحجارة. وقد توجهت قوة دركية من بيروت إلى طرابلس وأعادت الأمن إلى نصابه وتوجه المدعي العام والمستنطق الافرنسيان إلى الاسكله للتحقيق... ومما يذكر أن المتظاهرين كانوا يهتفون ضد إيطاليا وفرنسا وكان بعضهم يطالب بالوحدة (السورية).

ـ 2 أيار: احتجاج هادئ في كل من بيروت وصيدا وغيرها من المدن اللبنانية والسورية... بلغ عدد الموقوفين عشرات الأشخاص بينهم السيد زكي الأفيوني الذي ألقى خطاباً على المتظاهرين في ساحة الجامع... وقد طلبت القنصلية الإيطالية إحالة هذه القضية

على المجلس العدلي... كما سارت قوة من الدرك الوطني وقوة أخرى من الجيش الفرنسي للمحافظة على الأمن.

وفي ظل هذه الأجواء أوردت جريدة "بوبلو ديطاليا" بلاغاً رسمياً أذيع باللاسلكي يكذب ما ورد عن الفظائع ويؤكد أنها إشاعات لفقها أعداء إيطاليا في أنحاء العالم الإسلامي. أما الجرحى فكان منهم الشيخ خليل أبو صعد قائد درك الشمال والملازمان مصطفى سهيم وسليم حمادة...

- 7 أيار: اعتبر الشيخ محمد الجسر في المجلس النيابي أن ما جرى في طرابلس إظهار عاطفة بسيطة من قبل عدد من الشباب وليس في ذلك من العداء... كما أوردت الصحف في اليوم نفسه عن وصول زهاء 30 شخصاً من المتهمين بحوادث الاعتداء على القنصلية الإيطالية في طرابلس إلى سجن الرمل في بيروت.
- 9 أيار: طلب مذكرة إحضار بعبد الحميد كرامي إلى دائرة الاستنطاق في بيروت ومذكرة إلقاء قبض على أحمد زكي الأفيوني. وألقي القبض على توفيق المرعبي صاحب مجلة "النجوم" للاشتراك في المظاهرة وإلقاء خطب.
- 13 أيار: إحالة أحداث طرابلس على المجلس العدلي.
- 23 أيار: نشر في بعض الصحف المحلية أن بيان الجسر في المجلس النيابي ليس له من مؤيدين.
- 28 أيار: استجوب المحقق في حوادث طرابلس كلاً من المحامي حسين عطية وإبراهيم دندشلي.
- 6 حزيران: إضراب المعتقلين في حوادث طرابلس عن الطعام[1].

---

(1) جريدة البشير 23 و 25 و 30 نيسان و2 و7 و9 و13 و23 و28 أيار و 6 حزيران 1931.

وكانت السلطات الفرنسية في طرابلس قد شجعت على إقفال المدينة لتحويل الأنظار عن الأوضاع الداخلية في لبنان. فقد طلبت من مناصريها في جمعية التعاون الخيرية برئاسة ...المقدم للقيام بتظاهرة[1].

في 11 أيلول 1931 تفاقمت نقمة المسلمين في بلاد الشام كما في بلاد العرب على إيطاليا الفاشية بعدما ألقت سلطاتها القبض على قائد المقاومة الليبية عمر المختار ومحاكمته محاكمة صورية لم تستغرق مدة لا تزيد عن ساعة من الزمن وتنفذ به الإعدام شنقاً أمام جمهور غفير من البرقاويين كانوا قد جلبوا قسراً لمشاهدة إعدام قائدهم. ففي القدس نعى المفتي الشيخ محمد أمين الحسيني القائد الليبي وأعلن الحداد في فلسطين، وشرع الوطنيون في تنظيم مقاطعة للبضائع الإيطالية. في بيروت عقد اجتماع في دار الفتوى ضم العديد من العلماء والوجهاء برئاسة المفتي استنكاراً لسياسة إيطاليا في ليبيا. واتخذ المجتمعون قراراً بمقاطعة المؤسسات الإيطالية بما فيها التربوية التي تقدم الخدمات مجاناً للطلاب المسلمين. وكلف اتحاد الشبيبة الإسلامية بتنفيذ مضمون هذا القرار عبر القيام بإنشاء مؤسسات مجانية في المناطق الإسلامية للطلاب الذين يتابعون دروسهم في المدارس الإيطالية، وفي أعقاب ذلك أشار مراسل جريدة المقطم المصرية في بيروت أن سلطات الانتداب الفرنسي ترتاب من المقاطعة المنظمة لشركة الإنارة في لبنان ودمشق والممارسات المعادية لإيطاليا والتي تعتبرها ذات أصول واحدة، وتشكك بمساهمة رياض الصلح في هذه الأحداث[2]. وفي 13 تشرين الأول أشارت جريدة البشير أن معتمد

---

(1) جريدة لسان الحال: 9 أيار 1931.

(2) Voir la Revue Oriente Moderno. Italie. Anno XI Gemaio-Dicembre 1931. P. 292-293.

إيطاليا ورئيس الجمعية الفاشية في بيروت لفتا نظر المفوضية العليا الفرنسية والحكومة اللبنانية إلى الضغط والإكراه اللذين يستعملها الداعون إلى المقاطعة[1].

لم يكن الاحتجاج على الفظائع الإيطالية في ليبيا حالة منحصرة في بلاد الشام دون غيرها، بل كانت حالة شمولية عربية إسلامية واستحوذت على قدر كبير من اهتمامات المجتمعين في مؤتمر القدس ـ 17 كانون الأول 1931 ـ الذي حضره 145 عضواً من 22 دولة عربية وإسلامية، وهم من العلماء والسياسيين والوطنيين. ورغم قيام روما الفاشية بإبلاغ بريطانيا بموقفها الذي يعتبر كل تلميح من جانب المؤتمر لسياستها في ليبيا يعدُ عملاً غير ودي لكن ذلك لم يحل دون تناول مسألة نضال الشعب الليبي من قبل عدد من المشاركين في المؤتمر. فقد أثار عبد الرحمن عزام بحدة تلك المسألة. واستقبلت مداخلته بتصفيق الحاضرين ثم وقفوا خمس دقائق إجلالاً لذكرى عمر المختار. تناول عزام "مصير ثمانين ألف ليبي مشردين على رمال الساحل بعيدين عن مساكنهم يتألمون ويموتون جوعاً. "الأمهات الثكالى يبكين دائماً أولادهن الذين انتزعوا بوحشية من أحضانهن وأرسلوا إلى روما لاعتناق دين غير دين آبائهم وخدمة أمه عدوه لدينهم ولقوميتهم"[2].

لم تستطع إيطاليا كتم غضبها عما أثاره عزام بل طلبت من لندن طرده من فلسطين وحصل ما أرادت كتعبير عن تضامن استعماري. ولكن هذا الإجراء لم يحل دون تضمين المؤتمر بنوداً خاصة تستنكر الفظائع الإيطالية:

---

(1) جريدة البشير 13 تشرين الأول 1931.

(2) علي شعيب: مؤتمر القدس وواقع التجارب بين التيار الشعبي والقرار الرسمي. مجلة المنطلق، آذار ونيسان 1992، بيروت، ص122

ـ استنكار المعاملة السيئة التي لقيها زعماء طرابلس من تقتيل وتشريد والمؤتمر يدعو باسم العدل الحيلولة دون استمرار تلك الفظائع.

ـ يستنكر المؤتمر السياسة الاستعمارية في فلسطين ومصر والسودان وأقطار الجزيرة والمظالم التي يرتكبها الطليان في طرابلس والفرنسيون في سوريا ولبنان والمغرب العربي[1].

اعتماد الواقع لا الحقيقة المجردة:

سلك موسوليني سياسة استيعاب ردات الفعل العربية على أحداث ليبيا. وهي سياسة تشبه إلى حد كبير سياسة الدول الغربية تجاه العالم العربي. وهي ترتكز على أن الحياة مستمرة وحركتها صراع بالاتفاق والاختلاف لأن الدول لها مصالح ثابتة وسياسات متغيرة مع الظروف. أما النخب العربية المدركة لضعفها تجاه العالم الغربي فكانت تنتهج سياسة تقوم على معرفة كيف تضحي بالقليل لكي تبقى. وساعد موسوليني في جموحه السياسي تجاه الشرق قدرته على استغلال التوتر الذي كان سائداً في العلاقات الدولية ولا سيما على صعيد التحالفات في أوروبا. ومحاولة كل من باريس ولندن لاستمالة الدوق إلى جانبهما. ولم تأبه فرنسا لتهديداته لمصالحها رغم أنها كانت تتفوق عليه في موازين القوى العسكرية. لكن أحداً في فرنسا لم يكن في وارد الدخول في حرب معه. فقد أهملوا خطبه وتركوه يتكلم ويحيك الخطط بما يخدم أطماعه في الشرق.

في 15 كانون الثاني سنة 1932 صدرت في روما مجلة المستقبل

(1) مقررات المؤتمر الإسلامي العام في دورته الأولى 1931 ـ مطبعة دار الأيتام الإسلامية الصناعية بالقدس ص (1 ـ 7).

العربي لتدافع عن قضايا العرب. وفي لقاء مع رئيس الحركة الصهيونية وايزمان دافع موسوليني عن مصالح العرب بالقول "يوجد عرب ولن يكون بالإمكان طردهم من بلادهم"[1] وفي 24 أيار ضخم وزير خارجية إيطاليا Grandi من دور بلاده في الشرق وفعلها الدبلوماسي وأنه بالإمكان أن يعطي فكرة واضحة عن مخططها الذي مارسته خلال عشر سنوات. وهذا التطور كاف للإعلان عن مراجعة الانتداب على سوريا لصالح إيطاليا. وبناء على هذه القناعة الإيطالية يشير مصدر سري من مصادر موثوقة في 24 أيار "بأن محادثات تجري بين إيطاليا وتركيا على قاعدة احتمال تخلي فرنسا عن انتدابها على سوريا"، ولا سيما بعد أن روي أن المدبر الرسولي يخشى بأن يكون مصير الكاثوليك في سوريا غير مضمون بما فيه الكفاية، وأن هؤلاء لن يستسلموا للمسلمين. وهذا سيكون كارثة[2].

في هذه الفترة التزمت باريس بسياسة اللامبالاة تجاه المواقف الإيطالية بل حرصت على إعلان تمسكها بعلاقات جيدة مع روما. فقد اتخذت المفوضية الفرنسية في بيروت قراراً بمنع الصحف الصادرة في باريس والمعادية للفاشية من الدخول إلى بلدان المشرق[3].

عام 1933 كانت الظروف الدولية تتعاقب في أوروبا منذرة بأخطار جسيمة وراح الدوق يثير العالمين العربي والإسلامي على بريطانيا وفرنسا. فردد معزوفته بأنه "حامي الإسلام" ونادى بعودة

---

(1) J.L. Miege. Op. Cité. P. 168.

- وفي الوقت نفسه بذل موسوليني جهوداً لتوظيف الطائفة اليهودية عبر الحركة الصهيونية لتوسيع نفوذ إيطاليا في شرقي البحر المتوسط (الهامش).

(2) Idem P. 161 et 168.

(3) أنظر الملحق رقم 3.

الإمبراطورية الرومانية إلى ما كانت عليه في عهد القياصرة. وبأن البحر المتوسط والشعوب الضاربة على تخومه جزء منها. "ونشط في دعايته بمصر وسوريا ولبنان وبث فيها عيونه وأردفهم بمال كثير"[1].

خلال هذه السنة تناولت مجلة آسيا الفرنسية سياسة إيطاليا في الشرق الأدنى فأقرت ضمناً بهواجس التوجهات الفاشية بالقول "من الصعب أن لم يكن من المستحيل إقصاء نهائي لنفوذ إيطاليا في هذه المنطقة... وأثناء نقاش السياسة الخارجية تناول كثير من الخطباء مسائل آسيوية للتذكير بخصوصية علاقات إيطاليا مع البلدان الآسيوية في حوض المتوسط"[2].

وفي 25 كانون الثاني خلصت بعض الصحف الإيطالية إلى الإشارة "أن فرنسا مجبرة على مغادرة سوريا وأنها تسعى لتكافأ بالانتداب على لبنان" كما أشارت إلى مداخلات النواب الإيطاليين حول تقسيم الانتداب عبر منح إيطاليا الانتداب على سوريا على أن تحتفظ فرنسا بلبنان[3].

أما جريدة "فتى العرب" ـ 18 نيسان 1933 ـ فقد نشرت أن لإيطاليا تطلعات للاستيلاء على الاسكندرونة وأنطاكية[4].

في إطار الجو المتأزم في أوروبا قرر موسوليني الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. فعزم على مهاجمة الحبشة التي بدت له حاجزاً بين مستعمرتيه في ليبيا والصومال، والتي تشتهر بوفرة مواردها الطبيعية. وكانت الفرصة مناسبة للقيام بعمله، إذ كانت عصبة الأمم

(1) عادل إسماعيل: مصدر مذكور ص 244.

(2) Revue Asie Française N. Juin 1933.

(3) anne-Lucie-Chaigne: op. Cité. P. 112.

(4) جريدة "فتى العرب" 8 نيسان 1933. دمشق.

عاجزة عن مواجهة المشكلات الدولية، وبريطانيا وفرنسا لم يكونا في وارد الاعتراض على تصرفات الدوق، بل سعتا إلى الاتفاق مع موسوليني. وبمناسبة زيارة ماكدولند وزير خارجية بريطانيا إلى روما أكدت وكالة أناضوليا التركية أنه جرى الحديث مع الدوق لنقل الانتداب على سوريا إلى إيطاليا[1]. ومن وحي هذه الزيارة تكاثرت الدعايات حول تخلي فرنسا عن انتدابها على سوريا ولبنان إلى إيطاليا. فقد تحدثت مصادر عن سعي فرنسي للاتفاق مع روما. إذ عقد لقاء بين وزير خارجية فرنسا وموسوليني، وهذا الأخير مع سفير فرنسا في العاصمة الإيطالية. لكن الاجتماعات لم تسفر عن نتيجة إيجابية لأن الحكومة الفاشية أصرت على إعادة النظر بتوزيع خارطة الانتداب وكان الهدف سوريا[2]. في حين نشرت جريدة "الديلي تلغراف" أن اتفاقاً استعمارياً مخصصاً للمتوسط يؤدي إلى انتقال سوريا إلى الانتداب الإيطالي. أما جريدة "جورنال دي جنيف" فأكدت على مضمون الاتفاق وأهميته في إرساء علاقات صداقة بين الدولتين الكبيرتين في المتوسط[3].

ما ورد عن دور لإيطاليا في بلدان المشرق أثار تركيا التي راحت صحافتها تحرض على دخول أنقرة على خط المشاريع المتعلقة ببلدان المشرق وخاصة موضوع أطماع تركيا بأجزاء من سوريا الشمالية. وكانت المصالحة التركية ـ الإيطالية قد بدأت عام 1928 بتوقيع معاهدة بين البلدين وأعقبها عدة اتفاقيات بين موسوليني وكمال

---

(1) voir la revue "oriente moderno" Anno xiii N. 12. Dicembre 1933, P. 238.

(2) Anne-Lucie-Chaigne : op. Cité. P. 137.

(3) Idem. P. 148.

أتاتورك تتعلق بسوريا. وحسب مصادر إنكليزية اتفق الطرفان على اقتسام سوريا في حال وقوع حرب مع فرنسا. ويوجد تقرير سري (من مصدر رصين) يشير إلى أن محادثات تجري بين إيطاليا وتركيا لإنهاء الانتداب الفرنسي على سوريا وأن تركيا لا تعارض بكل الظروف ذلك مقابل أن تنال مكافأة من إيطاليا: حلب ـ انطاكية ـ الاسكندرونة. وأن إيطاليا وافقت على موضوع انطاكية والاسكندرونة وترددت بموضوع حلب. وأن تركيا تفضل إيطاليا جارة لها على أن ترى حدودها الجنوبية تتشكل من مملكة عربية قوية. وأخيراً وحسب معلومات ـ في 31 آذار 1933 ـ مؤكدة أن مباحثات سرية إيطالية ـ تركية ستضع فرنسا في موضع يجبرها على مغادرة سوريا خلال عام 1934[1].

في هذا الظرف دعت بريطانيا إلى لجم التحرشات الإيطالية ضد الحبشة وطالبت باتخاذ إجراء فعال لردعها. وفي 6 تشرين الأول 1933 أعلنت اللجنة السياسية العليا في عصبة الأمم في جنيف بأن إيطاليا انتهكت حرمة ميثاق العصبة. وفي 10 تشرين الأول صوتت 50 دولة في العصبة ضد إيطاليا مقابل واحد (إيطاليا نفسها) وامتنعت ثلاث دول عن التصويت هي: هنغاريا والنمسا وألبانيا. وفي 3 تشرين الثاني تبنت الجمعية العامة لائحة عقوبات أرسلت إلى اللجنة السداسية لوضعها موضع التنفيذ في وقت لا يتعدى 18 تشرين الثاني، وتضم حظر الأسلحة وكل تسليف لحكومة إيطاليا ومنع تصدير أو استيراد البضائع من وإلى إيطاليا. لكن لم يأخذ هذا القرار طريقه للتنفيذ إلا عام 1935.

---

(1) Idem. P. 61-62.

عودة الحيوية للعلاقات الشامية ـ الإيطالية:

منذ مطلع عام 1934 شهدت العلاقات العربية ـ الإيطالية تحسناً ملحوظاً واستطاع موسوليني استيعاب حالة الغضب العربية على أحداث ليبيا، إذ قام بتقديم نفسه كمدافع عن الإسلام في مناسبات مختلفة. وتجددت العلاقة بين الدوق وشكيب أرسلان. وفي شباط قدم الأخير ثلاث مذكرات تتعلق بفلسطين وسوريا وليبيا. واعتبرت الأجوبة على تلك المذكرات إيجابية ولا سيما الموضوع الليبي، وعلى العموم أصبح التوجه السياسي الإيطالي مقبولاً، واستقبل بارتياح عند العرب والمسلمين[1]. وشهدت تلك الفترة نشاطاً فاشياً ملحوظاً. إذ جندت الفاشية منتسبين جدد من المسلمين. ووزعوا في الوسط الإسلامي كراسات تبرز المكتسبات التي ستحصل عليها البلاد الإسلامية الواقعة تحت الوصاية الإيطالية... وبمناسبة زيارة موسوليني لطرابلس الغرب، استقبل قنصل إيطاليا في دمشق الجالية الطرابلسية وبدعوة منه وألقى كلمة فيهم ركزت على دور الدوق في تقديم المساعدة للشعوب الإسلامية مثل السكر والأرز والخبز[2]. كما اجتمع وزير الدولة الإيطالي لشؤون القاطنين في الخارج بالمسؤولين الفاشيين في المدينة وفي طرابلس وحلب والقناصل الإيطاليين في هذه المدن، وأبلغهم عن رغبة موسوليني بإعطاء المنظمات الفاشية في سوريا ولبنان دفعاً جديداً[3].

تلازم ترميم العلاقات العربية ـ الإيطالية بجملة تصريحات

(1) J.L. Miege: op. Cité. P. 170.

(2) Anne-Lucie-Chaigne: op. Cité. P. 86 et 87.

(3) Idem. P. 32.

لمسؤولين فاشيين تدعم القضايا العربية. فقد أعلن موسوليني أن إيطاليا لا تطمح بالاستيلاء على أراض عربية، وليس لها أطماع أخرى سوى إقامة علاقات تجارية وثقافية. جاء ذلك خلال لقاء جمعه ووزير خارجية السعودية فؤاد حمزة في روما[1]. وكان إنشاء إذاعة باري باللغة العربية في باري الإيطالية عام 1934 بقرار من الكونت تيانوا لتندرج في سياق التقرب من العرب بما يخدم مصالح الفاشيين. وفي أيار عارض رئيس الوفد الإيطالي لدى عصبة الأمم البارون Aloisi مشروع المعاهدة السورية ـ الفرنسية لما عرض على مجلس العصبة. وأكد على ضرورة بقاء سوريا موحدة، وأن تجزأتها غير مقبولة، وكذلك بقاؤها تحت سلطة دولة أجنبية[2].

خلال هذه المرحلة ظهر انزعاج فرنسي من التدخلات الإيطالية المتعاقبة في بلاد الشام. في 15 حزيران بعث سفير فرنسا في روما إلى وزارة الخارجية في باريس برسالة يقول فيها: "يعتقد الناس أن الممارسات الإيطالية ما هي إلا تحد لفرنسا، ويفسر غياب ردة فعلها علامة ضعف"[3]. أما جريدة L'orient البيروتية والموالية للفرنسيين فقد انتقدت فرنسا لتراخيها أمام الهجمة الإيطالية ولا سيما سماحها للرحلات السورية واللبنانية المتوجهة إلى المدن الإيطالية[4]. وحسب مسؤول الأمن في طرابلس الشام أنه جرى في ليل 14 كانون الأول كتابة شعارات على جدران المؤسسات الإيطالية في المدينة وباللغة العربية من قبل مجهولين:

---

(1) Rabbath. Edmond : Op. Cité. P. 369.

(2) I. Lipchits La politique de la France au Levan. Paris 1963, P. 240.

(3) Anne-Lucie-Chaigne. Op. Cité. P. 154.

(4) L'orient. 4 novembre 1934. Beyrouth.

ـ لتسقط إيطاليا

ـ تعيش فرنسا

ـ رودس للبنانيين

ـ نريد جزيرة سردينيا[1]

يلاحظ من سير الأحداث أن الانزعاج الفرنسي لم يتحول إلى حالة عامة عند المسؤولين الفرنسيين. وإنما بقيت حالة الاعتراض في إطار ضيق. بالمقابل كان الفاشيون عازمين على السير في مشروعهم الاستعماري غير عابئين بالأصوات المعترضة على سياستهم. في أواخر كانون الأول 1934 نظم المؤتمر الثاني للطلبة الشرقيين في روما وحضره مندوبون عن ثلاثين جمعية ومنظمة طلابية وقد افتتحه موسوليني بالقول "الشرق يجب أن يحيا"[2]. وأسفر المؤتمر عن تشكيل مجلس ولجنة تنفيذية ومكتب دائم وضمت اللجنة التنفيذية عضواً عربياً هو الأمير شكيب أرسلان في حين ضم المكتب الدائم عربياً آخر هو غالب سالم. وقد استقبل الدوق وفداً يمثل المؤتمر ضم شكيب أرسلان[3] إلى جانب ذلك أنشأ النظام الفاشي كنفدرالية للطلاب العرب في روما وأصدروا لهم مجلة باللغة الفرنسية"la jeune Asie". وخلال العام 1934 شهد تزايداً ملحوظاً لعدد الرحلات الترفيهية المنظمة إلى إيطاليا بأسعار مخفضة جداً (لا تتجاوز عشر ليرات سورية) للشباب من الجنسين من تحت العشرين سنة مرتدين القمصان السوداء:

---

(1) Anne-Lucie-Chaigne. Op. Cité. P. 167.

(2) جريدة النهار، 29 كانون الأول 1933.

(3) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 450.

- في 19 آب انطلق أكثر من 200 شاب وفتاة من لبنانيين وسوريين على متن باخرة إلى إيطاليا.
- وفي 23 منه انطلق عدد آخر من بيروت على متن سفينة سريعة.
- كذلك تحدثت جريدة "البشير" عن قيام رحلة من بيروت للشبان الفاشيين على متن باخرة إيطالية مجاناً. وكانت تضم إيطاليين ولبنانيين يرافقها أحد المسؤولين الفاشيين ورجل دين من المدرسة الإيطالية[1].

وحسب جريدة "المقطم" باءت الإجراءات الفرنسية بالفشل لأنها لم تستطع عرقلة قيام الرحلات المنظمة إلى إيطاليا من قبل الجمعيات الفاشية. فالمجموعة الأولى استطاعت السفر بجوازات سفر مشتركة. أما الثانية فقد نجحت في إلغاء سفر البعض بسبب فرض المفوضية الفرنسية في بيروت جوازات سفر منفردة[2].

وخلال العام نفسه لوحظ قيام علاقات جيدة بين أبناء الجالية الإيطالية ورعايا لبنانيين وسوريين وخاصة بعد افتتاح الجالية ناد خاص لها في بيروت والسماح للشاميين بالدخول إليه بحرية تامة واللقاء المباشر مع الرعايا الإيطاليين. في حين كانت الجالية الفرنسية في بلدان المشرق تستنكف عن الانخراط مع السكان المحليين، بل اتخذت لنفسها نوادي خاصة بها. وكانت المحصلة العامة حضوراً إيطالياً مؤثراً في بلدان المشرق في مقابل تراجع بارز للتأثير الفرنسي[3]. ويقول اسكندر رياشي في ذلك: "كنا بنوع خاص نجد في البيت الإيطالي ترحاباً أكبر جداً من الترحاب الذي كنا نراه في

---

(1) Revue "Oriente Moderno" anno XIV 1934p. 337, Italie.

(2) Revue, "oriente Moderno" Anno XIII. 1933. P. 461, Italie.

(3) Idem. P. 461.

المفوضية السامية مع أننا كنا معدودين على الفرنسيين من أكبر المناصرين لهم... وكانت يقظة الطليان العجيبة بحيث استطاعت أن تجتذب أكثر العارفين، أهل السياسة والصحافة إليها ـ إذ ظهرت أعجوبة في سمائنا ـ وخصوصاً في بحرنا ـ فأدهشتنا جميعاً واستكبرناها كثيراً»[1].

هل تعاطف شكيب أرسلان مع إيطاليا الفاشية؟

شعرت إيطاليا الفاشية بأهمية مكانتها في أوروبا بعد السلام مع الكنيسة الكاثوليكية والتوافق بين موسوليني وهتلر في لقاء فيينا في 4 حزيران 1934. وكان قيام عدد من المنظمات الفاشية في دول أوروبا بمسعى وتمويل من روما أن زاد من ثقلها السياسي على الصعيد العالمي. وحسم "بير لافال" التردد الفرنسي لصالح علاقات جيدة مع موسوليني وذلك عند توليه منصب وزارة الخارجية. إذ اعتبر التحالف مع الطليان شرطاً ضرورياً للتهدئة في أوروبا وعامل ضغط على هتلر كي يظهر كثيراً من المرونة في سياسته الخارجية. في مطلع كانون الثاني 1935 التقى "لافال" بموسوليني خلال زيارته إلى روما. وفي وقت كان الدوق ينهي استعداداته للاستيلاء على الحبشة في ظل توافق دولي لن يجد موسوليني صعوبة في التوصل مع الوزير الفرنسي إلى اتفاق يضمن تنازلات لصالح روما في ارتيريا وجنوب تونس. لكن المهم كان إطلاق يد موسوليني في الحبشة[2].

---

(1) اسكندر رياشي: الأيام اللبنانية، شركة الطبع والنشر اللبنانية، بدون تاريخ للنشر، بيروت ص 231 ـ 232.

(2) Pierre Milza et Serge Berstein: L'italie, la papauté, 1870-1970. Collection. Paris 1970. P. 91.

ما حصل من تغيرات في كل من إيطاليا وألمانيا وبقيادتي موسوليني وهتلر كانت تصل أخباره إلى العالم العربي فاستساغها بعقليته التقليدية وتمناها لنفسه. ولم يكن غريباً أن يتناقل العرب بإعجاب أخبار هذه الدول وبروزها على المسرح العالمي ويتابعوا ما حققته من إنجازات ويعطوها تمنياتهم ومحبتهم نكاية بأعدائهم في فرنسا وبريطانيا. ولم تجد النخب العربية حرجاً في تنمية العلاقات الودية مع زعماء الفاشية والنازية من أجل الدفاع عن قضاياهم الوطنية وإقناع أصحاب الرأي والنفوذ بعدالة قضاياهم.

وتداولت الصحف المحلية والأجنبية أخباراً عن مدى التواصل العربي مع روما الفاشية وبرلين النازية ولا سيما الدور المميز للأمير شكيب أرسلان الذي تعرض لهجوم عنيف بهدف تشويه ممارساته السياسية أمام الجمهور العربي وذلك بإيعاز من مصادر فرنسية وبريطانية. وقد أثارت علاقاته بإيطاليا تحفظاً لدى عدد من الصحف الفلسطينية مثل صحيفة "فلسطين"[1] وقد نشرت جريدة لسان الحال في تواريخ مختلفة من عام 1935 ما تعرض له الأمير من افتراءات بشأن علاقته بموسوليني وردوده عن حقيقة هذه العلاقة:

- 19 نيسان: نشرت الزميلة "ألف باء" تحت عنوان كبير "وثيقة خطيرة" كتاباً زعمت أن مراسلها في فلسطين قد أرسله إليها بالهاتف. الكتاب مرسل من الأمير شكيب أرسلان إلى الحاج أمين الحسيني يطلب إليه فيه توسيع الدعاية الإيطالية في البلاد العربية وبثها بمختلف الوسائل. ويقول الأمير في آخر كتابه إنه قد كتب إلى رياض الصلح ليتولى تنشيط الدعاية الإيطالية في البلاد

(1) عبد الرحمن عبد الغني: ألمانيا النازية وفلسطين 1923 ـ 1945، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1935، ص 461.

السورية كما أنه قد كلفه بأن يقابل الحاج أمين الحسيني ليعطيه التعليمات اللازمة.

وقد ذهب الناس في تفسير هذه الوثيقة الخطيرة مذاهب شتى وأكثرهم ذهب إلى أن إبعاد رياض الصلح إلى القامشلي ربما كان تحت تأثير هذا الكتاب الذي أخذته "ألف باء" من مرجع قد لا يكون من مراسلها في فلسطين.

- 24 نيسان: انقسم الرأي العام العربي حول رسالة الأمير شكيب أرسلان:
- تجزم جريدة "الجامعة الإسلامية" بأن الكتاب مصدره خط الأمير وتوقيعه، فيما تقول جريدة "الجامعة العربية" بوجود تزوير.
- 26 نيسان: بعث شكيب أرسلان برسالة يكذب خبر الوثيقة، وأنه عازم على إقامة دعوى ضد المزورين.
- 27 نيسان: جاء في العدد الأخير من مجلة (الأندلس الجديدة) الصادرة في البرازيل نقلاً عن نجيب العسراوي يقول "وصلني من الأمير أن الحكومة الإيطالية التي صلحت أغلاطها مع العرب مؤخراً وعزلت صاحب فظائع طرابلس الغرب، وأعادت بقية عرب الجبل الأخضر إلى أراضيهم بعد أن كانت أبعدتهم إلى وادي سرت. كما أوعزت إلى سفرائها أن يكرموا العرب ويساعدوا المسلمين على إشادة المعابد، ودعت إلى روما كثيراً من الشباب العربي لتعليمهم على نفقتها، وعقدت صلحاً مع الوفد السوري بطلب من زعيمها موسوليني.
- 1 أيار: نفى المفتي أمين الحسيني وعادل أرسلان الأخبار المتعلقة بكتاب الأمير شكيب أرسلان.

وفي 21، 22، 23 أيار نشرت جريدة "لسان الحال" نص

كتاب الأمير إلى جميل بيهم يفند فيه مزاعم التهم الموجه إليه فيقول: "اجتمعت بموسوليني في 12 شباط 1934 لمدة عشر دقائق ـ وقابلته في 15 شباط لمدة نصف ساعة قدمت له ثلاث مذكرات بشأن القضية السورية والفلسطينية والطرابلسية. وإن ذهابه إلى عواصم القرار ليس معناه الدعاية لهم. فإن إيطاليا لها مواقف عديدة في جمعية الأمم تطالب باستقلال سوريا كما أنه لم يسمع عن إيطاليا كلمة واحدة تدل أنها مشتركة في مشروع تهويد فلسطين. ومعلوم عند كل الناس أنه لما حصل ما حصل من فظائع في طرابلس هاجمنا إيطاليا وبدون أي تبجح وتبنينا موقف المعارضة من موسوليني في مجلة "La nation arabe". ويستطرد الأمير، أنه هاجم موسوليني شخصياً عندما هاجمت القوات الإيطالية الثوار الليبيين وعذبتهم مما أدى إلى قيام مندوب الدوق بزيارة إلى الأمير يستعلم عن سبب هذه الهجمات. وفي مكان آخر يقول الأمير: "إن ذهابه إلى إيطاليا كان من أجل سوريا وفلسطين وقطع العلاقة مع موسوليني بسبب الأحداث الطرابلسية. وأن نتيجة تدخله لدى موسوليني مجدداً كانت عودة القبائل العربية إلى أرضهم التي كان الجنرال غراسياني قد أخرجهم من موطنهم في الجبل الأخضر ووضعهم ضمن الأسلاك الشائكة في صحراء سرت".

وفي ختام رسالته لا ينكر الأمير إعادة تجديد العلاقة مع موسوليني فيقول: "على الأقل وجدنا زعيماً يريد أن يدخل في طريق الوئام وينسي المسلمين ما مضى من العداوة. وأتى بأفعال بارزة للعيان تدل على هذه الإرادة..." ويبرر الأمير عمله بأنه جاء رغبة من زعماء طرابلس الذين كانوا يبعثون برسائل إليه لإيصالها إلى روما وكذلك بناء على رسائل مسلمي الحبشة التي تطالب بالمساعدة[1].

---

(1) جريدة لسان الحال: 19 و 24 و 26 و 27 نيسان و 1 و 21 و 23 أيار 1935. بيروت.

يلاحظ أن المعلومات التي وردت في كتاب شكيب أرسلان إلى جميل بيهم تصيب الحقيقة لأنها تتقاطع مع ما كتبه الأمير في مجلته باللغة الفرنسية La nation arabe مع إضافة أن تلفيق التهمة له بالنسبة لعلاقته مع إيطاليا هي من صنع الصهاينة الذين "مولوا هذه البذاءة"[1]. هذا ولم يكن الأمير يستسيغ هجوم البلشفيين في سوريا ولبنان على الفاشية، وقد أدرجها في سياق إسقاطها بهدف الثأر للشيوعيين الذين وجه إليهم موسوليني صفعة قوية في إيطاليا[2].

في هذا الظرف لم يكن تعاطف شكيب أرسلان مع الحالتين النازية والفاشية حالة معزولة في الوطن العربي بل شملت معظم القوى السياسية والنخب الفكرية.

صدى احتلال الحبشة عند الشاميين:

سبق واتخذت عصبة الأمم في جنيف قراراً بفرض المقاطعة الدولية على إيطاليا عام 1933 بسبب اعتداءاتها المتكررة على الحدود الأثيوبية. لكن موسوليني كان مصمماً على المضي في هدفه وهو احتلال الحبشة. إلا أنه كان ينتظر الفرصة المناسبة للانقضاض وخاصة أن القوتين العالميتين آنذاك بريطانيا وفرنسا كانتا منقسمتين في الرأي من مسألة العلاقة مع موسوليني. في مقابل حزم بريطاني لتطبيق العقوبات على روما كان الموقف الفرنسي يتسم بالتردد، إذ انقسم المثقفون الفرنسيون إلى كتلتين متخاصمتين: مجموعة يحركها H. Massis و Thiery Mauliner، وأخرى مجموعة العمل الفرنسي المؤيدة

---

(1) Revue "La Nation Arabe" N. 4 en 1935. P. 280-281. Geneve.

(2) Idem. Octobre-Novembre 1935 P. 458 et 459. Geneve.

لإيطاليا التي أطلقت "ظاهرة المثقفين الفرنسيين للدفاع عن الغرب والسلام في أوروبا"، وقد رفضت فكرة المقاطعة[1].

في خريف عام 1935 حزم موسوليني أمره وأطلق حملته على أثيوبيا رغم تدخلات عصبة الأمم لحل المسألة، ورغم استنفار بريطانيا لأسطولها البحري في المتوسط. حقق الإيطاليون انتصارات سهلة على الأثيوبيين في معارك متعددة نتيجة عدم توازن القوى بين الفريقين وشهد ربيع عام 1936 الحسم العسكري الإيطالي على قوات الحبشة واحتلال أديس أبابا في 5 أيار.

انعكس غزو الحبشة إيجاباً في نفوس الأكثرية العربية، إذ ثبت لديهم عجز عصبة الأمم وقصور بريطانيا عن حمايتها. ووجدوا أن الوقت مناسب للتحرك ضد التسلط الغربي على بلادهم. كما اعتقدوا أن الحرب بين الدول الأوروبية قادمة لا محالة ويمكن أن تكون فرصة مناسبة لتحقيق تطلعاتهم في التحرر والاستقلال. وكان موسوليني واعياً لحقائق الوضع إذ نظم بواسطة المعهد العربي في نابولي دعاية تنطلق من وعد بالحرية لكل المسلمين الذين يقبلون مساعدته[2]، وقد نجحت الدبلوماسية الإيطالية في تحقيق اختراق في الأوساط العربية.

إبان الحرب التي شنتها إيطاليا على الحبشة تكلم القنصل العام في بيروت السنيور دي شيكو بلهجة الفاتح الداعي لاسترجاع عرش القياصرة. وفي البيت الإيطالي كان يؤكد "أن بعد حرب الحبشة وانتصار موسوليني فيها قريباً ستجد فرنسا نفسها مضطرة أن تسلمه سوريا ولبنان محافظة منها ـ لمدة قصيرة محدودة ـ على الجزائر

---

(1) J.L. Miege: Op. Cité. P. 231-232.

(2) Homet Marcel: L'histoire secret du traité Franco-syrien Paris. 1938. P. 55.

وتونس ومراكش التي كان الدكتاتور يهدد فرنسا بغزوها مباشرة»[1].

«كما أنشأ الفاشست في بيروت مكتباً خصيصاً لتطوع العمال من أهل البلاد لحرب الحبشة بعد ما جرى تزويده بمئات ألوف الليرات للقيام بدعاية فاشستية كبرى تحت ستار ذلك التطوع الظاهري. إذ كان يكفي لأي كان أن يسجل اسمه كمتطوع حتى يأخذ سلفة أولى 25 ليرة. وهذا ما جعل الألوف المتجمهرة أمام مكتب التطوع بانتظار ال 25 ليرة لتهتف لموسوليني، مما أعاد القنصلية الإيطالية إلى مجد كبير حتى جاء وقت أصبحت فيه دولة طليانية ضمن الدولة الانتدابية اللبنانية»[2].

وحسب اسكندر رياشي فإن بعض اللبنانيين كان يحب موسوليني ويريده وخصوصاً من أهالي البلاد اللبنانية الجبلية. «مما كان يثبت ادعاء موسوليني الذي كان يقول إن لإيطاليا الجديدة صديقة الفاتيكان وحامية الكنيسة في الأديرة والكنائس والقرى الجبلية اللبنانية من الرهبان والنصارى أكثر مما لفرنسا». ويستطرد في مكان آخر «إن إيطاليا كان يناصرها أكثر الإكليروس الماروني وشركاء الأديرة الذين كانوا يتقبلون الدعاية الإيطالية بالترحاب»[3] ويتهم النائب الفرنسي Cathala المدبر الرسولي Giamini بالتحريض على فرنسا وذلك في رسالة إلى وزارة الخارجية في 14 شباط فيقول: «يبدو أن الذي يشغل حالياً منصب المدبر الرسولي Giannini سيكون الملهم للحركة المناهضة للفرنسيين التي ستظهر في فترة محددة في السلك الكهني الماروني. إن المدبر عميل إيطالي يزرع الاضطرابات في الوسط

(1) اسكندر رياشي: مصدر مذكور ص 333.
(2) المصدر نفسه: ص 330.
(3) المصدر نفسه: ص 329 و 331.

الماروني. ويهدف إلى تسهيل الاختراق الإيطالي في الوسط الكاثوليكي ولإثارة الشقاق بين فرنسا والموارنة"[1].

وفي دمشق تطوع الصحفي تيسير ظبيان لخدمة الطليان فقام برحلة إلى الحبشة وعاد وأصدر كتاباً بعنوان "الحبشة المسلمة". وهو يتضمن دعاية لإيطاليا تحت ستار ريبورتاج شفاف. وفي الجزيرة العربية وافق الملك السعودي على تجميع ونقل عشرة آلاف جمل من ميناء جدة إلى ميناء مسوغ في ارتيريا وذلك مقابل تزويد المملكة بالسلاح بعدما رفضت بريطانيا الاستجابة للطلب[2].

استمرت الحملة الإيطالية على الحبشة نحواً من ثمانية أشهر توصلت خلالها عصبة الأمم إلى اتخاذ قرار بمقاطعة إيطاليا اقتصادياً. ولكن القرار لم يحترم من كل الفرقاء ولم ترتدع إيطاليا من احتلال أديس أبابا وإخضاع الحبشة للحكم الإيطالي المباشر. وكانت الحكومة الفرنسية التي يرأسها بيار لافال قد عارضت مشروع العقوبات مطالبة بالاكتفاء بلوم إيطاليا. وفي الوقت نفسه كانت فرنسا تساعد موسوليني سراً بالوقود وغير الوقود من حاجات الحرب"[3].

لكن فرنسا حسمت أخيراً أمرها من مسألة فرض المقاطعة على إيطاليا بعدما ثبت لديها أن موسوليني يستغل الحرص الفرنسي على علاقات جيدة معه لكي يحقق طموحاته الاستعمارية ومستفيداً في الوقت نفسه من الصعاب التي كانت تواجه إنكلترة في فلسطين لتوجيه ضربة لهيبتها الدولية. وفي 5 تشرين الثاني 1935 اتخذ المفوض السامي الفرنسي في بيروت دي مارتيل قراراً عدد L.R 251 والمتعلق

---

(1) Anne-Lucie-Chaigne: Op. Cité. P. 125.

(2) Homet Marcel : Op. Cité. P. 55.

(3) J.L. Miege: Op. Cité. P. 258.

بقطع العلاقات التجارية والمالية بين روما ودول المشرق[1].

كان لتداعيات حرب الحبشة مؤشرات مقلقة على الصعيدين الشرق أوسطي والدولي. منذ منتصف الثلاثينيات بدأت تتبلور في بلاد الشام الحركة المناهضة للفاشية في الصحف والمجلات والكتب. وقد أثار الغزو الإيطالي للحبشة اللبناني سليم خياطه الذي أصدر كتاباً بعنوان "الحبشة المظلومة" وكان هدفه كما قال: "أن أنوّر شعبي العربي المظلوم عن قضية إخوان لهم"[2].

أما في أوروبا فشكل احتلال الحبشة اضطراباً في الهدوء المسيطر عليها بعد الحرب الأولى، بما يعني أن الصعود الفاشي والنازي وإلحاحهما للحصول على مكاسب استعمارية لا يمكن تحاشيه بدون مواجهة مع ثنائية الهيمنة العالمية بريطانيا وفرنسا، وأن ساحة المعركة ستتخطى الخارطة الأوروبية إلى المستعمرات في آسيا وإفريقيا.

---

(1) أنظر الملحق رقم 4.

(2) جورج حنا: الحركة المناهضة للفاشية في سوريا ولبنان 1933 ـ 1945. دار الفارابي ـ بيروت 1975، ص 32.

الفصل الثالث

أنماط العلاقة بين إيطاليا والقوى المحلية الشامية

1936 ـ 1941

استغلال النهوض القومي:

حاول النظامان الفاشي والنازي في دعايتهما استغلال الشعور الوطني العربي المعادي للاستعمارين الفرنسي والإنكليزي ليطرحا نفسيهما كمحررين للشعوب العربية. اتبعوا أشكالاً متعددة من الدعاية تبعاً للظرف والمكان وإن تمحورت بشكل أساسي على التقرب من المسلمين.

كانت النخب السياسية الشامية على استعداد لأن تعتمد على الحكومات الفاشية في سبيل تحقيق هدفها الرئيسي وهو الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية والحرية والمساواة معتبرة أن الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية هما العدو الرئيسي للاستعمار الأنكلو ـ فرنسي، لا سيما بعدما شهد عام 1936 التقارب بين موسوليني وهتلر. وفي وقت اجتاز فيه الوطن العربي مرحلة جديدة في التنظيم الوطني، تأسست عشرات النوادي والمنظمات على كاهل جيل آخر

غير الجيل القديم الذي احتكر العمل السياسي وفشل فيه، وازدحمت بالشبان المندفعين الذين لم تدنس إغراءات المناصب والوظائف آمالهم العريضة. واستهواهم حمل السلاح وإبداء الرأي على الطريقة الفاشية. وأصبحت الدعوة لقيام "زعيم" يعمل لتوحيد كلمة العرب حاجة ملحة عند الصحف العربية. وكادت الدعوة إلى "زعيم" أن تصبح شعاراً لدى صحيفة "الكرمل" الفلسطينية تردده مراراً وتكراراً:

"سلام على موسوليني

سلام على هتلر

سلام على مصطفى كمال

متى نسلّم على الزعيم العربي

ما أسعد ألمانيا وإيطاليا بزعمائها

وما أتعس وأشقى عرب سوريا وفلسطين وشرقي الأردن والعراق ومصر والنواحي التسع بزعمائهم"[1].

تزامنت اليقظة القومية في الكيانات العربية مع تعاظم دور المعارضة الوطنية في المشرق العربي ضد السياستين البريطانية والفرنسية عام 1926. فقد شهد العراق تطوراً مهماً حين تسلم قيادة جيشه عدد من الضباط القوميين. وقام نشاط وطني في إمارات الخليج العربي التي لم تعهد وعياً قومياً من قبل، وتمثل ذلك بجماعة الشبيبة في الكويت.

في فلسطين أدى استفحال الخطر الصهيوني حينها إلى ظهور رأي عام واع أكره الأحزاب على وقف منازعاتها وتوحيد جبهتها. وتشكلت لجنة من رؤساء الأحزاب الستة للإشراف على الحركة

---

(1) عبد الرحمن عبد الغني: مصدر مذكور ـ ص 194

الوطنية التي كانت مطالبه باتخاذ إجراءات وخطط قوية وعنيفة ضد الاستعمار والصهيونية. في عمان رفض الوطنيون أوامر الملك عبدالله بترك قضية فلسطين يعالجها حسب هواه.

في سوريا أعلن إضراب شامل فيها في مطلع عام 1936 رداً على موقف المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل بحل البرلمان إلى أجل غير مسمى وإغلاق مكاتب الكتلة الوطنية في دمشق وحلب وإلقاء القبض على عدد من زعمائها بسبب مطالبهم الاستقلالية والسيادية. ما جرى في سوريا وحّد مشاعر العرب وأثار حميتهم. في بغداد تألف وفد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وطاف على المفوضيات الأجنبية ليعلن استنكار المجلسين لسياسة القمع الفرنسية. فيما رفع عدد من النواب احتجاجاً إلى عصبة الأمم فضلاً عن مظاهرات التأييد وخطب الجوامع في أنحاء الأردن المؤيدة للموقف السوري.

في لبنان ظهرت حركة تضامن مع سوريا من نوع لم يشهده من قبل تاريخ هذه البلد، فقد تميز بالشمول ومن كل الطوائف. فقد خرجت مظاهرات التأييد لسوريا في عدة مدن لبنانية، وتم فتح مراكز للكتلة الوطنية في بيروت وطرابلس. وفي هذه الأثناء أظهر البطريرك الماروني عريضة تضامنه مع المطالب السورية وأرسل المساعدات للعائلات المنكوبة في دمشق.

في مناخات هذا النهوض العربي ولدت حركات وأحزاب سياسية وما رافقها من تنظيمات شبه عسكرية لجيل الشباب، وجدت نماذجها العملية في التنظيم الفاشي في إيطاليا وفي النموذج النازي في ألمانيا. وكانت تلك المؤسسات قوالب منقحة يسهل إملاؤها بالوعود السامية والمبادئ التحريرية، مثلما تشحذه الانتفاضات المتواصلة، انخرط في

أجهزتها المئات من أفراد الطبقة الوسطى التي لم تكن من قبل قد قامت بمجهود خاص في تصحيح أوضاع البلاد السياسية، بعد أن نمت نواة هذه الطبقة وتخرج أبناؤها من المدارس والجامعات وخرقوا احتكار أبناء العائلات الإقطاعجية للعلم والوظائف.

وعلى غرار النموذجين الفاشي والنازي تشكلت منذ مطلع الثلاثينيات المنظمات شبه العسكرية المساندة أو الرديفة للعمل السياسي. في مصر قامت جماعة "مصر الفتاة" الفاشية التي أطلق عليها اسم حزب القمصان الخضراء الذي كان يتزعمه أحمد حسين. في العراق ولد حزب الفتوة على المثال النازي. في سوريا ولبنان، ظهرت أكثر من منظمة شبابية شبه عسكرية. في حلب أسس الدكتور في القانون منير العجلاني منظمة القمصان الحديدية، والتي شكلت فيما بعد نواة لجيش وطني سوري، في حمص أسست عصبة العمل الوطني بقيادة هاشم الأتاسي. وفي دمشق ولدت منظمة الحرس الوطني.

أما في لبنان الذي كان يعيش أبناؤه حالة انقسام حادة بين مؤيد للوحدة السورية ومعارض لها، ولدت أكثر من منظمة شبه عسكرية في داخل كل فريق، فقد ولدت منظمة القمصان البيضاء وحزب الوحدة اللبنانية ومنظمة الكتائب ومنظمة النجادة عام 1936. وكان أكثر اللبنانيين تأثراً بالتنظيم النازي الذي شاركوا في دورة الألعاب الأولمبية التي جرت في برلين عام 1936[*]. وتولت جريدة "بيروت" نشر رسائل هؤلاء الشباب. وجاء في الرسالة السادسة بتوقيع شفيق

(*) تألفت بعثة الشباب اللبناني إلى الألعاب الأولمبية إلى برلين من: محي الدين محمصاني ـ محمود البنا ـ محمد فليفل ـ وفيق غندور ـ عبدالله دبوس ـ شفيق النقاش ـ منير بيهم ـ جمال البحيري.

النقاش: "نحن أمام شعب يستحق أن يقول نحن فوق الجميع ويستحق أن يعيش ليحقق هذه الأمنية"[1]. لكن كانت ولادة الحزب السوري القومي على أسس علمانية ومن منطلقات مختلفة الأهداف من المنظمات السياسية الطائفية. إلا أن مؤسس الحزب انطون سعادة كان معجباً بالنظامين الفاشي والنازي لأنهما برأيه حققا إزالة البطالة وتقدم شعوبهما وكونهما منظمين على أساس عقيدة متفوقة. وحسب مصادر مختلفة كان انطون سعادة على اتصال ببرلين وروما. فالمصدر البريطاني يشير إلى أن الحزب تلقى معونة مالية من إيطاليا[2]. في حين أشار الدبلوماسي الفرنسي Malzac إلى أن انطون سعادة الذي وصل البرازيل بجواز سفر فرنسي أعلن عن عزمه بإحداث ثورة في لبنان وطرد الفرنسيين بمساندة كل من روما وبرلين[3].

في الواقع لم يكن ظهور المنظمات شبه العسكرية في الشرق العربي تعبيراً عن ظاهرة اقتصادية أو بهدف التوسع خارج الحدود كما هو الحال في السلوك الفاشي والنازي، بل تمثل ظاهرة سخط متزايد على سياسات الدول الغربية في هذه المنطقة ومُثل الديموقراطية التي كانت تؤمن بها هذه الدول بعدما ثبت بالملموس عكس ما رفعت من شعارات في تعاملها مع دول العالم الثالث. لقد كان تأسيس مثل هذه التشكيلات شبه العسكرية نمطاً من العمل السياسي نال استحسان فئات الشعب وراج رواجاً كبيراً في البلاد العربية مثلما راج في دول أخرى ولكن بأهداف مختلفة. وكانت صحيفة "فلسطين" قد أوضحت

---

(1) جريدة "بيروت" 16 و 17 و 20 آب 1937.

(2) Foreing Office : (F.O) 371, document 45365. Le 25 Avril 1945.

(3) Malzac. M.L. émigration syro-libanaise en Amerique du Sud. CHEAM. 409. Le 12 Juillet 1939.annexe. p. 7.

الفارق بالأهداف بالقول: "ففي أوروبا تقوم الفاشتسية لدفع التطرف وتقييد اندفاع العاطفة وفورة النشاط، وهي تقوم عندنا... لتبعث الشعب من جموده الذي توحي به إليه الزعامة البالية فيه. وليست هذه أول ظاهرة نجد فيها أن اللفظ الواحد يعني شيئاً في جهة ويعني شيئاً آخر في جهة أخرى"[1]. أما جريدة بيروت في 20 أيلول 1936 فقد أوردت: "أن القمصان الحديدية إذا كانت تشبه في بعض مظاهرها حركات أوروبا فإنها تختلف عنها تماماً في روحها فهي لا تمت بأية صلة إلى الفاشستية أو النازية، وحركتنا لا تنضوي على شيء من الضرر القومي لكنها ترمي إلى التحرر والتنظيم"[2]. وفي هذا السياق لم تقم المنظمات شبه العسكرية في الشرق صلات مباشرة مع الفاشيين والنازيين باستثناء الحزب القومي. لكن ما شجع الألمان والطليان هو تعاون الشبيبة العربية مع شبيبتهم بحيث دعوا العرب إلى زيارة مدنهم، وعلموا مئات الشبان العرب على حسابهم تعليماً ثانوياً وجامعياً. وأشركوا ممثلي المؤسسات العربية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المهرجانات التي برعوا في إقامتها كمعرض باري الدولي.

ويبدو أن الفضل في نجاح الدعاوى المحورية إنما يعود إلى الورقة الرابحة التي حملها المحوريون ولم يحمّلها الحلفاء، وهي أن المحور يدعي محاربة السياسة الاستعمارية للحلفاء في البلاد العربية ويؤيد أماني العرب القومية. وكان لتداعيات حرب الحبشة مؤشرات على صعيد الشرق العربي. فقد تراءى للعرب بروز قوة أوروبية جديدة

---

(1) عبد الرحمن عبد الغني: مصدر مذكور ص 196.

(2) جريدة بيروت: 20 أيلول 1936.

أثبتت قدرتها في تحدي القانون الدولي المتمثل بعصبة الأمم، واختراق لثنائية الهيمنة العالمية البريطانية ـ الفرنسية.وهذا يفترض بالعرب استغلال الظرف لعل النتائج تكون أفضل مما حدث في أعقاب الحرب الأولى. وتؤكد جريدة the thimes اللندنية في 26/ 5/ 1936 على تحسن سمعة إيطاليا في المشرق العربي بعد اجتياحها للحبشة فتقول: "إن الإيطاليين يتمتعون بإعجاب العرب بهم، لأنهم الأمة الوحيدة التي تجرأت على الوقوف في وجه أسطورة الإمبراطورية البريطانية التي لا تقهر"[1]. أما جريدة "L'Europe Nouvel" الفرنسية فقد ربطت بين الغزو الإيطالي للحبشة والاضطرابات التي زعزعت الشرق عام 1936 والتي اعتبرتها خطراً على الأقليات المسيحية واليهودية. واختتمت بدعوة أوروبا للتدخل وإرسال حملات عسكرية على غرار ما فعلت فرنسا عام 1860[2].

واقعاً لم تتراجع إيطاليا الفاشية عن هدفها للسيطرة على البحر المتوسط. وخاصة بعد اعتراف هتلر بالحق لموسوليني في ذلك عام 1936. وهذا يفترض مواجهة مع كل من فرنسا وبريطانيا. وبما يختص بالأولى فقد حاولت روما تحريض السوريين واللبنانيين ضد المقاطعة الاقتصادية لها والتي فرضتها المفوضية الفرنسية. وقد توجهت غرفة تجارة إيطالية في بيروت في اجتماع لها إلى إبراز الأضرار التي ستلحق باقتصاد بلدان المشرق من جراء المقاطعة. وأعرب المجتمعون عن تمنياتهم بزوال هذه المقاطعة[3]، ومع ذلك لم ترد فرنسا المواجهة إذ أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً عدد

---

(1) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 456.

(2) Le Journal, «L'Europe Nouvel» Le 30 Mai 1936. paris.

(3) revue Asie française Mai 1936 P. 169.

L.R 148 بإلغاء الأحكام المتخذة ضد إيطاليا بموجب المادة 16 من ميثاق عصبة الأمم"[1].

هذا التراجع الفرنسي فضلاً عن اعتباراته الدولية كانت له حوافز داخلية، إذ أن المعاهدتين السورية ـ الفرنسية واللبنانية ـ الفرنسية عام 1936 قد عقدتا في أجواء ضاغطة على فرنسا. فأثناء الأحداث التي سبقت توقيع المعاهدة مع سوريا كتب زعماء "الكتلة الوطنية" في اللاذقية رسالة إلى وزير الخارجية الإيطالي يحتجون فيها على ممارسات فرنسا في سوريا وختموا الرسالة بالقول "إن الجرائم ترتكب في سوريا تحت سمع العالم وبصره، العالم الذي يقيم النكير على إيطاليا لأنها تعتدي على حرية الحبشة، ثم يعرب مرسلوها أنهم بانتظار ما تظهره دولتكم القائمة على رأس الجنس البشري من الاهتمام بمصير حياة وحقوق طائفة تسكن في سوريا مهما كان رأي هذه الدول فيها فهي من البشر"[2]. وخلال المحادثات السورية ـ الفرنسية لاستبدال الانتداب بمعاهدة وصلت أخبار إلى بيروت ومصدرها باريس عن استعداد الحكومة الاشتراكية فيها (ائتلاف شيوعي ـ اشتراكي) لتقديم تنازلات عن بعض المناطق في لبنان وضمها إلى سوريا. وهذا ما دفع البطريرك الماروني بالتهديد باللجوء إلى إيطاليا الكاثوليكية[3]. لذلك فقد اعتبر بعض المطارنة الموارنة أن

---

(1) النشرة الرسمية للمفوضية العليا الفرنسية: قرار عدد L.R 48 صادر في 13 تموز 1936. المندوب العام. الإمضاء: مريه. أرشيف المحفوظات الوطنية، بيروت.

(2) جريدة الحياة، 29 آب 1989.

وقع الرسالة: رياض رويحه ـ محسن عباس ـ علي هارون ـ يوسف زريق ـ رشاد رويحه ـ أسعد هارون ـ نديم شومان ـ عبدالله العبدالله وغيرهم.

(3) مائير زامير: الكيان المسيحي اللبناني. ترجمة سليم فارس، دار المروج 1986. بيروت، ص 226.

الشيوعيين الفرنسيين قد باعوهم. أما الفاتيكان فقد عبر عن استيائه لأن المعاهدتين لم تعطيا ضمانات للأقليات[1]، وساندت الصحف الإيطالية هذا الموقف.

أما على صعيد التدخل الإيطالي في منطقة الانتداب الانكليزي في الشرق العربي فقد برزت أثر إنقلاب قاده رشيد عالي الكيلاني في بغداد. إذ حاولت روما استغلال الظرف فعرضت أسلحة على العراق بمقتضى قرض يسلم على آجال قصيرة والقيام بتدريب الضباط بدون مقابل[2]. وكان الاهتمام الإيطالي ينصب بشكل أساسي على المناطق التي توجد فيها آبار للبترول. وقد أغدقوا أموالاً على العشائر العراقية القاطنة في تلك المناطق لضمان ولائها[3]. وفي فلسطين بذل الفاشست جهوداً عدائية مكثفة باعتبارها منطقة مهمة لطرق المواصلات الاستراتيجية لبريطانيا. ولأن أنابيب النفط الآتية من الموصل تصب في ميناء حيفا. هذا الخط البترولي تعرض في فترات لاحقة إلى عمليات تخريب من قطع للأنابيب وإشعال النيران في النفط، وأظهرت التحقيقات مع بعض المتهمين بأنهم كانوا ينشطون بإيعاز من ضباط إيطاليين. وفي آب كتبت صحيفة "Giornal d'Italia" الإيطالية أن الانتفاضة الفلسطينية تكمن بأساسها في السياسة البريطانية التي تختصر الصراع في عناصر ثلاثة داخلية: العرب واليهود والسلطة البريطانية[4] ويندرج هذا الكلام في سياق الإلحاح الإيطالي المتواصل

---

(1) Anne-Lucie-Chaigne. Op. Cité. P. 112 et 121.

(2) لوكازر هيرزوير: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الكريم مصطفى، دار المعارف، مصر 1968 ص 31.

(3) R. Davos : L'agitation des fascistes dans le proche - orient. Revue internationnale communiste XVII No. 6, 193 P. 1159.

(4) Revue Asie française. Juillet, Aout en 1936. P. 234.

لأن يكون لهم دور فيما يجري من أحداث في هذه المنطقة. وهذا عبّر عنه في تشرين الأول 1936 عندما افتتح في ميلانو مؤتمر لدرس الأحوال الخارجية برئاسة الكونت فولبي ديمز وراتا حيث قدم السنيور بياغوش عضو البرلمان والأستاذ في جامعة روما مداخلة قال فيها: "إن ما يجري في فلسطين ليس أمراً داخلياً يتعلق بسياسة بريطانيا وحدها بل هو أمر دولي يتعلق بجميع الشعوب.. أما إيطاليا فلها في فلسطين مصالح مادية وأدبية"[1].

إن التعاطف العربي مع طروحات الفاشية والنازية بما يتعلق بمصير العالم العربي لا تعكس دائماً حقيقة الوضع على الأرض. كانت هناك أصوات عربية ترتفع من حين إلى آخر لتكشف زيف ادعاءات روما وبرلين. فقد أشارت مجلة "الرابطة العربية" الصادرة في القاهرة سنة 1936 "للسنيور موسوليني زعيم إيطاليا الأكبر نيات صارت معروفة فهو يسعى لإحياء مجد روما القديمة وخلق الإمبراطورية الرومانية... ولا بد لنا من القول بأن الإيطاليين ينفذون في بلاد العرب لا فرق بين مصر واليمن وسوريا وفلسطين وشرقي الأردن والعراق أيضاً ـ نفس الأساليب التي ساروا عليها في التمهيد لاستعمار الحبشة، فهم يكثرون في إنشاء المدارس والمستشفيات والملاجئ ويبثون دعاية واسعة النطاق للمبادئ الفاشستية وقد استمالوا فعلاً بعض الصحف في دمشق وبيروت وفي بغداد كما استمالوا بعض صحف القاهرة وفلسطين..."[2].

وكانت السياسة نفسها اتبعها رياض الصلح لفضح الفاشية عندما سافر فريق من الصحفيين الشاميين إلى مراكش وإسبانيا وروما بدعوة

(1) جريدة لسان الحال، 21 تشرين الأول 1936.

(2) جورج حنا: مصدر مذكور، ص 40 و 41.

من القنصلية الإيطالية في بيروت إلى جانب عدد من المتطوعين لمساندة فرنكو في حربه ضد الجبهة الشعبية الحاكمة في مدريد. إذ خاطب سكان مراكش: "ما كان العرب يوماً مرتزقة... ولا يستطيعون المشاطرة في قتل الشعب الإسباني الذي تربطهم به أواصر تاريخية وثقافية متينة[1]" ذلك ما دفع المفوض السامي في بيروت إلى وقف ظاهرة التطوع فأصدر قراراً عدد L.R 38 في 20 شباط 1937 يمنع سفر المتطوعين إلى إسبانيا[2]، ولا سيما بعد سفر فريق آخر لمساندة الجبهة الشعبية.

وفي مطلع آذار نشرت جريدة الديلي تلغراف رسالة لمراسلها الخاص (أرنست ماين) يبحث فيها بإسهاب مسألة النفوذ الإيطالي في الشرق الأدنى فيقول: "الدعاية الإيطالية في كل مكان. إن الإنسان يرى آثار الدعاية الإيطالية في كل مكان من الشرق الأدنى. وفي مقدمة ذلك إذاعات الراديو باللغة العربية من إيطاليا فهي تتابع بعناية في البلدان العربية وليس في ما تستطيع فرنسا وبريطانيا تقديمه ما ينافس البرامج الإيطالية وهذه لا تكفي بالتغلب على المراقبة السحلية بل تحافظ على موعدها بكل دقة وتضرب دائماً على الوتر الحساس...".

ويستطرد "ونرى الدعاية الإيطالية في: المستشفيات والمدارس وفي تنظيم الرحلات إلى إيطاليا وفي دور السينما ومن الوجهة الدينية "إن إيطاليا عرفت أثر الدين في نفوس المسلمين خاصة فهي تظهر الورع الشديد من هذه الجهة وترسل كل سنة على نفقتها ألفي مسلم

---

(1) خالد بكداش: العرب والحرب الأهلية في إسبانيا. دمشق عام 1937 ص 6.

(2) النشرة الرسمية للمفوضية الفرنسية. قرار عدد L.R 38 تاريخ 20 شباط 1937 ـ أرشيف المحفوظات الوطنية، بيروت.

من الحبشة إلى مكة كي يؤدوا فريضة الحج. ومثل هذه القوافل ترسل أيضاً من المستعمرات الإيطالية الأخرى... ومن هؤلاء الحجاج تأمل إيطاليا أن يتعرف العالم الإسلامي أجمع إلى فضل هذه الدولة على الدين وعناية موسوليني بمن يتمتعون بحظ الانضواء تحت ظل إعلامه...".

ويستطرد "ماين" في رسالته: "لقد تسنى لي مباحثة كثير من الفرنسيين والبريطانيين في هذه الأمور فأظهروا لي قلقهم من أساليب الدعاية الإيطالية وتشديدها خلال العام الماضي أو العامين الماضيين...".

ويضيف "ماين" كانت الصحافة العربية في فلسطين التي يتحكم بها مفتي القدس مؤيدة لإيطاليا بشدة ضد إنكلترة... أما في سوريا فكل جريدة من جرائدها تقريباً تناولت مالاً إيطالياً أثناء حرب الحبشة والتزمت خط التأييد لإيطاليا ضد فرنسا.

ولهذا اقترح الصحفي "ماين" بأنه "يجب استخدام الراديو لهذا الغرض بسخاء وتذاع حفلات غنائية مرغوب فيها عند العرب والاستعانة على ذلك بمشاهير المغنين كالآنسة أم كلثوم.

ومثل هذه المحطة يجب أن يديرها بطبيعة الحال أشخاص أذكياء فاهمون كل الفهم للعقلية العربية وميول الشعوب العربية. ويحسن الاستعلام من قناصل إنكلترا في الشرق الأدنى عن آراء الجاليات البريطانية المختلفة في هذا الموضوع"[1].

وخلال العم 1937 لوحظ تركيز الدعاية الإيطالية على استغلال العصبية الإسلامية. في 18 آذار كتبت جريدة لسان الحال البيروتية:

---

(1) جريدة لسان الحال : 19 آذار 1937.

"أن موسوليني أضاف لقب "حامي الدين الإسلامي" إلى ألقابه العديدة. وقد صدرت نشرة بعنوان سياسة إيطاليا أعلن فيها موسوليني دعواه أنه يوجد في الإمبراطورية الإيطالية تشديد على النقاط التالية:

ـ أولاً: الحماية التامة للدين الإسلامي ولا أحد يجبر على اعتناق المسيحية.

ـ ثانياً: ترميم المساجد القديمة وبناء مساجد جديدة...

وفي 20 آذار كتبت لسان الحال: "مسلمو طرابلس بليبيا يقدمون سيفاً لموسوليني"[1] أما جريدة "يوبولوديطاليا" فقد نشرت مقالة بتوقيع "صبحي وهاده" عن علاقات إيطاليا بالشرق الأدنى وجاء فيها "أن إيطاليا هي بين الدول الغربية أقدر على فهم شؤون الشرق. ثم قال إنه يجب على الرأي العام الإيطالي أن يدرك مقدار تقدم العالم الإسلامي في هذا الوقت وخاصة في مصر والعراق وسوريا ولبنان والجزيرة العربية لأن وراء ذلك توثيق العلاقات بين إيطاليا والشرق"[2].

وفي 26 تشرين ا لأول كتبت جريدة الحزب القومي السوري "النهضة" أن إيطاليا وجدت أن وعد بلفور نقطة ضعف في السياسة البريطانية في الأقطار الإسلامية فقامت على استغلال العصبية الإسلامية من خلال إيواء العطف على المسلمين وشعورهم وفي الوقت نفسه جرى تشجيع النقمة على الإنكليز[3].

وكان الصحفي تيسير ظبيان صاحب جريدة الجزيرة في دمشق أبرز الصحفيين الشاميين الذين تعاملوا مع الفاشية. فقد قام برحلة في

---

(1) جريدة لسان الحال: 18 و 20 آذار 1937.

(2) جريدة النهضة: 23 تشرين الثاني 1937 بيروت.

(3) جريدة النهضة: 26 تشرين الأول 1937.

شمال إفريقية للدعاية الإيطالية بعدما زار روما وليبيا وتسنى له لقاء موسوليني في طرابلس الغرب.

علاقة الاكليروس الماروني بإيطاليا الفاشية:

بعد صعود إيطاليا كقوة كاثوليكية كبرى وبانسجام تام مع الكرسي الرسولي بعد اتفاقية لاتران وجد كاثوليك الشرق خيارهم في رفع الشكوى إذا ما شعروا برغبتهم بالتضحية بمصالحهم خدمة لمصلحة فرنسية لا سيما وأن بلاد الشام في الثلاثينات من القرن العشرين كانت حبلى بالأحداث وروما الفاشية كانت تتطلع للعب دور الدولة الإمبريالية في تلك المنطقة. وكانت المراهنة على كسب ود الموارنة.

وعشية وصول البطريرك عريضة إلى روما في زيارة للكرسي الرسولي بعث سفير فرنسا لدى الفاتيكان "شارل رو" برسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 10/ 6/ 1934 أشار فيها إلى "أن المونسنيور (Le pretre من اصل فرنسي) المعتمد الرسولي في بيروت وصف البطريرك عريضة كوكيل، لديه من المواصفات المطلوبة لأن يكون تاجراً أو صناعياً ممتازاً أكثر من الصفات التي تناسبه كرئيس كنيسة... ولم يستطع Le pretre أن يتغاضى عن تواطؤ عريضة وأتباعه مع الإيطاليين الذين توصلوا ببراعة إلى اكتساب رضائه نتيجة الصعاب التي كانت له معنا. والمناورة الإيطالية التي أخذت بالتطور كانت واضحة جداً. والعذاب الذي احتفظ به لكونه لم يعط وعداً بتنصيبه كاردينالاً"(1).

وفي تقرير بريطاني، تعليقاً، على زيارة البطريرك إلى كل من

(1) Anne-Lucie-Chaigne. Op. Cité. P. 105-106.

الفاتيكان وباريس إشارة إلى أن رئيس الكنيسة المارونية قد وقع فريسة إطراء الحكومة الفاشية وأن غرض الزيارة لروما أقرب للحصول على اتصال أوثق بموسوليني منه إلى تقديم الاحترام إلى البابا. ويعزو المصدر البريطاني ذلك إلى اختلاف البطريرك مع المفوض السامي الفرنسي بسبب صدور قرار احتكار التبغ عام 1935، وقد أطلق شائعات ذات صلة بزيارته إلى روما، ثم أخذت الشائعات على محمل الجد انطلاقاً من مؤشرين:

1) عندما عرف أن زيارة القنصل الإيطالي للبطريرك كانت بهدف إبلاغه أن الحكومة الإيطالية رتبت له سفراً مجانياً إلى برنديزي على ظهر إحدى السفن الإيطالية.

2) تصريح البطريرك أثناء مأدبة أقيمت على شرفه عند مروره بالقاهرة وجاء فيها "أن موسوليني رجل غير عادي أرسلته العناية الإلهية لخير إيطاليا والعالم أجمع"[1].

وفي روما استقبل البطريرك بحفاوة بالغة إذ انتدب موسوليني السنيور "سياستي" الملحق برئاسة الوزراء لتحيته ودعاه رسمياً لزيارة روما بعد الفاتيكان. وحيّته فرقة عسكرية بالنشيد البابوي والنشيدين الملكي والفاشي. وحسب جريدة "البشير" ـ في أيار 1935 ـ ما كاد ينتشر خبر رحلة البطريرك إلى روما حتى بادرت كبريات الصحف الإيطالية إلى نشر المقالات المطولة عن شخصية البطريرك ومقامه الكبير في الشرق.

وبث راديو روما كلمة للبطريرك عريضة أفصح عن إعجابه بما شاهد فيها من مجالي العمران والنظام بما يعود الفضل فيه إلى السيد

(1) foreign office: F.0371 doct 20849, le 16 Avril 1937.

موسوليني فريد زمانه المتفاني في سبيل وطنه وإعلاء شأنه. ودعا صاحب الغبطة للإمبراطور ولرئيس الحكومة والشعب الإيطالي باستمرار التوفيق[1].

وفي 26 أيار استقبل البطريرك في مقر اللجنة العلمية لسيادة روما العالمية حيث ألقى عضو الأكاديمية الإيطالية البروفسور نالينو كلمة باللغة العربية أطرى فيها على ما أسدته الطائفة المارونية إلى المدنية من أياد، وذكرها ما كان من التعاون القديم بين لبنان وروما[2].

وفي عدد 30 و 31 أيار نشرت جريدة "البشير" صورة للبطريرك وهو يحيي على الطريقة الفاشية ضريح الجندي المجهول.

خلال الزيارة وفي أعقابها أبرزت تقارير فرنسية مدى القلق من تغلغل الفاشيين في الوسط الإكليري الماروني. في 24 أيار 1937 بعث قنصل عام فرنسا بالقدس برسالة إلى وزارة الخارجية يشير فيها إلى وجود عملاء إيطاليين بين الإكليروس الماروني وإلى مظاهر دعاية فاشية بين علية الإكليروس. ويعتبر المطران شديد مخلصاً بالكامل إلى إيطاليا[3].

وحسب مسؤول علاقات فرنسا في حاضرة الفاتيكان، بتاريخ 9 تشرين الأول أن عدداً من الناس بما فيهم الكهنة والمطارنة استقبلوا بترحاب ترشيح إيطاليا لخلافة فرنسا في حماية الأقليات في الشرق[4].

---

(1) جريدة البشير: 11 أيار 1937.

(2) جريدة البشير: 26 أيار 1937.

(3) Anne-Lucie-Chaigne. Op. Cité. P. 59.

(4) Idem P. 101.

لكن يلاحظ أن كاثوليك الشرق لم ينساقوا في علاقتهم مع روما إلى المدى الذي تطمح إليه، بل حفظوا لفرنسا مكانتها العالية عندهم وبما يلازمها من مراسم وتقاليد وأعراف تاريخية.

أشكال العلاقة الشامية ـ الفاشية بعد الاتفاق الثلاثي:

بلغ نشاط الدعاية الفاشية في بلاد الشام قدراً مهماً بعد إعلان الميثاق الثلاثي عام 1937 بين برلين وروما وطوكيو. هذا الميثاق الذي قسم مناطق النفوذ بين الدول الثلاث في شمال أوروبا وشرقها وفي حوض البحر المتوسط وفي الشرقين الأدنى والأقصى، حيث أوجد شبكة مواصلات عسكرية متقاربة لمقاومة الحصار البحري والتغلغل في البلدان الفقيرة.

ومن أجل إخفاء الهدف الحقيقي للحلف الذي كان ينطلق بهدف السيطرة العالمية بالإضافة إلى كسب الأوساط الحاكمة في أميركا وبريطانيا وفرنسا فإن هذه المعاهدة أطلق عليها اسم "الميثاق المعادي للكومنترن".

وفي أعقاب ذلك راحت إيطاليا تعمل على ترتيب الأوضاع التي من شأنها إعاقة فرص نجاحها في صراعها ضد فرنسا على بلاد الشام وخاصة الأطماع التركية. إذ عزز أتاتورك وضعه في المنطقة بعد توقيعه ميثاق سعد اباد مع إيران والعراق وأفغانستان، وراح يتطلع للاستيلاء على مناطق في سوريا. وهذا ما أشار إليه النائب ادمون رباط في المجلس النيابي الشامي بما يحيق بالشهباء (حلب) من أخطار. وأبدى تخوفه فيما إن استمرت هذه الحالة وبقيت حرية العمل طليقة لدعاة أتاتورك ينشرون الدعوة التركية في الأوساط الشعبية

ويوقظون النعرات العنصرية فيحصل من ذلك فوضى في الأوضاع والاتجاهات[1].

كانت إيطاليا مدركة للأطماع التركية في سوريا ولموقعها في المنطقة، وأن الاتفاق معها أكثر من ضروري. وفي تشرين الثاني 1937 تمكن الكونت شبانو من إعطاء ضمانات كافية للسياسة التركية في شرق المتوسط[2].

وهكذا هيأت إيطاليا كل الظروف المناسبة لولوجها إلى بلاد الشام باتفاق مع جوار جغرافي ممثلاً بتركيا. وعلى الصعيد الداخلي كسبت تأييد المسلمين والمسيحيين. وقد عبرت جريدة تونسية عن ذلك هي "الزهرة" في عددها الصادر في 22 تشرين الثاني سنة 1937 بمقالة بعنوان: "إيطاليا والشرق العربي" جاء فيها: "أن الشكوى والتذمر اللذين عمّا أقطار المشرق العربي من سياستي بريطانيا وفرنسا والدعاية التي نشرتها إيطاليا في هذه الأقطار قد قدمت الدليل على حسن نية إيطاليا نحو العرب. ورحبت الصحيفة بالعون الإيطالي المادي والمعنوي للعرب، ولكنها حذرت من أن يتحول هذا العون إلى خطر يهدد استقلالهم وحريتهم"[3]. وكانت جريدة "le temps" الفرنسية قد كتبت في 4 تشرين الثاني نقلاً عن مراسلها في سوريا أن إيطاليا ستعترض مجدداً على تقسيم المستعمرات ودول الانتداب. وأنها تفكر بتشكيل جبهة إستعمارية مع ألمانيا. وفي قراءة متأنية لصحافتها أن التصرف الجديد قد يعني أن روما، وكما برلين، تفكر بإعادة الطرح على بساط البحث المشكلة المستعصية والمعقدة وهي

---

(1) جريدة النهضة: 6 تشرين الثاني 1937.

(2) جريدة النهضة: 13 تشرين الثاني 1937.

(3) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 456.

مراجعة الانتداب. وتذكر الصحيفة بأنه خلال سنوات عديدة احتجت الحكومة الفاشية ضد الطريقة التي صيغت بها التقسيمات الانتدابية الاستعمارية. ولم تخف بعض التطلعات باتجاه سوريا وفلسطين. وفي كل الأحوال يبدو مؤكداً أمام الوضعية الحالية أن التضامن الإيطالي ـ الألماني يبرز بطريقة واضحة دائماً في الأعمال الاستعمارية وبالتحديد على أراضي الانتداب[1].

في هذا الوقت وتزايد وصول الوطنيين العرب سراً إلى برلين. ففي كانون الأول وصلها الدكتور سعيد إمام مدير النادي العربي في دمشق وخريج الجامعات الألمانية، واجتمع إلى وزير الخارجية الألماني بتكليف من الحاج أمين الحسيني. وطلب الموفد من ألمانيا مد يد المساعدة للعرب في صراعهم مع البريطانيين والفرنسيين.

في هذا الظرف أعلنت إيطاليا انسحابها من عصبة الأمم في 23 تشرين الثاني بحجة إدانتها، والعقوبات التي فرضت عليها نتيجة احتلالها للحبشة. وكما أشار موسوليني في إعلانه شخصياً هذا الانسحاب أن المؤسسة العالمية لم تحاول خلال سنوات طويلة القيام بمبادرة للتعويض على الشعب الإيطالي المدمر اقتصادياً[2]. واقعاً، كان لهذا الانسحاب مغزى أبعد هو فقدان الأمل بالحصول على مكاسب استعمارية بالطرق الدبلوماسية بحيث تبقى القوة هي الخيار الوحيد. وهذا يتطلب الانخراط في حلف تتقاطع فيه مصالح الدول المشاركة فيه، وكانت ألمانيا لا تقل طموحاً عن إيطاليا على صنع الأحلاف لذلك، فقد حاولت إجهاض قيام أي تكتل دولي لا تشارك

---

(1) "Le temps" 4 Novembre 1937. Paris.

(2) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 242.

هي فيه. فبادرت أولاً إلى استيعاب إيطاليا عبر إطلاق يدها في إسبانيا إلى جانب الحبشة ومساواتها في الحقوق في بلاد العرب[1]. ولم تفقد أمل هتلر في التوصل إلى اتفاق بعد أزمة الجيك عام 1938. ولذلك فإنه لم يكن تواقاً لإفساد الخطط بإثارة الاضطرابات في الإمبراطورية البريطانية.

وفي آذار كتبت مجلة "آسيا الفرنسية" عن مخطط لفدرالية عربية يبعث من جديد في هذه الأيام. ونسبت معظم الصحف التي تناولته أبوة المشروع للحكومة البريطانية. جاء ذلك نقلاً عن صحيفتين بريطانيتين Daily Mail و .Times. كتبت الأولى: "تتردد فرنسا في قبول المخطط ولكن نعتقد بأنها لا تتردد إلى وقت طويل. ولادة دولة عربية تضم سوريا وفلسطين والأردن توافق فرنسا وكذلك بريطانيا. إنها فرصة مناسبة لأن هذه الولادة ستقود إلى توحيد السياسة الشرقية للأمتين الكبيرتين في أوروبا". أما Times فاعتبرت: "أن ولادة دولة من خمسة ملايين مواطن ستثير ارتياحاً لدى العرب وستنشأ علاقة وثيقة للتعاون بين بريطانيا العظمى وفرنسا لإفشال المخططات الألمانية في الشرق الأوسط"[2]. تضيف R. Asie francaise إنَّ إثارة المشروع كان بمناسبة زيارة وزير خارجية العراق توفيق بك السويدي لكل من لندن وباريس وجنيف، وفي شهر حزيران كشفت جريدة "L'ordre" الباريسية عن أخبار مصدرها ألمانيا تشير إلى مخطط بريطاني لتقسيم سوريا بحيث تعطى الاسكندرونة إلى تركيا وتخضع منطقة الجزيرة لسيادة ثلاثية بريطانية فرنسية إيطالية.

ما تبقى من سوريا يضم إلى فلسطين وشرقي الأردن لتشكل دولة

---

(1) جريدة صوت الشعب: 15 شباط 1938. بيروت.

(2) Revue Asie Française: Mars 1938. P. 336. Paris.

عربية خارج الانتداب الإنكليزي. وتضيف الجريدة أن وزير خارجية فرنسا عارض المشروع عندما التقى السفير البريطاني في باريس.

في القدس وجد المطلعون السياسيون أن هذا المشروع مقبول من وجهة نظر السياسة البريطانية لأنه يخدم الوفاق بين الدول الاستعمارية في هذه المنطقة. لكن تبقى موافقة فرنسا على مسائل ثلاث حتى يأخذ المشروع طريقه إلى التنفيذ

1 ـ إعطاء سنجق الاسكندرونة للأتراك حتى يبتعدوا عن ألمانيا الهتلرية.

2 ـ إشراك بريطانيا باستغلال آبار النفط في منطقة الجزيرة بسوريا.

3 ـ تمركز فرنسا في لبنان وهذا لن يتعارض مع المصالح البريطانية[1].

أثبتت الأحداث أن هذه المخططات المشار إليها لم تكن بعيدة عن كواليس السياسة البريطانية تجاه بلدان المشرق وذلك بالتنسيق التام مع الهاشميين في عمان وبغداد. ولم تدخر لندن فرصة سانحة لها في ذلك الوقت وبعده إلا وحاولت استغلالها لتحقيق هدفها للسيطرة على الشرق العربي واستبعاد فرنسا منه.

لقد تزايد التخوف الفرنسي من التيارات العاملة لدمج العراق مع سوريا ولبنان في دولة واحدة. مما يسبب تزايد التدخل الألماني ـ الإيطالي في الشؤون اللبنانية والسورية. ومع ذلك كان تحالف فرنسا مع بريطانيا شراً لا بد منه لأن أطماع دول المحور كانت تستهدف مستعمراتهما. وكان على باريس النزول عند رغبة حليفتها باسترضاء تركيا لفك توافقها مع إيطاليا بخصوص مناطق في سوريا. خلال هذه

(1) Le journal "L'ordre" 17 Juin 1938. Paris.

الفترة قامت مظاهرات في محافظة الاسكندورنة مطالبة بالالتحاق بتركيا. وتجاوب الفرنسيون مع الحكومة التركية على إجراء استفتاء في تلك المحافظة. وحمي الوطيس بين المنتمين للأتراك من جهة والفريق الذي يطالب بإبقائها مرتبطة بسوريا، وهو مؤلف من العناصر العربية المسلمة والمسيحية ومن الأرمن الذين أبعدوا إلى اللواء خلال الحرب الأولى.

ويشير خالد العظم رئيس وزراء سوريا الأسبق إلى أنه "بذلت الجهود سخية، غير أن المندوب الفرنسي هناك كان يعمل لصالح الأتراك وانتهت عمليات الاستفتاء، فحاز الأتراك على أربعين بالمائة من الأصوات وتقاسم الأصوات الباقية السوريون والأرمن. ومع أن المنطق كان يقضي باعتبار الأكثرية تريد بقاء الحال، فإن الأتراك ادعوا بأنهم حصلوا على أصوات تفوق عددياً أصوات كل فريق من العرب والأرمن"[1].

انتقدت إيطاليا بشدة تركيا لتعزيز موقعها على حساب سوريا في منطقة الاسكندرونة وشكل استيلاء أنقرة على هذه المنطقة مادة دسمة للصحافة الإيطالية ومناسبة للفاشيين لإبداء وجهة نظرهم. واتهمت نشرة "La feuille fasciste" الفرنسيين بدعم موقع تركيا في السنجق[2] فيما راح قنصل إيطاليا في بيروت يذكر بالعلاقة المتينة التي كانت تجمع بلاده مع بلاد الشام، مشيراً إلى أن العدد الكبير من سكانها يتكلمون الإيطالية. أما Leonard severie الموظف في وزارة الأشغال العامة في روما فقد أعلن أثناء مروره في بيروت في حزيران 1938

---

(1) خالد العظم: مذكرات، ثلاثة أجزاء ـ الدار المتحدة للنشر ص 181 ـ 182 بيروت 1973.

(2) Anne-Lucie-Chaigne: Op. Cité. P. 137.

"أذكر بأن علاقة الصداقة كانت موجودة في كل مرة بين المشرقيين وإيطاليا. وكانت التجارة مزدهرة بين لبنان والمدن الإيطالية الأساسية مثل البندقية وفلورنسا وجنوى. هذا التواصل الذي تراجع هو نتيجة خمول الدبلوماسية الإيطالية ويجب إحياؤه لما فيه مصلحة البلدين"[1].

أدرج الشاميون التنازل عن الاسكندرونة لتركيا في إطار عبث الحلفاء الدائم بالخارطة العربية وعدائهم للتطلعات القومية العربية. ولذا لن يكون من المستغرب أن تميل حركة القومية العربية إلى دعم أعداء أعدائه، وعلى وجه التحديد قوى المحور ألمانيا وإيطاليا. إلا أنه على الرغم من وجود اتصالات بين العرب القوميين والمحور في أواخر الثلاثينات، ومع أن الأفكار النازية والفاشية أصبحت شائعة جداً في الأوساط العربية، ورغم أن المحور قد زود القضية العربية ببعض المساعدات الملموسة على شكل حملات دعائية وشحنات أسلحة سرية للثورة الفلسطينية، فإن العلاقات العربية المحورية لم تكن على جانب كبير من الأهمية عشية الحرب العالمية الثانية.

كانت هناك عدة أسباب لهذا الأمر، إذ كان هتلر غير مهتم بالعرب الذين وضعوا في أسفل سلمه العنصري. وكذلك التزامه بما اتفق عليه مع إيطاليا الفاشية من إطلاق يدها في منطقة البحر المتوسط مقابل إطلاق يد ألمانيا في أوروبا الشرقية.

استغلال إيطاليا عدم تصديق المعاهدتين:

عندما ذهب رئيس الوزراء الفرنسي "ادوارد دلادييه" مع نظيره

(1) Idem p. 17.

البريطاني "نيغل شمبرلين" في مؤتمر دعي إليه "هتلر" على عجل في ميونيخ رجع الاثنان رافعين شعار أن السلام تحقق. لكن "دلادييه" في أعماقه كان يشعر أن الاتفاق فسحة وقت لا تزيد على شهور لأن هتلر مصمم على خطته بأن تكون ألمانيا فوق الجميع، داخل القارة الأوروبية وخارجها، وأن الحرب قادمة بلا شك لكن الكارثة أن فرنسا غير مستعدة وغير جاهزة لمواجهة العاصفة. وكانت فرنسا لا تريد الحرب لأنها تخشى أن تخرجها خاسرة حتى ولو انهزم الألمان. وكانت الخشية أشد ما تكون على الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا والشرق العربي، لا سيما وأن نداءات إيطاليا عبر وسائل إعلامها لم تنفك بالتوجه إلى الشاميين تحثهم على الانتفاضة ضد الانتداب الفرنسي بالاعتماد عليها. كما أن الخشية الفرنسية على بلاد المشرق عكستها تصريحات المسؤولين في باريس الذين طالبوا بإبرام المعاهدتين السورية ـ الفرنسية، واللبنانية ـ الفرنسية، وبذلك تسحب ورقة أساسية من الحجج التي تساق ضد مصداقية الانتداب الفرنسي سواء من قبل الوطنيين أو دول المحور. تزامنت التحذيرات عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939. فقد كتب Vienot سكرتير الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية السابق والذي ترأس الوفد الفرنسي في المحادثات مع السوريين لتوقيع معاهدة، أن مظاهرات شعبية جرت في المدن السورية الرئيسية متلازمة مع إضراب التجار. وحسب إذاعة باري باللغة العربية أدعت أن المتظاهرين توجهوا إلى القنصلية الإيطالية في دمشق وهتفوا لإيطاليا وأن طلاباً في حلب قدموا عريضة للقنصل في المدينة. ويتابع Vienot أن عدم تصديق المعاهدة السورية ـ الفرنسية فرصة قدمت لإيطاليا، التي تعلن بلا كلل مسؤولية فرنسا تجاه سوريا وتحث السوريين مباشرة على الثورة، وتنشر الأخبار

المضخمة عن الوضع المحلي. وعلى سبيل المثال أعلنت أن فرنسا أوعزت بتركيز 50000 سنغالي في دمشق[1].

أما جريدة "L'europe Nouvel" الفرنسية فقد كتبت في 4 آذار: "أن عدم تصديق المعاهدة السورية من قبل فرنسا يدفع تركيا لتستغل الأوضاع وتثير من جديد الادعاءات في سنجق الاسكندرونة من أجل ضمه إليها. وتتابع ألمانيا وإيطاليا بكثير من الترقب أبعاد المسألة السورية وتكثفان دعايتهما في الأوساط الوطنية في دمشق وحلب وبيروت وطرابلس. فيما الصحافة الإيطالية أخذت على عاتقها مراراً عديدة بإثارة المخاوف"[2].

وجاء تحذير آخر للحكومة الفرنسية من عواقب عدم تصديق المعاهدة السورية من السناتور الفرنسي Henry-Haye في مداخلة جاء فيها "بأن لإيطاليا أطماعاً محددة في سوريا وواقعاً ليس لها الإمكانية للادعاء بأن تحل مكاننا والوضع المحلي لا يشجعها على ذلك. لكن هدفه هو استغلال مصاعبنا في المشرق لإضعافنا. ومن هذه النظرة أن الداعية التي تقودها إذاعة باري باللغة العربية في موضوع القضايا السورية متميزة كثيراً...

وقد بثت إذاعة باري مقالات لصحف تركية تعلن أن عدم استقرار الأوضاع في سوريا يهدد مصالح تركيا وطالبت بضم حلب إلى أنقرة. ونلاحظ أيضاً أن هناك مطالب بأعالي الجزيرة... وحسب مصدر موثوق به هناك نشاط عدائي وعمل سياسي من المثال نفسه من قبل إيطاليا بحيث تبذل الجهود لتشجيع الأقليات، وفي الوقت نفسه إثارة

---

(1) Vienot. P. Le traité franco-syrien. Imp. F. Jalloux. Paris 1939 p. 13-14 et 16.

(2) Le Journal, "L'Europe Nouvel" le 4 Mars 1939. P. 231.

الوطنيين الدمشقيين ضد فرنسا. إنَّ هذه الدسائس تقاد بواسطة رجال يعرفون جيداً طبيعة الأوضاع على الأرض ولهم خبرة في السياسة الشرقية وعزيمة في الصمود"[1].

رغم هذه التحذيرات فإن البرلمان الفرنسي الذي يسيطر عليه اليمين لم يصادق على المعاهدتين السورية واللبنانية لأن الخشية كانت دائماً على المستعمرات، واعتبار أي تنازل في إحداها سيجر إلى فرط عقد كل المستعمرات. وهذا ما أكد عليه الوزير Vienot في تقرير قدمه أمام لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية. "إن ما يجري في سوريا بالتأكيد له أصداء في إفريقيا الشمالية وخاصة في تونس.. وهو بالطبع سيشجع بعض الانتفاضات عندهم"[2]. وهذا الرأي أشار إليه جوليان جاكسون في كتابه "سنوات الظلام 1940 ـ 1944" الذي جاء فيه: "كان محسوساً أن المانع الأساسي الذي يرغم فرنسا على استمرار تحالفها الاضطراري مع بريطانيا ويبعدها رغم الإعجاب عن ألمانيا وإيطاليا هو الخوف على الإمبراطورية، فثمن التقارب مع الدولتين الداخلتين بقوة إلى دائرة السيطرة العالمية هو صفقة جديدة لإعادة تقسيم المستعمرات، ولم يكن في ذلك سر، ولم يكن هتلر وحده الذي يطالب بإعادة تقسيم المستعمرات وإنما كانت إيطاليا تضع عينها على تونس لتكون دفعة أولى ترضى بها وتكون امتدادها لوجودها في ليبيا. ونصحت الحكومة البريطانية فرنسا

---

(1) Vienot. P. et Henry Hay: Les relations de la France et de la Syrie. Centre d'études de politique étrangère. Paris 1939. P. 29-30.

(2) Assemblée national française, commission des affaires étrangères séance du mercredi 8 Juillet 1936. Rapport de M. Vienot. P. 28. (Archives).

بذلك. وكان رد باريس لماذا لا تعطونهم مصر وهي امتداد لليبيا"[1].

لقد فضلت باريس التحالف مع لندن لأنه اقل كلفة وقبلت بتقديم تنازل في سنجق الاسكندرونة في سوريا بإيعاز من حليفتها لتركيا حتى لا تنخرط مجدداً في الحرب المقبلة إلى جانب المحور. وعشية دخول القوات التركية إلى السنجق في 4 تموز 1938 ـ تم في أنقرة توقيع معاهدة صداقة بين فرنسا وتركيا بالأحرف الأولى. وحينئذ تم في باريس توقيع تصريح بتبادل المساعدة (في 23 حزيران 1939) يشبه التصريح الإنكليزي ـ التركي الصادر في 12 أيار 1939. وكانت الموافقة على ضم السنجق هي شرط توقيع التصريح[2].

أما روما فقد أكدت في إطار تحالفها مع برلين على أولويتها فيما يتعلق بالشؤون العربية واقترحت أن تنشئ فرقة عسكرية عربية على أن تنشئ ألمانيا فرقة هندية.

المراهنة الإيطالية على الحرب بهدف التوسع:

عشية إعلان دول الحلفاء الحرب على ألمانيا في أيلول 1939 كانت فرنسا ترى الخطر الألماني يستشري ويتفاقم لكنها لم تكن واثقة بقدرتها على إيقافه ورده، وفوق ذلك فهي تشعر أن بريطانيا تحرضها على التصدي لألمانيا، وأن السياسة البريطانية لم تتغير، أي أنها تريد تحقيق انتصارها بجنود غيرها.

أما إيطاليا فقد ترددت في دخول الحرب العالمية الثانية بحجة أن

(1) أنظر مقال محمد حسنين هيكل في السفير بتاريخ 1/ 11/ 2001.
(2) لوكازر هيرزوير: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، مصدر مذكور، ص 66.

استعداداتها غير كافية لولوجها. غير أنها حسمت أمرها في 10 حزيران 1940 بعدما بدأت ألمانيا تحقق انتصاراتها في أوروبا ولا سيما أن التعهد الألماني يجعل المنطقة العربية منطقة نفوذ لها كانت من المغريات التي طالما راودت موسوليني للحصول على مكاسب استعمارية.

كان نشوب الحرب العالمية الثانية فرصة للانتداب الفرنسي لضرب المكتسبات الوطنية التي تحققت في سوريا ولبنان. فقد أمر المفوض السامي "بيو" بوقف العمل بالمؤسسات الدستورية في البلدين واستبدلها ببرنامج عمل وضع تحت إشراف لجنة من المديرين. وافترض "بيو" أن أسباب سوء الإدارة في لبنان هو نتيجة وفرة المشكلات التي تنشب بين القيادات الدينية والسياسية بهدف البروز الشخصي مستبعداً أي دور للوجود الفرنسي الفاعل في هذا البلد. لهذا اقترح حلاً يقضي بتنصيب ملك على لبنان من خارج الأسر العربية الملكية الحاكمة بل اختار أميراً مسيحياً لأن لبنان أصبح "في الشرق الأوسط آخر ملجأ للطوائف المسيحية". وحسب اقتراح بيو يجب أن يكون الأمير بروتستنتياً، برنادوت السويد على سبيل المثال[1]. وفي التوقيت نفسه عادت نغمة الملكية في سوريا لتتردد من جديد ليس على صفحات الجرائد وإنما وراء الكواليس، وراح المفوض السامي "بيو" يتجه إلى إنشاء مملكة في سوريا ظناً منه أن التاج السوري سيرتبط بفرنسا برابطة الولاء، بينما لا يمكن ضمان ذلك في ظل الجمهورية. لذا فاوض وزير خارجة السعودية واستفسر

---

(1) Gabriel Puaux: Deux années au levant, souvenir de la Syrie et du Liban. Paris 1952. P. 66 et 67.

عما إذا كان الملك عبد العزيز يوافق على تسليم عرش سوريا إلى أحد أبنائه[1].

بالمقابل عارض "بيو" بشدة إسناد عرش سوريا إلى الأمير عبدالله في شرقي الأردن. وأصدر تعميماً منع بموجبه نشر أية أخبار تتعلق بتنصيب الأمير عبدالله ملكاً على سوريا، وطال المنع كتابة المقالات والمنشورات وقيام المهرجانات بهذا الخصوص كما شمل عدم إعطاء إذن للصحافيين بالسفر إلى عمان[2].

في ظل الانتصارات الألمانية في أوروبا تحركت الدبلوماسية الإيطالية باتجاه العالم العربي بالتلازم مع إعلان دخول بلدهم الحرب في شهر حزيران 1940، للعب الدور نفسه الذي قامت به الدبلوماسية البريطانية عشية الحرب العالمية الأولى من إغداق الوعود للعرب، بمساندتهم على تحقيق الاستقلال والوحدة القومية، فيما راحت سراً تحيك المؤامرات في الكواليس للالتفاف على هذه الوعود تبعاً لتطور الأحداث. بدايةً بعث وزير الخارجية الإيطالي تشيانو إلى مدير قسم معاهدة الهدنة والسلام التابعة له "إلى إلغاء المعاهدة البريطانية المصرية واستبدالها بمعاهدة تحالف استثنائية بين إيطاليا ومصر، ومشاركة الإيطاليين بدلاً من البريطانيين في الحكم المشترك على السودان وتأسيس دولة مستقلة في سوريا ولبنان وفلسطين ترتبط كل منها مع إيطاليا بمعاهدة تعاون متبادل"[3].

---

(1) علي شعيب: النشاط السياسي لدول المحور في الشرق العربي. مجلة الطريق حزيران 1991. ص 82.

(2) Foreign Office: 226 document 265 le 25 Avril 1940.

(3) جفري ورنر: العراق وسوريا 1941. مركز البحوث والمعلومات. ترجمة د. محمد الأدهمي. بغداد 1986 ص 105.

أعقب ذلك قيام وزير إيطاليا المفوض لويجي غابريلي في بغداد بالادلاء بالتصريح الكتابي التالي: "كلفني سمو الكونت شيانو وزير الخارجية الإيطالية، .. بأن إيطاليا.. تهدف إلى ضمان استقلال سوريا ولبنان التام وحماية أراضيهما، وكذلك الحال بالنسبة إلى العراق والبلدان الواقعة تحت الانتداب البريطاني. ولهذا فإن إيطاليا ستقف ضد أي ادعاءات في المستقبل من جانب بريطانيا أو تركية للتوسع الإقليمي سواء في سورية أو لبنان أو العراق"[1].

في 22 حزيران أفادت الأنباء أن الجنرال بيتان طلب باسم فرنسا الهدنة مع ألمانيا وجرى التوقيع عليها، ثم أعلن قيام حكومة فيشي. وقد اشترط بيتان في مقابل قبوله بالمعاهدة ثلاثة شروط أهمها:

"ألا تحتل ألمانيا أياً من مستعمرات فرنسا الإمبراطورية. وإنما تترك هذه المستعمرات تابعة لهذه الحكومة الفرنسية المستقلة التي اتخذت من مدينة فيشي عاصمة لها وذلك حتى تجري تسوية عامة في مؤتمر الصلح بعد نهاية الحرب"[2].

طرح الوضع المستجد في فرنسا علامات استفهام حول مصير انتدابها على سوريا ولبنان. وكانت الخشية أن تعلن بريطانيا سوريا الكبرى تحت التاج الهاشمي لتجر العرب إلى الحرب كما فعلت في بداية الحرب العالمية الأولى بحيث يخلف الأمير عبدالله أباه الشريف حسين في الجهاد. كان سهلاً على لندن أن تلجأ إلى هذه الخطة لأنها أصبحت أقوى دولة أجنبية مؤثرة في شؤون الشرق الأوسط، وهذا ما كان يدغدغ أحلام الأمير عبدالله.

---

(1) لوكازر هيرزوير: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، مصدر مذكور ص 113.
(2) أنظر محمد حسنين هيكل، السفير 1/ 11/ 2001.

لكن لم تشأ إنكلترا إعطاء حكومة فيشي الدليل الملموس على أنها متحمسة للسيطرة على ورثة الانتداب الفرنسي بعد هيمنة الألمان على القرار السياسي في باريس، بل اكتفت بتعزيز وجودها العسكري في عمان وبغداد والقاهرة. وفي 3 تموز 1940 أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً رسمياً أكدت فيه حرص حكومة صاحبة الجلالة على بقاء بلدي المشرق تحت السيطرة الفرنسية وبعيداً عن كل تأثير أو نفوذ لدول المحور أو استعمالها كقاعدة لضرب بلد آخر في الشرق الأوسط[1].

بعد احتلال باريس طرأ تغيير على ما التزمت به إيطاليا تجاه القضية العربية.

أنكر وزير الخارجية الإيطالي وجود تصريح غابريلي المكتوب "فقد أوضح تحفظات إيطاليا على التصريح... ومنها مثلاً ما يتعلق بحماية دولة كاثوليكية ـ أي إيطاليا للموارنة اللبنانيين من جديد، وأن أهدافها الاستعمارية ليس فقط في شمالي إفريقيا، بل أيضاً في المشرق العربي"[2].

لذا انتقل ناجي شوكت موفد القادة القوميين من بغداد إلى أنقرة حيث اجتمع بالسفير الألماني فيها فون بابن وابدى له عن مخاوف العرب من الأطماع الإيطالية وبخاصة بعدما أبلغه السفير الألماني أن حكومته تعتبر الشرق الأوسط منطقة نفوذ إيطالية[3].

ولما عرض عثمان كمال حداد، سكرتير الحاج أمين الحسيني،

(1) Charles Roux: cinq mois tragique aux affaires étrangères 12 Mai 1er Novembre 1940. Paris. P: 117.

(2) لوكازر هيرزوير: مصدر مذكور ص 128.

(3) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 460.

مشروع بيان رسمي باعتراف دولتي المحور باستقلال البلاد العربية المشرقية وحقها في بناء وحدتها القومية، على الحكومة الإيطالية في أيلول 1940 حاول الكونت شيانو أن يقنع المسؤولين الألمان بأن مثل هذا الاعتراف سوف يفتح الأبواب لنفوذ دول أخرى عليها. فالشعوب العربية في تقديره لا تملك الخبرة الكافية ولا القدرة الذاتية على حكم نفسها بنفسها[1].

وعندما وصلت اللجنة الإيطالية للإشراف على تنفيذ اتفاقية الهدنة إلى بيروت لم تكن لديها تعليمات بمساندة المطالب السياسية العربية. واتبعوا سياسة تقوم على عدم إضعاف القوات الفرنسية في سوريا. "وحين حاول بعض أعضاء الحزب القومي السوري الممالئ للفاشية ضمان مساندة إيطاليا لنشاطهم، قوبلوا بالرفض الذي كان مرجعه أن روما كانت تريد أن تستعمر بلدان الشرق الأوسط وبالتالي لم تكن ترغب في أن تقوم بعمل من شأنه أن يؤدي إلى نمو الحركة الاستقلالية العربية"[2].

وكانت لجنة الهدنة الفرنسية ـ الإيطالية تألفت في أثر هزيمة فرنسا في الحرب. وبينما كانت ألمانيا الطرف الرئيسي في لجنة الهدنة في فرنسا، تركت برلين التمثيل في لجنة الهدنة في سوريا ولبنان، توكيداً لإعلانها أن لا مصالح لها في الأقطار العربية.

الموقف الشامي من إعلان 23 تشرين الأول 1940:

حرصت دول المحور على تجنب وقوع سوريا ولبنان تحت

---

(1) المصدر نفسه، ص 460.

(2) لوكازر هيرزوير: مصدر مذكور ص 142.

سيطرة غير فرنسية بانتظار تطورات الوضع الأوروبي. وأحجمت حكومة الرايخ عن استخدام أراضي بلدان المشرق لأن الظرف غير مناسب ولا سيما أن القيادة النازية كانت تفكر بغزوات بعيدة المدى منها هبوط جنود المظلات الألمان في قبرص وفي حلب أو بيروت للزحف إلى سائر بلدان المشرق بالاشتراك مع قوات فيشي التي سيناط بها نسف الجسور والممرات وتدمير مصافي البترول. ولهذا ركزت النازية الجرمانية اهتمامات خاصة إزاء البلدان العربية الثلاثة مصر وسوريا والعراق. ويكمن سبب ذلك في المواقع الاستراتيجية والسياسية لهذه البلدان ولثروتها الطبيعية.

لقد كانت سوريا تحتل الموقع الرئيسي على الطرق المؤدية إلى بترول الموصل وقناة السويس. غير أن المباشرة بتنفيذ المخططات الألمانية في هذا البلد تعرقل بسبب فقدان التخطيط مع حكومتي روما وفيشي. وكذلك لعدم وضوح موقف المحور من حركة التحرر الوطني العربي وخاصة في بلاد الشام. وإلى جانب غموض الموقف الإيطالي والمبهم، لم تبادر برلين إلى قطع أي تعهّد للقوميين العرب من زوارها يتضمن اعترافاً بوحدة البلاد العربية خشية من حكومة فيشي التي كانت حريصة على مستعمرات الإمبراطورية الفرنسية وكذلك من إثارة إيطاليا التي نالت وعداً سابقاً من ألمانيا باعتبار البلدان العربية ضمن المجال الحيوي الاستعماري لها.

لكن تطور الأحداث في الشرق العربي فرض على دول المحور إبداء قدر معين من التأييد لقضايا العرب. ورد ذلك في تصريح عبر الإذاعة الألمانية موجه إلى شعوب تلك المنطقة باللغة الفرنسية بتاريخ 23 تشرين الأول 1940 وجاء فيه: "لقد نظرت ألمانيا التي تكن مشاعر الصداقة للعرب وتحدوها الرغبة في أن يتمتعوا بالرخاء

والسعادة ويحتلوا بين شعوب الأرض المكان الذي يتناسب مع أهميتهم التاريخية الطبيعية، باهتمام مستمر إلى نضال البلدان العربية في سبيل الحصول على استقلالها. وبإمكان البلدان العربية أن تركن إلى الجهود التي تبذلها لتحقيق هذا الهدف على عطف ألمانيا التام في المستقبل. وفي إدلاء ألمانيا بهذا التصريح فإنها تجد نفسها على اتفاق تام مع حليفتها إيطاليا[1].

استقبل التصريح المشار إليه بتحفظات من بعض رجال السياسة العرب الذين يوجسون خيفة من نوايا دول المحور التي لا تختلف عن تصريحات صدرت عن دول الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى. وعبر الساسة العرب عن تحفظهم بشكل رسالة صدرت عن بعض القوميين العرب المقيمين في بيروت إلى حكومة الرايخ في كانون الثاني 1941. وقد أكدت المجموعة التي أطلقت على نفسها اسم "اللجنة القومية العربية في بيروت" أن أهم ما يطالب به العرب هو إقامة دولة عربية موحدة في آسيا تليها وحدة أخرى تضم مصر بوجه خاص، وأن العرب كانوا يتوقعون من ألمانيا أن تساند أهدافهم. أما في ما يتعلق بالتصريح فقد وضعت مجموعة بيروت السؤال التالي: "ما الذي تفهمه حكومة الرايخ من كلمة استقلال كل بلد عربي على حدة، وهو ما اعترف به الحلفاء، وهل تعني الاستقلال المشترك لكل العرب في دولة ثابتة؟ وتساءلوا هل يمكن فهم اصطلاح "الاستقلال" بمفهوم استقلال ألمانيا، أم هو متعلق بالاستقلال الرسمي الذي يشبه الاستقلال الذي منحته إنكلترا للعرب في أعقاب الحرب العالمية الأولى؟ وفي إشارة للعرب هل كانت حكومة الرايخ لا تقصد عرب

---

(1) المصدر نفسه ص 128.

آسيا؟ وهل كانت تقصد أيضاً عرب شمال إفريقيا؟ وكانوا يريدون أيضاً أن يعلموا ما إذا كانت حكومة الرايخ على استعداد للاعتراف بدولة عربية تضم غرب آسيا، على حين تعترف بالحق في حسم مستقبل البلدان الأخرى، وبوجه خاص مصر. وفي النهاية تساءلوا عما إذا كانت ألمانيا تعترف بوحدة السكان في كل بلد على حدة على اعتبار أن ذلك يعني القومية العربية، أو ما إذا كانت تقبل نظرية الدول الغربية الخاصة بكون التمييز الجنسي والديني يشكل عاملاً حاسماً»[1].

ويذكر غروبا سفير ألمانيا السابق في العراق والمسؤول في ذلك الحين عن الشؤون العراقية بالخارجية الألمانية عن وجود لجنة سرية للتعاون مع البلدان العربية ومقرها بغداد ورئيسها وأعضاؤها لجنة 1941 إضافة إلى ممثلين عن ملك السعودية وممثلين عن سوريا أحدهما شكري القوتلي.

وهذه اللجنة تتألف من بعض السياسيين العرب ـ أمثال عادل ونبيه العظمة ومجيد وعادل أرسلان وراسم الخالدي وغيرهم. وقد عقدوا اجتماعاً في تشرين الأول 1941 خلال إقامتهم بتركيا وقرروا مواصلة التعاون مع المحور على أن يتولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة الجانب العربي في المحادثات[2].

يلاحظ أن التصريح الألماني ـ الإيطالي المشترك بتأييد القضايا العربية لم يعكس حقيقة النقاشات في الأوساط الألمانية ولا حقيقة النوايا الإيطالية. وقد عرضت نتائج هذه المناقشات في المذكرات التي

---

(1) المصدر نفسه ص 130 ـ 131. رسالة اللجنة وقعها كل من أسد حازم ـ أنيس الصغير ـ أحمد الداعوق ـ محمد علي بيهم ـ قسطنطين جني.

(2) عبد الرحمن عبد الغني: مصدر مذكور ص 492.

رفعها نائب وزير خارجية ألمانيا ويهرمان إلى رئيسه ريبنتروب حيث عارض بقوة تقديم أية مساعدة فعالة إلى حركة التحرر العربية، لأن ذلك سيسبب المشاكل في العلاقات مع حكومة فيشي. وفي برقيته المرفقة بمذكرة ويهرمان، أكد السفير الألماني في باريس أبيتز أن نشر ألمانيا إعلاناً بمساعدتها لحركة التحرر العربية يتعارض برأي الأوساط الحاكمة في فيشي مع البند الثاني من اتفاق الهدنة الفرنسي ـ الألماني.

ولكن ويهرمان لم يكتف بذلك. ففي المذكرات التي رفعها أكد بالاستناد إلى تقرير السفير الألماني في أنقرة "فون بابن" أن مساندة حركة التحرر العربية ستحرم الدبلوماسية الألمانية في أنقرة حرية المناورة لأنه حينما ستحين الظروف سيتوجب تسليم تركيا جزءاً من سوريا.

وكان ويهرمان يأمل من ذلك بجعل سوريا أداة للمقايضة مع الفاشيين وحكومة أنقرة آملاً على ما يبدو بدخول تركيا الحرب إلى جانب المحور. إلا أن المستشرق المعروف والذي هو في ذات الوقت كولونيل البعثات الخاصة لدى القيادة العليا للقوات المسلحة الألمانية (ماكس فون اوبنهايم) لم يكن من أنصار هذا الرأي.

ففي المذكرة بتاريخ 22 آذار 1940 التي وجهها إلى هتلر وريبنتروب، طالبهما بالاهتمام بسوريا لأنها تحتل موقعاً وسطاً بين الشرق الأدنى واقترح الإسهام في إنشاء دولة عربية كبيرة في هذه المنطقة "سنلعب في هذه الدولة منذ البداية الدور المهيمن".

وحوالي ربيع عام 1940 نوقشت القضية السورية والعربية على نطاق واسع من قبل الدوائر الألمانية النازية فظهرت وجهتا نظر: إما تحويل العرب إلى عملة مقايضة خلال المحادثات مع إيطاليا وحكومة

فيشي وتركيا وإما تحويل البلدان العربية إلى محمية جرمانية نازية في الشرق الأدنى. علماً أن هيئة الأركان العامة النازية لدى مناقشتها لوجهة النظر الثانية كانت تميل لإخضاع هذه المحمية للسيطرة الاسمية للعائلة السعودية[1].

لكن مداخلات الأمير شكيب أرسلان لدى المسؤولين الألمان أسفرت عن رسالة بعثت إلى الحاج أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني من وزارة الخارجية الألمانية في 4 نيسان 1941 وتتضمن "استعداد ألمانيا لأن تعترف باستقلال البلدان العربية المستقلة وحق غير المستقل فيها بالاستقلال. وترجو بقاء هذه الرسالة سرية، لقد جرى الاتصال اللازم بالحكومة الإيطالية التي وافقت على مضمونها[2].

ويبدو أن إيطاليا كانت تخشى من اتفاق ألماني - عربي واستبعادها. لذا استجابت لطلب المفتي بتزويده بالمال. ودفعتها خشيتها من انفراد ألمانيا إلى تكليف السنيور Zamboni مستشار السفارة الإيطالية في برلين، بالاتصال برئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الألمانية في 10 نيسان 1941 وحثه على أن يتضمن رد سكرتير الدولة الألماني "فون فايتسزيكر" على رسالة المفتي ربط البلاد العربية المشرقية "بالنظام العالمي الجديد وإدراجها ضمن منطقة النفوذ الإيطالي في البحر المتوسط"[3].

لكن تطور الأحداث في المشرق العربي أخرجت نهائياً دول

---

(1) ج. بوندارفسكي: هزيمة الفاشية ومصير العرب. مجلة الطريق. العدد 6 - 1970 ص 139 - 140 - بيروت.

(2) زهير مارديني: ألف يوم مع أمين الحسيني. مصدر مذكور ص 1047.

(3) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 461.

المحور من أي تأثير لهما في هذه المنطقة. في 8 حزيران 1941 دخلت القوات البريطانية برفقة الوحدات الديغولية إلى سوريا ولبنان متذرعة بإفشال مخطط هتلر ووزير خارجيته فيشي دالان. وسبق ذلك تقرير قدمه Rhan إلى هتلر يشير فيه إلى "أنه ليس في سوريا ولبنان على وجه العموم حركة تحرر عربية، وانه في الصراع ضد إنكلترة ليس باستطاعة ألمانيا أن تستخدم سوى مجموعات صغيرة من الأشقياء واللصوص وقطاع الطرق"[1].

ومع ذلك لم يؤد انحسار النفوذ الألماني ـ الإيطالي في المشرق العربي إلى انحسار دعايتهما بل استمرت وتيرتها تجاه الشعوب العربية وضد السياسة الأنكلوسكسونية، وخصوصاً فيما يتعلق بقضيتي الوحدة العربية وفلسطين.

استنتاج:

وبشكل عام لم يتعد التأييد العربي للمحور نطاق المشاعر العاطفية ولم يخرج من حيز التمني بنجاح المحور قبل الحرب والتمني بانتصاره أثناء الحرب. أما المساعدات المتبادلة بين الطرفين فكانت محدودة. تجدر الإشارة أن العرب لم يكونوا على مستوى واحد من العلاقات مع دول المحور. فكانوا يفضلون ألمانيا لما لها من صفحة بيضاء عندهم. فإنها لم تحتل من قبل شبراً واحداً من أرض العرب. أما على صعيد التنافس الإيطالي ـ الفرنسي على بلاد الشام فقد كان محكوماً بعدة اعتبارات:

ـ أن إيطاليا كانت عاجزة بنيوياً من الدخول إلى حلبة الصراع

---

(1) ج. بوندارفسكي: مصدر مذكور ص 143.

الاستعماري، وحسب تعبير بسمارك، كانت مطامع إيطاليا أشبه بمطامع ابن آوى إلا أن أسنانها كانت منخورة أو أنها كانت أشبه بحيوان مفترس صغير وهزيل زاحمته في كل مكان الحيوانات الأخرى الأقوى منه.

- أن الهدف الإيطالي المباشر لم يكن بلاد الشام بل وظف كأداة ضغط على فرنسا لكي تتنازل عن تونس حيث يوجد جالية إيطالية كبيرة وتمتلك مساحات شاسعة من الأراضي.

- أن القمع الذي مارسته إيطاليا الفاشية بحق ليبيا أثار العالم العربي. في كانون الثاني 1939، خرجت في أكثر من عشرين مدينة عربية مظاهرات تحتج على نوايا إيطاليا الاستعمارية ضد ليبيا مما اضطر موسوليني إلى أن يؤكد للزعماء العرب بأنه سيعدل من مخططاته ويوقف الهجرة الإيطالية إلى طرابلس الغرب.

- ويمكن الوقوف على المشاعر المعادية للفاشية والنازية في المنطقة العربية في سياق النضالات المعادية للانتداب الفرنسي والإنكليزي عند بعض المثقفين الديمقراطيين والماركسيين والمتأثرين بالفكر الماركسي. وانخرط معظم هؤلاء في القضية المناهضة للفاشية التي ولدت عام 1937 وعقدت مؤتمرين لها في بيروت الأول في 6 و 7 أيار 1939 والثاني في كانون الأول 1942.

- أما على صعيد علاقة فرنسا بالنخب السياسية الشامية فكانت محكومة بالاعتبارات الخاصة للمجموعات السكنية في المشرق العربي. فقد أحسنت فرنسا استخدام علاقتها بالمسيحيين في هذه المنطقة. وكانت تدرك مأزق ولائهم للفاشية، لأن القائمين بهذا التوجه كانوا يعانون حالة إرباك ناتجة عن صد المفوضية الفرنسية في بيروت لمطالبهم المتعارضة مع المصلحة العليا الفرنسية، وعن

صعوبة تخليهم بسهولة عن فرنسا أمام جمهورهم وأمام إرث عميق وطويل من تاريخ الاجتماع السياسي المسيحي. فعند الضرورة تعود هذه الفئة إلى مواقعها للبحث عن خلاصها الذي تعتقده من خلال أقنيتها الثقافية والسياسية والاقتصادية. وكانت فرنسا قد حفرت وأعدت الكثير من هذه الأقنية والطرقات.

ـ وفي الوقت نفسه كانت النخب الإسلامية تواجه مأزقاً تجاه العلاقة مع إيطاليا الفاشية. فسجل هذه الدولة الأوروبية حافل بالخطط للتوسع في العالم العربي، فور تشكلها كدولة قومية في منتصف القرن التاسع عشر، وباستخدام كل فنون القمع ضد العرب الليبيين. ومع ذلك فإن التقرير الذي أعده المسؤول السياسي في المفوضية البريطانية في بيروت Furlonge يذكر أن رياض الصلح اشتكى من تصنيف الأوساط الفرنسية والبريطانية للمسلمين تحت شعار "ما تحت المحور"، وهذا ما أنكره بشدة، لكنه اعترف بأن معظم المسلمين كانوا في البدء مجندين للألمان لأنهم رغبوا في التحرر من الهيمنة الفرنسية[1] واقعاً ومع بداية الحرب العالمية الثانية اتجهت أنظار المسلمين نحو المحور وتعاون عدد كبير من النخب السياسية الشامية مع مخابراته: شكري القوتلي ـ أحمد وأنيس الداعوق ـ سامي الصلح ـ كامل مروه ـ الحاج أمين الحسيني وغيرهم[2]. لكن التعاون لم يتجاوز إطار المفاوضات الدبلوماسية إذ لم تلمس النخب العربية جدية في مواقف دول المحور.

---

(1) Foreign Office: 226 document 233 Juin 1942.

(2) أنظر الملحق رقم 4.

الفصل الرابع

مرتكزات الدعاية الفاشية
في بلاد الشام

بهدف ولوج بلاد الشام لأغراض استعمارية لجأت الفاشية الإيطالية إلى استخدام وسائل دعائية مختلفة تستهوي السكان المحليين كالصحافة والرسوم والأفلام السينمائية والراديو والاسطوانات الفونوغرافية والألعاب الرياضية وغير ذلك من أساليب التسويق والترغيب. وقد برزت بصمات الفاشية في بلاد الشام في أنماط مختلفة وعبر قنوات متعددة:

I ـ الجهاز القنصلي:

كان القناصل الطليان يقومون بدور رئيسي في الدعاية والتجسس. ولم يكونوا سوى خبراء متمرنين عارفين بأحوال البلاد التي يتولون وظائفهم فيها، من معرفة للغاتها وأديانها وتاريخها وجغرافيتها والأبعاد الحضارية للمكان من مختلف نواحيه. وكثيراً ما تحولت القنصليات الإيطالية إلى مصدر شغب حقيقي ومكان تحريض وتهويش على الوجود الفرنسي والإنكليزي في بلاد الشام إذ استخدموا ببراعة

تنامي الشعور الوطني ونضال الشاميين لنيل استقلالهم. كما استثمروا المشاحنات الداخلية وتفشي البطالة التي دفعت بالبعض للاتصال بالقناصل الطليان فزودوهم بالمال القليل ووعدوهم بالوعد الكثير. وكانت روح التهويش التي يثيرها القناصل ضد الوجود الفرنسي ـ الإنكليزي في بلاد الشام تدفع ببعض الشباب الوطني للأخذ بالشعارات الفاشية وتتبناها[1]. وكان التوغل الدعائي الفاشي في هذه المنطقة مصحوباً بالتنظيم وبالادعاءات التاريخية لإيطاليا فيها. ويذكر شاهد على هذه المرحلة اسكندر رياشي: "بعد أن أسمع موسوليني العالم نداءه (أن البحر له) لبست القنصلية الطليانية عندنا ـ الوديعة سابقاً والتي كنا لا نسمع لها صوتاً من قبل ـ ثوب الرومان أجدادها وفتحت أبوابها واسعة وكبيرة، وانقلبت إلى دار دعاية كبرى ونشاط سياسي كبير ـ وأصبح عندها وتحت أمرها كل شيء تحتاجه ـ الرجال والمال والمبادئ الفاشستية التحكمية..."[2].

وبعد احتلال إيطاليا للحبشة يستطرد رياشي "كان سيف الدوتشي قوياً في ذلك الحين... وترك المجال لقنصليته العامة في بيروت تكبر وتقوى حتى جاء وقت بعد ذلك أصبحت فيه تلك القنصلية دولة طليانية قوية ضمن الدولة الانتدابية اللبنانية المستضعفة.

وقام يومئذ ذاك التزاحم السياسي في بيروت ودمشق بين روما وباريس... وكان للطليان فيه لمدة سنة تقريباً الأولية والكلمة المسموعة..."[3].

---

(1) فريد مخلوف: إيطاليا والقضية العربية، بدون تاريخ للطبع، 790 صفحة. ص 44 ـ 45.

(2) اسكندر رياشي: مصدر مذكور ص 329.

(3) المصدر نفسه: ص 330 ـ 331.

وبعد تولي الجبهة الشعبية السلطة في باريس عام 1936 وهي تحالف (اشتراكي ـ شيوعي)، اغتنمت إيطاليا الفاشية الفرصة للقيام بأوسع دعاية في بلاد الشرق وخصوصاً في سوريا ولبنان. وقد ظنت أن الظروف تهيئ لها للقيام بثورة عارمة في تلك الدول.

وقد جاءت الأخبار وقتئذ من أعالي الجزيرة في سوريا تفيد أن القنصل الإيطالي في دمشق قد زار الحسكة مركز محافظة الجزيرة حاضاً عصاة الجزيرة على العصيان ضد الحكومة الوطنية السورية وضد الإفرنسيين قائلاً لهم: "إذا وجدتم أنفسكم في موقف حرج، فيكفي أن ترفعوا العلم الإيطالي لتضمن لكم إيطاليا الحماية"[1].

خلال هذه الفترة 1922 ـ 1939 برز لإيطاليا قناصل نشطون منهم Gauthierieو Cancellaction و Attilio decicco وكان الوجود القنصلي يغطي معظم المدن في سوريا ولبنان: دمشق ـ بيروت ـ حلب، ونائب قنصل في الاسكندرونة وطرابلس حيث تزوج الفرد سرسق شقيقة القنصل في هذه المدينة.

دور الجالية الإيطالية:

كان للجالية دور بارز في خدمة أهداف الفاشية. وفي إحصاء جرى عام 1923 من قبل المفوضية العامة للهجرة أن أعداد الإيطاليين اقل من ألف شخص يتوزعون بأكثريتهم في بيروت ودمشق وحلب وهم من أصول جنوية والبندقية. وكانت الجالية الإيطالية في دمشق تعد بمئات العائلات من تجار وأطباء ومقاولين وعمال. وفي عام

(1) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 45.

1924 سارع بعض من أبناء الجالية في المدينة للانخراط في صفوف الفاشست.

لكن في تقرير أعدته القنصلية البريطانية في بيروت عام 1938 أن الجالية الإيطالية في سوريا ولبنان يتراوح عددها بين 500 و 600 شخص معظمهم من الطبقة الوسطى والدنيا يعملون في الميكانيك وغير ذلك وهم منظمون بشكل فاشي ويتخذون لهم عدداً معيناً من الأتباع المحليين الذين يشجعونهم حتى يسيروا باستعراض في قمصان سوداء أو غير ذلك[1].

برز في الجالية أعضاء نشطون يعود لهم الفضل في إعدادها وتنظيمها على النمط الفاشي منهم: برينو اغسطين الذي أصبح رئيساً للجالية الإيطالية في بيروت، والدكتور Serra الطبيب النشط في المستشفى الإيطالي في دمشق الذي كان يقدم الخدمات مجاناً للفقراء. وكذلك المدرس Bonfante في بيروت الذي انخرط في الجهد المبذول لتفعيل دور الفاشية عدداً وفاعلية.

II ـ دور الإرساليات الكاثوليكية الإيطالية:

اتبعت إيطاليا الفاشية سلوك الغرب الاستعماري في أن يكون لها في كل طائفة دينية أو جماعة عرقية رسلها وعملاؤها. وتحت ستار مساندة القوى المعادية للانتداب الفرنسي والإنكليزي لجأت إلى إيجاد جماعة من السكان المحليين في بلاد الشام تتيح لها فرض إرادتها بواسطتهم. هذا الجهاز الواسع الذي أوجده الاستعمار لتنفيذ مخططاته لم يولد دفعة واحدة، وإنما وظفت في سبيل إعداده جهود كبيرة

---

(1) Foreign Office 871 document 21 & 15. P. 480 année 1938.

متواصلة. واتخذت جميع التدابير الآيلة إلى تكوينه وتقويته وتطويره. وكان في طليعة هذه الوسائل الإرساليات الدينية وأدواتها المعرفية من مدرسة ومستشفى وأديرة وأعمال خيرية. وكانت المدرسة بوجه الإجمال تعكس خلفيات سياسية تتمثل في إبراز نفوذ كل دولة. وكانت السيطرة على المدرسة تعني السيطرة على الشبيبة وجذبها، أي قدرة التأثير بالأجيال القادمة وتحديد أهوائها.

لم تولد الإرساليات الدينية وأدواتها المعرفية في لحظتها بل تلازمت مع تطور ما عرف بعهد الامتيازات في السلطنة العثمانية والتي بلغت أوجها في الشرق في منتصف القرن الثامن عشر. إذ مارس السلك الكهنوتي المسيحي هيمنته الحقيقية على التعليم في كل مستوياته، وكذلك على التفكير الشعبي بشقه المهم الكاثوليكي. فلقد كان للإرساليات سياستها وإعلامها التي لم تكن حتماً فرنسية، بل كان هدفها تثبيت تأثير هذه الإرساليات بشكل داعم ومستمر.

بعد الحرب العالمية الأولى عزمت روما على أن يكون لها دور هام في تقرير مصير بلاد الشام. ولم تكن الإرساليات الإيطالية سوى المطية الأولى للولوج إلى هذه المنطقة، مع العلم أن نشاطها كان يماثل زميلاتها الفرنسية قبل الحرب الأولى باستثناء فترة الحرب العثمانية ـ الإيطالية حيث توقفت عن العمل. وفي 13 نيسان 1920 كلف الأب Cane من الرهبان الدومينيكان والموجود في بيروت، ومن قبل الجمعيات التبشيرية الإيطالية، بمهمة وضع دراسة لقيام جامعة إيطالية في المدينة[1].

وبعد قيام النظام الفاشي بقيادة موسوليني في روما، كان الحرص

---

(1) Anne-Lucie-Chaigne. Op. Cité. P. 46.

على تطوير وتوسيع مجال نشاط المؤسسات الإيطالية في بلاد الشام ولا سيما في المناطق المعروفة بعدائها للانتداب الفرنسي. ففي سنة 1923 اتخذ قرار بإلغاء كل المدارس الإيطالية العلمانية على امتداد أراضي الانتداب الفرنسي وألحقت بالأبرشيات الكاثوليكية ذات الميول الإيطالية. وهذا سمح بتخفيض المصاريف المدرسية إلى مستوى متدنٍ.

وفي العام نفسه كانت دعاية رجال الدين الكاثوليك من أصل إيطالي ومنهم المبعوث البابوي Giannini في بيروت، تهدف في مجملها إلى وضع كل كاثوليك الشرق تحت تأثير روما. وقد انجذب الرهبان الإيطاليون على مختلف رتبهم الدينية في سوريا للدعاية الإيطالية. وعرف عن الأب Afrino في حلب والأب Sabatino في انطاكية عداؤهم الشديد للانتداب الفرنسي. وحسب رسالة مساعد المفوض السامي الفرنسي إلى المفوضية في بيروت أنه وصلت أموال مجهولة المصدر لبعض المطارنة الموارنة بواسطة المبعوث الفاتيكاني[1].

وما عزز من دور الإرساليات الإيطالية في منطقة الانتداب الفرنسي قرار مجلس الحلفاء بعدم إطلاق يد المفوضية الفرنسية في المشرق. فلم يعطها الحق بتقييد حرية الإرساليات الدينية الأجنبية على اختلاف جنسياتها، إذ نصت المادة العاشرة من صك الانتداب تاريخ 4 نيسان 1924 على الآتي: "تحدد سلطة الدولة المنتدبة في مراقبة البعثات الدينية في سوريا ولبنان لأجل محافظتهم على الأمن وعلى الحكم بطريقة مرضية، ولا تحصر الدولة المنتدبة مجال عمل هذه

---

(1) Idem P. 123.

البعثات بصورة من الصور، ولا تقيد أعضاءها بقيود بسبب جنسيتهم ما لم تخرج أعمالهم عن النشاط في حقل الدين"[1].

ويبدو أن الإرساليات الإيطالية قد حظيت بمعاملة خاصة في بيروت تجاوزت إطار العمل الديني إلى أمور تخدم توجه الحكومة الفاشية في روما. فقد تلقى المفوض السامي في بيروت رسالة من باريس تتضمن تعليمات مفادها إعطاء الحكومة الإيطالية ضمانات بموجب المادة العاشرة من صك الانتداب على سوريا ولبنان أي السماح لها بفتح مدارس جديدة إيطالية وباستقبال ما ترغب من الطلاب ومن كل الطوائف.

هذه الخطوة الخاصة تجاه الإيطاليين شجعت البعثة الكرملية في الاسكندرونة على رفض الخضوع للاتفاق الذي أنجز ما بين البابا وفرنسا عام 1926 والذي يحصر حل الخلافات بين البعثات التبشيرية الكاثوليكية بالمفوضية الفرنسية في بيروت. وقد أيد المدبر الرسولي Giannini هذا الرفض. وفي هذا السياق أولى موسوليني اهتماماً خاصاً في نشر الثقافة الإيطالية، فأعلن أمام مجلس الشيوخ في حزيران 1928 ما يلي: "إن نشر الثقافة الإيطالية في الخارج وسيلة مؤكدة للنفوذ الدائم والفعال"[2]. وبناء على ذلك جرى تعزيز الجمعية الثقافية (دانتي اليجري) للعب دور مماثل للاليانس الفرنسية في الشرق ولا سيما لدى فئة الشباب. وفي آذار 1929 أسست جمعية (fils du licteur) بإشراف رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية بهدف تقوية الانتماء

---

(1) وليد المعلم: سوريا 1916 ـ 1946 ـ دار طلاس للنشر والترجمة ط. 1988 دمشق، ص 575.

(2) J.L. Miege: Op. Cité. P. 138.

الوطني لأبناء الطليان في الخارج وبكل الوسائل جسدياً وأخلاقياً[1].

في ظل هذه الأجواء قامت الإرساليات الإيطالية بدعاية نشيطة متسترة وراء المظاهر الدينية ومتوارية خلف التعليم، بل إن التعليم نفسه في مدارس هذه الإرساليات هو في الواقع حث على الإعجاب بموسوليني وبنهضة إيطاليا. فليس في الكتب التي تدرس غير رسوم عديدة لموسوليني وأعماله الباهرة وتشويق بالربوع الإيطالية وبأن إيطاليا دولة كاثوليكية[2].

ويتضح المدى المتنامي للإرساليات الإيطالية في سوريا ولبنان من خلال تقرير أعدته لجنة الوحدة الاقتصادية السورية برئاسة André Lebon والسكرتير العام .G. Julien. وقد أشارت هذه اللجنة الفرنسية فيه إلى أنه: "يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الأميركيين والطليان زودوا مدارسهم ومستشفيات إرسالياتهم في سوريا ولبنان بكل الإمكانيات البشرية والمادية وبشكل ملحوظ. وتبذل الحكومة الإيطالية بشكل خاص جهوداً لتأكيد الوصاية على كبار السلك الكهنوتي في الشرق. ومنذ العام 1920 زادت مؤسساتها التعليمية والمستشفيات. وأظهرت عزمها على إقامة جامعة في رودوس ـ حيث لا يوجد إرساليات فرنسية ـ بهدف مزاحمة الجامعة الفرنسية في بيروت...

وبين عامي 1922 و1923 قامت الحكومة الإيطالية بفتح مدارس جديدة بفضل مساعدة "الرابطة الوطنية للبعثات الإيطالية في الشرق". وحسب معلومات اللجنة كانت المؤسسات التعليمية العاملة عام 1929 موزعة على الشكل التالي:

ـ الاسكندرونة: مدرسة للصبيان بإشراف الآباء الكرمليين ـ مدرسة للبنات بإشراف الأخوات الكرمليين.

---

(1) Idem. P. 135.

(2) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 40 ـ 41.

ـ كسب: دير وكنيسة ومدرسة للآباء الفرنسيسكان
ـ الشاغور: دير وكنيسة ومدرسة للآباء الفرنسيسكان
ـ حلب: ثانوية للصبيان بإشراف الآباء الفرنسيسكان
ـ طرابلس: مدرسة للصبيان بإشراف الآباء الكرمليين ومدرسة للبنات بإشراف الأخوات الكرمليين
ـ بشري: مدرسة للصبيان بإشراف الآباء الكرمليين ومدرسة للبنات بإشراف الأخوات الكرمليين
ـ اهدن: مدرسة للصبيان بإشراف الآباء الكرمليين ومدرسة للبنات بإشراف الأخوات الكرمليين
ـ بيروت: مدرسة للصبيان بإشراف الآباء الدومينيكان.

أما المؤسسات الإيطالية التي نشأت بعد عام 1920 فهي كالتالي:

ـ الاسكندرونة: شراء ارض فسيحة بهدف بناء مستشفى بإشراف الآباء الكرمليين.
ـ حلب: قيام مستشفى بإشراف راهبات Catolengo
ـ دمشق: إنشاء مستشفى ومدرسة ابتدائية للبنات بإشراف راهبات Salesiennes وكذلك مدرسة ابتدائية للصبيان بإشراف الآباء conventuels. كما كان العمل جارياً لقيام ثانوية للصبيان وكنيسة.
ـ طرابلس: قيام مستشفى بإشراف الأخوات الكرمليات فضلاً عن شراء أرض شاسعة حديثاً لتوسيع هذه المستشفى.
ـ بيروت: قيام مدرسة للبنات بإشراف salurs de l'immaculée d'Ivréa.

وفي ختام التقرير طالبت اللجنة الفرنسية بمضايقة السلك الكهنوتي الذي يعمل لخدمة أمم حسودة لفرنسا[1].

---

(1) Revue Asie Française. Fevrier 1929 N. 267 P. 66-67. Paris.

وهكذا توسع الوجود التعليمي للمدارس الإيطالية بسرعة خلال تلك الفترة بعد بروز الفاشيين على سدة الحكم في إيطاليا. وكانت قدرة الإرساليات الإيطالية شديدة على التلاميذ. إذ لا يكاد يمكث الطالب في مدارسها سنة واحدة حتى يصبح موسولينياً قالباً وغالباً. ويظهر خطر الدعاية التي يقوم بها رجال الدين الطليان "إذ عرفنا أن كثيرين من الكهنة المواطنين قد دخلوا في أحزاب محلية تابعة للحزب الفاشي. بل إن بعض هؤلاء الكهنة كان يقف خطيباً في اجتماعات عامة مشيداً بنهضة إيطاليا وحث مواطنيه على الاقتداء بها والانفضاض من حول الديمقراطية وحجته أن الديمقراطية تضم في قلبها أحزاباً يحاربها الدين"[1].

شكلت البعثة الكرملية ركناً أساسياً للدعاية الفاشية في سوريا وفي قيادة الحملة ضد فرنسا. فقد استقبلوا الطلاب مجاناً في مؤسساتهم وأغدقوا عليهم العطاءات ووضعوا صور موسوليني في الصفوف. لقد كانوا يأخذون الطلاب في رحلات منظمة حاملين شعارات الفاشست حيث يتم استعراضهم في شوارع مدينة الاسكندرونة. ولم يكن يدعى لهذه الاحتفالات أي مسؤول فرنسي.

وحسب معلوف "انخدع المسيحيون في الشرق كل الانخداع بمظاهر التقى التي يتظاهر بها الرهبان الطليان المسمون "البادريه". ولذلك يرسلون أبناءهم وبناتهم إلى مدارسهم مخدوعين بالتسهيلات المادية التي تقدمها هذه المدارس لآباء التلاميذ... ولكن لحسن الحظ أن هذا السلاح لم يكن ينفعهم إلا بين المسيحيين"[2].

وفي مكان آخر يشير معلوف "بحسب الظاهر يتبين أن هذه

(1) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 42.
(2) المصدر نفسه: ص 41.

الإرساليات كانت تتناول مخصصات كبرى. فهي تنشئ المدارس الفخمة وتؤمن لأتباعها رفاهية عالية. وتنفق الأموال عن بذخ، ثم هي لا تتناول من التلاميذ غير أجور ضئيلة تقوم بالنفقات الضرورية. وكانت تعرض على آباء التلاميذ الذين يرغبون في إدخال أولادهم في السلك الكهنوتي أن تأخذ مسألة تعليمهم وسيامتهم على عاتقها...»[1].

وكانت للإرساليات الفرنسية وسائط عديدة للتأثير على نفوس العامة، فهي تستغل حالة العوز عندهم فتقدم المساعدات المادية وذلك باسم إعانات أو "أجرة قداسات"، أما صلاتها بهذه العامة فهي عن طريق ممارسة الطقوس الدينية وإقامة الحفلات والصلوات وأحياناً عن طريق التدخل بالشؤون المحلية.

التحول النوعي في نشاط الإرساليات بعد معاهدة لاتيران:

في إطار سعي موسوليني للفوز بولاء الاكليروس الكاثوليكي في الشرق أضاف إلى وسائله الموظفة في هذا المسعى عنصراً جديداً وأساسياً للولوج إلى بلاد الشام وهو الاتفاق مع البابا. فقد تمكن الدوق من تسوية الخلاف المزمن بين إيطاليا والكرسي الرسولي، إذ كانت العلاقة متوترة بين الطرفين منذ عام 1870. فقد رفض البابا الاعتراف بمركز روما كعاصمة للحكومة الإيطالية وعند استيلاء موسوليني على السلطة حرص على تعزيز موقعه الداخلي من خلال عزمه على إنهاء الخلاف مع الفاتيكان باعتباره قوة مؤثرة على الصعد الدينية والاجتماعية والسياسية عند العالم الكاثوليكي. لذلك بادرت

---

(1) المصدر نفسه: ص 43.

الحكومة الفاشية إلى اتخاذ عدة إجراءات لخدمة المصالحة بين الطرفين بهدف جلب الكاثوليك إلى دعم التوجهات التوسعية الفاشية. وكان موسوليني قد أعلن في خطاب له أن تاريخ إيطاليا هو استمرار لتاريخ روما. وأن دورها في الرسالة المسيحية أصبح أكثر من ضرورة للعب دور الوسيط بين الشرق والغرب[1]. سبق توقيع الاتفاق مع البابا جملة إجراءات اتخذها موسوليني كبادرة منه:

- عام 1923 أدخل موسوليني إصلاحات تربوية لصالح المؤسسات التربوية الكاثوليكية.
- عام 1924 جرى إعفاء الإكليريكيين من الخدمة العسكرية.
- عام 1925 صادق مجلس النواب الإيطالي بأكثرية 259 صوتاً ضد أربعة أصوات على قانون حل الجمعيات السرية (الماسونية) خدمة للبابا[2][*].

وفي عام 1929 كانت الظروف مهيأة لعقد اتفاقية لاتيران الشهيرة بين البابا وحكومة موسوليني الفاشية حيث جرى الاعتراف بدولة الفاتيكان وبأن يكون لها منفذ على البحر وتكريس إعفاء الإكليريكيين من الخدمة العسكرية[3].

(*) وفي عام 1926 وقعت فرنسا مع الفاتيكان اتفاقاً جديداً يتعلق بالتقاليد القديمة في البلدان المشرقية بالنسبة لسوريا ولبنان.
إن المراسيم الإكرامية تظل تؤدى لممثل فرنسا في المواعيد التقليدية تبعاً للعادات المرعية. ومما تقرر أيضاً أنه في القداس الرعائي أيام الآحاد والأعياد الدينية والوطنية ترتل في المعابد ما عدا الخاصة لجالية أجنبية الأنشودة التي أولها "اللهم احفظ الجمهورية" دون أي أنشودة سواها لا تتفق مع النظام الأساسي في الدولة المنتدبة. جريدة البشير 23 كانون الأول 1926.

(1) J.L. Miege: Op. Cité. P. 131.

(2) جريدة صوت الشعب 1925. بيروت.

(3) P. Milza et S. Berstein: L'italie, la papauté, 187-1970. Op. Cité. P. 160-161.

أحرز الدوق بعقد المعاهدة مع البابا كسباً كبيراً قال فيه أحد المؤرخين الإنكليز: "إن البابا أضفى على الحكومة الفاشية رونقاً وبهاءً ودعم بقاءها واستمرارها بصورة لم يكن في استطاعة أي حاكم آخر أن يأتي بمثلها. ولا شك أن بقاء دكتاتورية موسوليني أكثر من إحدى وعشرين سنة كان جانب كبير من الفضل فيه راجعاً إلى نجاحه في مسايرة الحبر الأعظم"[1].

أما فرنسا فقد وجدت في المعاهدة خطورة على وجودها في بلاد الشام إذ كان يخيفها انقسام الكاثوليك في هذه المنطقة بينها وبين إيطاليا الفاشية، ولا سيما بعدما راحت الصحف الإيطالية تشير بكلمات مبطنة بأن إيطاليا هي القوة الكبرى الوحيدة كاثوليكياً في العالم[2]. كما أخذت تطالب بجعل كل الطوائف الكاثوليكية الشرقية تحت الحماية الإيطالية. وحسب الصحف الكاثوليكية أن حقوق إيطاليا في الانتداب على بلدان المشرق يعود لهالتها الدينية باعتبارها مركزاً رئيسياً للديانة الكاثوليكية في روما. ويلاحظ في هذه الفترة أن بعض قرارات البابا المتعلقة بكاثوليك الشرق كانت تخدم التوجهات الفاشية في هذه المنطقة. فقد استبدل الجزويت الفرنسيين في جامعة القديس يوسف في بيروت بالجزويت الإيطاليين المرتبطين بالفاشية. ومن أجواء اتفاقية لاتران بادرت حكومة موسوليني للقيام بنشاطات في فلسطين اعتماداً على الكنيسة الكاثوليكية فيها والتي تمتلك مؤسسات دينية وثقافية واسعة في الأراضي المقدسة. ترافق ذلك مع ما أشارت إليه الصحف الإيطالية من فشل السياسة البريطانية في هذا البلد. وقد

---

(1) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي: مصدر مذكور، ص 547.

(2) E. Rabbath: Op. Cité. P. 366.

طالبت صحيفتا terers, Reste delcarline في عدديهما الصادرين في 30 آب 1929 بتخلي بريطانيا عن الانتداب على فلسطين ومنحه لإيطاليا[1].

شكل الدعم الكاثوليكي المعنوي وإلى حد ما المادي للفاشست انعكاساً سلبياً على نشاط الإرساليات الكاثوليكية في العالم، فانجرفت في تغليب المصلحة الوطنية على حساب رسالتهم الدينية. وقد استدعى ذلك تدخل البابا Pie XI لتوجيه ملامة أكثر من مرة للإرساليات الفرنسية لقيامها بدعاية وطنية أكثر منها كاثوليكية[2]. واغتنم البابا فرصة اجتماع ممثلي الأبرشيات للإشارة إلى هذا المنحى بالقول: "الشعور الوطني بالنسبة للسلوك الكهنوتي ما هو إلا مصيبة ولعنة"[3].

بالطبع لم تكن فرنسا في وارد أن تتساوى مع إيطاليا في الشرق الذي وجدت فيه بفضل صراع دبلوماسيتها وحروبها في المتوسط زهاء أربعة قرون كاملة. وهذا يعني أن أبواب التنافس ستبقى مشرعة على كل الاحتمالات. إذن لم يكن اتفاق لاتران سوى اندفاعة جديدة لإيطاليا للولوج أكثر في بلاد الشام.

في مطلع عام 1930 طرحت مسألة تعميم اللغة الإيطالية في سوريا ولبنان. وأثارت جريدة Giornal d'Itali مسألة الطلبة السوريين الذين يتابعون دراساتهم في المؤسسات التربوية الإيطالية الابتدائية ويضطرون لمتابعة دراساتهم العليا في المدارس الفرنسية. وهذا ما يؤدي إلى نسيانهم اللغة الإيطالية. لذلك بادرت الحكومة الإيطالية إلى

---

(1) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 454.

(2) Revue Asie Française: Mars 1929. P. 116.

(3) Rabbath-E. Op. Cité. P. 375.

حل المسألة عبر إعطاء منح دراسية للطلاب السوريين لمتابعة الدراسة في روما إلى جانب تسهيلات أخرى[1]. وشجعت هذه المبادرة على ازدياد أعداد الطلاب المسجلين في المدارس الإيطالية في لبنان وحسب إحصاءات عام 1931 استقبلت المدارس الكرملية في طرابلس 1136 طالباً منهم 100 طالب مسلم. وكانت نسبة الطالبات المسلمات في مدرسة البنات 50 طالبة من أصل 140 طالبة. كما لوحظ زيادة أعداد الطلبة في المدرسة الكرملية في قرية بشري المارونية على حساب المدرسة المارونية فيها. فقد تسجل في الأولى 150 طالباً من البنين و 120 طالبة من البنات. بالمقابل انتسب إلى المدرسة المارونية 60 طالباً من الصبيان و 40 طالبة من الإناث[2].

ويعزى الإقبال على التسجيل في المدارس الإيطالية لعاملين:

- قيام جمعية Dante Alighieri بجمع الكتب من الناشرين وتكليف القنصلية بتوزيعهم على الطالب السوريين مجاناً.
- إلزام الجالية الإيطالية في بلاد الشام بتسجيل أولادهم في المدارس الإيطالية.

ويشير رئيس جامعة القديس يوسف في بيروت أن أحد طلابه من التابعية الإيطالية قرر ترك ثانويته الفرنسية للالتحاق بثانوية إيطالية وذلك بعد عودته من العطلة الصيفية في تشرين الأول.

في هذه المرحلة قررت الحكومة الإيطالية حصر كل النشاطات المدرسية في لبنان بمؤسسة وحيدة لتخفيف الأعباء المادية. فيما أعاد موسوليني فكرة تكليف البعثة الدينية الإيطالية بمهمة قيام جامعة على غرار الجامعة اليسوعية.

---

(1) Anne-Lucie-Chaigne: Op. Cité. P. 47.

(2) Idem. P. 44-45.

وفي عام 1931 أصيبت السياسة الإيطالية وكذلك مؤسساتها في بلاد الشام بانتكاسة بسبب دعوة المسلمين مقاطعة المؤسسات الإيطالية احتجاجاً على مقتل القائد الليبي عمر المختار على يد الفاشيين الطليان. وكذلك نتيجة الفتور في العلاقات بين البابا والفاشست، إذ تخوف هؤلاء من قيام البابا بإحياء حزب الشعب الكاثوليكي القديم بشكل هيئة اجتماعية لأجل تقديم المساعدة الأدبية للعمال، وهي الهيئة التي أشار إليها البابا في منشوره الذي تكلم فيه عن رأس المال والعمل[1].

لكن سرعان ما تجاوزت الحكومة الفاشية تدهور سياستها في الشرق. ففي العام 1933 شيد المستشفى الإيطالي الجديد في طرابلس على نفقة الحكومة الإيطالية وتتألف من أربع طبقات محاطة بجنائن. حضر حفل التدشين مندوب المفوضية العليا الفرنسية في طرابلس والقناصل والرؤساء الروحيون ومدراء الشركات والمعامل ونواب الشمال وتلامذة المدارس الإيطالية وكذلك وزير الصحة والمعارف الإيطالي السنيور باريني الذي أوفدته حكومته خصيصاً لترؤس حفلات تدشين المؤسسات الجديدة التي أنشئت في لبنان[2]. وفي العام نفسه قدمت إلى بيروت بعثة إيطالية لدرس الآثار في سورية ولبنان واتخذت مقراً لها في فندق رويال الجديد.

وفي عام 1934 أعيد تنشيط 20 مدرسة إيطالية في بلاد سوريا. وفي تشرين الأول افتتح التسجيل بالمدرسة الجديدة التجارية للصبيان في منطقة الصالحية في دمشق بإشراف مدرسين عرب وإيطاليين. وتولوا إعطاء الدروس باللغات العربية والإيطالية والفرنسية وذلك في

---

(1) جريدة البشير: 3 أيار 1931.

(2) جريدة لسان الحال: 4 تشرين الثاني 1933.

قوانين التجارة ولا سيما المتعلقة بالقضايا السورية. كما جرى فيها تعلم الضرب على الآلة الكاتبة وكل المواد المطلوبة للمهنة التجارية والصيرفية. واشترط للانتساب لهذه المدرسة كل من يحمل إفادة مدرسية ابتدائية. كذلك فتحت المدرسة صفوفاً ليلية لتعليم اللغة الإيطالية للطلاب البالغين والمتميزين بأدائهم. سمح لكل المنتسبين للمدرسة بالانتساب لنادي الفاشست في بيروت. وجرى منح المتفوقين آخر السنة جوائز منها السفر إلى إيطاليا. كما استغلت المدرسة لعقد ندوات تتناول الأدب الإيطالي الحديث والمبادئ الفاشية[1].

رغم كل الجهد فإن المدارس الإيطالية بقيت قاصرة على منافسة المدارس الفرنسية التي أرست قواعدها في بلاد الشام منذ زمن بعيد. ومع ذلك فإن القلق انتاب المفوضية الفرنسية في بيروت من النشاط الفاشي في الشرق. وقد عبر مصدر عنها بالقول: "نأسف لأن إيطاليا تجهل بأن سوريا حكر للنفوذ الفرنسي"[2]. وقد حمل الفرنسيون المسؤولية إلى المبعوث البابوي Giannini من الجنسية الإيطالية والذي شغل المنصب عام 1925 إذ اتهم بتعاطفه مع البعثات التبشيرية الإيطالية وذلك ما اعتبره اليسوعيون انتكاسة للنفوذ الفرنسي في بلاد الشام. وبعد ذلك بستة أشهر جرى نقله إلى بلد آخر[3]، وكانت المصلحة الفرنسية ومصالح الآباء اليسوعيين قد تلاقت في هذه المنطقة. فقد أمنت المفوضية الفرنسية كل الدعم لجامعة القديس يوسف في بيروت كي تستطيع مواجهة تطور الجامعة الأميركية التي

---

(1) voir: Revue: "Oriente Moderno" Anno XIV en 1934 P. 474-475 et 532.

(2) Anne-Lucie-Chaigne: Op. Cité. P 44.

(3) ستيفن هامسلي لونفريغ: مصدر مذكور ص 26.

تساندها واشنطن. وكذلك لتأمين هيمنة اليسوعيين على التعليم الثانوي في جميع مدارسه.

وابتداءً من العام 1936 لم تعبأ روما الفاشية بالقلق الفرنسي بل سرعان ما عمدت إلى الإكثار من عدد مدارسها في سوريا ولبنان مما ترتب عليه في بعض الأحيان، زيادة في عدد المنتسبين إليها على الشكل التالي:

السنة	مجموع عدد المدارس	مجموع الطلاب المنتسبين
1936	12	1525
1937	16	2570
1938	28	1361

وكانت الحوافز لدفع الأهالي لتسجيل أبنائهم في المدارس الإيطالية[1] متعددة. وحسب الأرشيف البريطاني استقبلت هذه المدارس الطلاب مجاناً أو باشتراك زهيد سواء في القسم النهاري أو الليلي[2]. إلى جانب توزيع الكتب مجاناً والتي تضمنت بشكل أساسي تمجيد الفكر الفاشي وموسوليني.

وخلاصة القول فإن تبيان المدى المؤثر للنفوذ الإيطالي الفاشي في بلاد الشام من خلال البعثات التبشيرية الكاثوليكية يمكن الوقوف عليه في التقرير الذي أعده المراسل الخاص لجريدة الديلي تلغراف

---

(1) Ministère des Affaires étrangères. Rapport à la societé des nations sur la Syrie et Liban, en 1936. P.151, en 937 P. 237, en 1938 P. 59. Paris 1937, 1938, 1939.

(2) Foreign Office 371 doct 21915 Année 1938.

أرنست ماين عام 1937 الذي قال: "إن إيطاليا تنفق مبالغ جسيمة خصوصاً في فلسطين على المستشفيات والمدارس وتقدم في الأولى للعرب معاملة مجانية كأفضل ما يقدمه الإنكليز في مستشفياتهم. كما أن التعليم في مدارسها أفضل منه في مدارس الحكومة المحلية. وهو يماثل ويزاحم التعليم في معاهد دولية عظيمة كالجامعة الأميركية في بيروت. وهذه المدارس والمستشفيات الإيطالية مراكز فعالة لتحبب إيطاليا إلى الناس"[1].

III ـ دور الصحافة والإذاعة:

كانت الصحف ذات التوجه الاستعماري عديدة في أوروبا وفي العالم العربي. وكان للصحافة تأثير كبير في الأوساط العربية ولا سيما التي تظهر بمظهر وطني. وقد تنبه الفاشست إلى ما للصحافة من نفوذ، فراحوا يسعون لاستمالتها بشتى الطرق وفي طليعتها المال. وقد استغلوا الظروف الصعبة التي كانت تواجهها الصحف في بلاد الشام. إذ إن بعضها كان يعيش حالة عسر وضنك بسبب تضخم الإنتاج الصحفي ومردودها المالي حتى يأتي وجودها مرتهناً بتلقي مساعدات مالية عن أي طريق أتت دون اعتبار لهدف معين أو مبدأ حزبي واضح. وقد توفق الفاشست بسهولة بنشر ما يريدون بواسطة هذه الصحف.

وكانت القنصليات الإيطالية في بلاد الشام توزع على الصحف نشرات مطبوعة على ورق ثمين مصقول جداً. وهذه النشرات تتضمن رسوم الجوامع والمدارس التي أنشأتها إيطاليا في طرابلس الغرب[2].

---

(1) جريدة لسان الحال 9 آذار 1937.

(2) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 53 ـ 54.

وحسب الأرشيف البريطاني واعتماداً على مصدر موثوق جداً أن نحواً من 10 صحف محلية في سوريا ولبنان تحصل على مساعدة بنحو 4000 فرنك سنوياً لكل واحدة. كذلك منح القنصل الإيطالي مساعدات تصل إلى 6000 فرنك لكل من صحيفتين لبنانيتين لهما علاقة وثيقة بحزب ديني، فضلاً عن توزيع مبالغ من المال على صحف لا يعترضون على اتجاهاتها مقابل نشر دعاية لشركات إيطالية[1].

وقد بلغت الدعاية الفاشية ذروتها بعد عام 1937، وخاصة في أعقاب توقيع الميثاق الثلاثي بين برلين وروما وطوكيو "إذ صارت صحف كثيرة تقبض راتباً شهرياً من القنصليات الإيطالية، بل أن بعض هذه الصحف أصبحت إيطالية مائة بالمائة وكانت تروج الدعاية لإيطاليا وللحزب الفاشي"[2].

وفي إبان الحرب الأهلية الإسبانية دعت القنصلية الإيطالية في سوريا بعض أصحاب الصحف للقيام برحلة إلى مراكش فروما فإسبانيا على حسابها. وقد تجاوب فريق مع الدعوة وسافر البعض إلى هذه الدول وعاد منها داعية لإيطاليا منهم الشيخ يوسف الخازن الذي سيتولى فيما بعد الإشراف على إذاعة باري[3].

ولم ينس الإيطاليون تأثير المناظر السينمائية في عقول المشاهدين وكانت الأفلام الإيطالية تعرض مجاناً في كل من دمشق وبيروت. وباستثناء الأفلام المخصصة للأطفال فكانت الأخرى ذات اتجاه

---

(1) Foreign Office 371 doct 21915 Année 1938.

(2) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 54.

(3) الشيخ يوسف الخازن: الدولة اليهودية في فلسطين. تقديم وتعريب وتعليق د. غسان الخازن، بيروت 1987 ـ دار مختارات ص10.

وطني فاشي: تمجيد الفكر الفاشي وموسوليني، التوافق بين الفاتيكان والدوق، المقارنة بين النظام القديم والجديد، ومنها عرض مناظر للجنود الإيطاليين وهم سائرون في الشوارع بانتظام مدهش للعقول الشرقية، وإنزال مدرعاتهم الكبرى إلى البحر وهلم جراً من الأدلة على عظمة إيطاليا وأهميتها[1]. لكن المفوضية الفرنسية في بيروت التي ضاقت ذرعاً بالدعاية الإيطالية اتخذت قراراً بالسماح بمشاهدة هذه الأفلام في لقاء خاص محلي وتحديداً وحصراً بأبناء الجالية الإيطالية[2].

وبعد تعزيز التعاون بين دول المحور راحت الدعاية الفاشية تقلد زميلتها النازية بإذاعة نشرات دورية مطبوعة على آلات طباعة خاصة واردة من روما وبرلين.

دور إذاعة باري:

الراديو في مقدمة الوسائل التي لجأت إليها الدعاية الفاشية للتأثير في نفوس العرب. وعن طريق الراديو بث الفاشست دعايتهم مستثمرين حوادث المواجهة بين المستعمرين وسكان بلاد الشام. ولم يتركوا وسيلة من وسائل الإغراء والتضليل إلا واعتمدوها محاولين بث الشغب والاضطرابات واستثمار الحركات الوطنية ووضعها لخدمة مخططاتهم السياسية.

عام 1934 أنشئت إذاعة عربية في مدينة باري الإيطالية، بقرار

---

(1) جريدة لسان الحال: 9 آذار 1937.

(2) Anne-Lucie-Chaigne: Op. Cité. P 53.

من الكونت شيانو الذي كان مديراً لمصلحة الدعاية آنذاك. وبدأت ببرامج تذاع ثلاث مرات في الأسبوع، ثم زادت مدة الإرسال حتى أصبحت يومية ولمدة عشرين دقيقة. وزيدت المدة في ما بعد حتى بلغت 75 دقيقة سنة 1938. ركزت إذاعة باري باللغة العربية على دعوة سكان بلاد الشام للثورة ضد الإنكليز والفرنسيين[1]، وعلى تمجيد قوة إيطاليا ونظامها السياسي، والإشادة بالحضارة العربية الإسلامية، وتنمية الشعور بالاعتزاز القومي لدى المستمع العربي وتأييد المطالب الوطنية في مصر وفلسطين وسوريا والمغرب العربي...

وكانت إذاعة باري تنتهز كل مناسبة دينية أو وطنية لدى العرب لتدعوهم إلى الاتحاد والسير على طريق التقدم لاستعادة ماضيهم المجيد ـ وتشيد، في هذه المناسبات، بالحركة القومية العربية الرامية إلى وحدة أقطار المشرق العربي. وتربط في تعليقاتها السياسية بين نضال عرب المشرق وعرب المغرب، وتؤكد على دور إيطاليا في مساعدة العرب كافة على تحقيق أهدافهم القومية... وأشادت بنضال شعب فلسطين في مقاومته لبريطانيا وربيبتها الصهيونية[2]. كما رددت المحطة في بثها الإذاعي شعارات مثل: الأحباش يتهافتون على إعلان خضوعهم للسلطة الإيطالية... الطرابلسيون يتسابقون على تسجيل تطوعهم في الجيش الإيطالي... الإنكليز مغتصبو مصر وناهبو خيراتها ومضطهدو رجالها... عواطف موسوليني نحو الإسلام... متانة المحور وقوته.. الخ[3]. وقد برر راديو باري ممارسات إيطاليا العدائية ضد

---

(1) Revue Internationale Communiste. Op. Cité. P. 1161.

(2) علي المحافظة: مصدر مذكور ص 453.

(3) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 63.

بعض البلدان العربية بالقول أنها لا تحارب العرب وإنما تحارب إنكلترة وفرنسا في البلاد العربية.

وفي عام 1936 احتجت بريطانيا بالطرق الدبلوماسية لدى إيطاليا على ما تبثه إذاعة باري من تحريض لشعوب فلسطين والهند ضدها. هذا ما صرح به رئيس الوزراء إيدن في مجلس العموم[1]. أما جريدة "الديلي تلغراف" فقد كتبت رسالة لمندوبها "أرنست ماين" يقول فيها: "إن الإنسان يرى آثار الدعاية الإيطالية في كل مكان في الشرق الأدنى. وفي مقدمة ذلك إذاعات الراديو باللغة العربية من إيطاليا، فهي تتابع بعناية في البلدان العربية وليس في ما تستطيع فرنسا وبريطانيا تقديمه ما ينافس البرامج الإيطالية. وهذه لا تكتفي بالتغلب على المراقبة المحلية بل تحافظ على موعدها بكل دقة وتضرب دائماً على الوتر الحساس"[2].

كان لإذاعة باري تأثير كبير في سير الأحداث في بلاد الشام لأن تأسيسها تزامن مع فترة كانت هذه المنطقة تغلي بالأحداث منها الانتفاضة المسلحة في فلسطين. وكانت المعارضة الوطنية في كل من سوريا ولبنان ومصر قد قطعت أشواطاً في إزعاج الانتدابين الفرنسي والبريطاني. في حين شهد العراق قيام أول انقلاب عسكري (بكر صدقي) معطياً إشارة مبكرة للدور المتعاظم الذي ستقوم به المؤسسة العسكرية الناشئة في حياة المجتمعات العربية.

---

(1) Revue Asie Française. Juillet et Août 1936. P. 234.

(2) جريدة لسان الحال، 9 آذار 1937.

دور الشيخ يوسف الخازن في إذاعة باري:

ولد الشيخ يوسف الخازن في قرية سهيلة من أعمال كسروان في منطقة جبل لبنان عام 1871. في أواخر القرن التاسع عشر رحل إلى مصر وعمل في جريدة الوطن، ثم ما لبث أن أسس مع داود بركات 1896 جريدة الأخبار، لكنها لم تعش طويلاً فأنشأ عوضاً عنها مجلة الخزانة. وفي عام 1902 أسس جريدة بريد الأحد. في منتصف الحرب العالمية الأولى ارتحل إلى فرنسا وعمل في جريدة le temps الفرنسية. وفي عام 1919 وضع الشيخ كتابه "L'Etat Juif en Palestine" الذي تناول فيه أطماع الحركة الصهيونية التي لا سقف لها. "ومن جهة أخرى، لا يمكن أن يكون رسم حدود الدولة الجديدة ـ وهذا بين الأسباب ـ إلا اعتباطاً ويتجاوب بشكل تقديري والحاجات الاقتصادية الأولى، دون أن يكون في وسعه تلبية تطلعات الصهاينة البعيدة المدى... لا يمكن والحالة هذه إيقاف مثل هذه الحركة "التوسعية" متى سالت شهيتها في منتصف الطريق"[1].

وفي مكان آخر من الكتاب يقول الشيخ الخازن: "نلاحظ أن المنظمات الصهيونية لا تكتفي، منذ الآن، باستعمار فلسطين بل هي تدخل سوريا وشبه جزيرة سيناء في إطار مشاريعها... هذا وسيكون الصراع مع التوسعية الصهيونية صعباً وغير خال من المفاجآت"[2].

عاد الشيخ الخازن إلى لبنان وانتخب نائباً عن جبل لبنان لثلاث دورات انتخابية متتالية 1922 و 1925 و 1929. ولقد أدى خلافه

---

(1) Youssef ElKhazen: L'Etat juif en palestine. Sans date - imp. Du palais. Paris p. 8.

(2) Idem. P. 12.

مع حاكم لبنان الفرنسي ليون كيلا إلى بداية نسج علاقات وثيقة في أواسط الثلاثينيات مع إيطاليا الفاشية. سنة 1938 قام برحلة إلى روما وإسبانيا الفرنكوية وقابل فيها أركان الدولتين. استقر أخيراً في مدينة باري الإيطالية حيث تابع نشاطه السياسي حيث تولت إذاعتها العربية بثّ أحاديث سياسية له بعنوان (حديث الجمعة). وقد حذر فيها العرب من انتصار الحلفاء الذين نكبوهم في الحرب العالمية الأولى بوعد بلفور فيقول: "ينكر العدل والعقل ذاك التصريح لما فيه من الاعتداء الجلي الواضح على قوم هادئين آمنين ما ارتكبوا إثماً ولا أتوا أذى فجاءت السياسة البريطانية تنتزع منهم دياراً يتوارثونها خلفاً عن سلف منذ ألف وثلاث مائة سنة فسمدوها بفتات السواعد وعرق الجبين وأودعوها أعز ما لديهم في هذه الدنيا"[1].

وفي مداخلة من إذاعة باري يطالب الشيخ الخازن العرب تحديد مواقفهم من أطراف الحرب العالمية الثانية فيقول "وغني عن البيان أنه إذا كانت مصلحة الصهيونيين في الوقوف في هذا الجانب فقد تعين على العرب الوقوف في الجانب الآخر...

إن فوز السياسة البريطانية يحرم فلسطين استقلالها ويترك مصر وفلسطين والعراق وسوريا ولبنان طعمة للأنجلوسكسونيين ريثما يتيسر لهم ابتلاع سائر البلاد العربية الواحدة تلو الأخرى، ويقضي على تلك الأمنية التي نشدها شهداؤنا على أعواد المشانق وأبطالنا في ميادين الوغى، رحمهم الله جميعاً وجعل دماءهم الزكية خير مرتكز لصرح الوحدة العربية"[2].

إن المدى من التأثير الذي بلغته الدعاية الفاشية والنازية في بلاد

---

(1) الشيخ يوسف الخازن: مصدر مذكور ص 113.

(2) المصدر نفسه: ص 119.

الشام عشية الحرب العالمية الثانية استدعى استنفار مناصري الحلفاء في هذه المنطقة لشن هجوم دعائي معاكس في الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمخصصة للعالم العربي كإذاعة الشرق في بيروت التي خصصت وقتاً كل أسبوع لأحد أعضاء العصبة المناهضة للفاشية قدري قلعجي لفضح أهداف الفاشية، فيما تضمن أحد الكراسات باللغة العربية تبريراً لسياسة الحلفاء تجاه الوحدة العربية بعد الحرب العالمية الأولى كالقول: "الحلفاء لم يمنعوا الوحدة ولكنهم استفادوا من عدم نضوجها لإبقاء الحالة على ما هي عليه اليوم.

إذن فمن الخطأ العظيم أن تلقى كل مسؤولية الحوادث على عواتق الحلفاء، بل إن الوضعية نفسها كانت تفرض مثل تلك الحلول"[1].

بعد طرد قوات فيشي من سوريا ولبنان حزيران 1941، لم تعد الحملة المعادية للفاشية مبعثها الوعي الوطني عند مناهضي الانتداب الفرنسي بل شاركت فيها القوى المرتبطة بهذا الانتداب تنفيذاً لمخططه الذي كان في صراع ضد الفاشية والنازية. لذلك جاء الهجوم عليهما من منطلق تنافس استعماري أكثر مما هو منطق مبدئي معادٍ لهما.

IV ـ دور بنك دي روما:

بعد فشل روما في الحصول على مستعمرات لها في مؤتمر فرساي آثر حكامها الحصول على امتيازات تجارية بدلاً من الحصول على مكاسب إقليمية. وكان الرأسمال الإيطالي ضئيلاً جداً في بلاد

(1) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 77 و 78.

الشام قياساً على التوظيفات الرأسمالية الفرنسية أو الإنكليزية سواء أكان الأمر يتعلق بما قبل الحرب العالمية الأولى أو بالمرحلة الانتدابية. ويمكن اعتبار (بنك دي روما) أهم مؤسسة تمثل هذا الرأسمال.

باشرت هذه المؤسسة أعمالها في بلاد الشام عام 1919، كفرع للشركة الأم في روما، إذ جرى تأسيس ثلاثة فروع لها في بيروت، حيث تولى إدارته Michaka وكذلك في دمشق وحلب. ثم تتالى قيام فروع أخرى في كل من حمص واللاذقية وطرابلس وحماه. ويلاحظ أن تواجد هذه الفروع كان في مدن تناصب الانتداب الفرنسي العداء. وشكل ذلك مصدر قلق للسلطات الفرنسية منذ العشرينات إذ شككت في احتمال تأثيره على النشاط الإسلامي في الشرق ضد الوجود الفرنسي فيه، وكذلك الأمر في نشاطه المالي السري ضد المصالح الفرنسية. فقد وزع أرباحاً لأسهمه منذ عام 1920 بمعدل 9% وفي عام 1921 بمعدل 6% ولا شيء عن عامي 1922 و 1923، ثم 5% لعام 1924 و 6% عن أربع سنوات انتهت في عام 1930[1].

وحسب الأرشيف الإنكليزي أن نوعاً من الدعاية الفاشية المؤثرة أجراها (بنك دي روما) عبر تسهيل معاملات التجار وأصحاب الأملاك الراغبين في الرهان ويمكن تبريرها بأكثر من اعتبارات تجارية صرفة[2].

لم تستطع المفوضية الفرنسية في المشرق لجم نشاط (بنك دي روما) ولا سيما فرع طرابلس الشام الذي تأسس عام 1926 والذي

---

(1) بدر الدين السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا 1850 ـ 1958. إصدار دار الجماهير دمشق 1967 ص 219.

(2) Foreign Office 371 doct 21915. Année 1938.

عهد بإدارته إلى livadiotti، فقد ارتفعت توظيفاته، ونجح في أن يجعل منه مؤسسة مشهورة بفضل التسهيلات الكبيرة من التقديمات إلى زبائنه. وهكذا تحولت فروع (بنك دي روما) في لبنان وسوريا المنافس القوي للرأسمال الفرنسي.

ويبدو أن رقم أعمال هذا البنك لم تكن على جانب كبير من الأهمية، وهذا طبيعي بالنسبة إلى مزاولة نشاطه في منطقة تتقاسمها الاحتكارات الفرنسية، بتشجيع ومساعدة السلطات ذاتها، لذلك كان يستعمل مختلف الطرق لتشجيع الآخرين على التعامل معه. فهو يقول في إعلان له: "إنه البنك الذي يملك أكبر رأسمال بين جميع الشركات المالية الموجودة في بلاد الانتداب، وهو يثابر على تشجيع الطبقة المتوسطة التي ما زالت تتعاطى الأعمال معه. لذلك قرر إجراء تسهيلات لهذه الطبقة تمكنها من السحب من ودائعها وقرر إبقاء الفائدة 3%".

ويلاحظ أن هذا البنك كغيره من المؤسسات المالية التجارية الأجنبية كان بمنأى من مضايقات المفوضية الفرنسية في المشرق استناداً إلى المادة 11 من نظام الانتداب التي تنص: "على الدولة المنتدبة أن تعمل على ألا تتخذ أي تدابير، في سوريا ولبنان من شأنه أن تجعل رعايا وشركات وجمعيات دولة من دول عصبة الأمم في وضع أدنى من وضع رعاياها الخاصين، وشركاتها وجمعياتها، أو رعايا وشركات وجمعيات أية دولة أجنبية أخرى، سواء في ميدان الضرائب والتجارة أو في مجال ممارسة الصناعة والحرف والنقل البحري، ومعاملة الناقلين بحراً أو براً..."[1].

---

(1) بدر الدين السباعي: مصدر مذكور ص 219.

وقد انخرط بنك دي روما في الحملة الفاشية التي تستهدف تعزيز اللغة الإيطالية في سوريا ولبنان. ولهذا كانت كل معاملاته مع زبائنه بهذه اللغة رغم المصاعب التي أنتجتها. في 17 تشرين الثاني 1933 أوردت جريدة "النهار" "هل من انتداب جديد لإيطاليا الفاشية علينا حتى يريد بنك دي روما أن يجعل من لغة (دانتي) لغة رسمية في معاملاته المالية مع تجارنا؟ هذا ما سألنا عنه أحد التجار المعروفين في بيروت فدهشنا لسؤاله وقال:... منذ أيام وصلني رسالة مطبوعة بالإيطالية من بنك دي روما فأعدتها إليه وقلت "للقواص": إنني أجهل اللغة الإيطالية وإذا كان البنك يريد أن يخاطبني فما عليه إلا أن يفعل باللغة العربية لغة بلادي أو على الأقل اللغة الفرنسية المعتبرة لغة رسمية. فعاد "القواص" من حيث أتى، ثم لم يلبث أن رجع إلي يقول أن أترجم مضمون هذه الورقة... وعند مراجعة المدير أصر على مخاطبتي باللغة الإيطالية..."[1].

وبعد أيام تشير جريدة النهار إلى حادثة مشابهة مع أحد زبائن البنك وذلك بعنوان في إحدى صفحاتها الداخلية "من أساليب الدعاية الفاشستية في لبنان؟ حادثة جديدة من بنكو دي روما ـ هل هناك خطة مرسومة؟".

وفي عام 1934 أعلن بنك دي روما في سوريا عن استعداده لقبول الاكتتاب للأسهم المالية التي ستصدرها الحكومة الإيطالية. وهي أسهم تستهلك في 9 سنوات وتعطي فائدة قدرها 4%. وفي السنوات الخمس الأولى يجري عليها سحب جوائز كل عام مرتين، ذات قيمة مغرية[2].

---

(1) جريدة النهار: 17 تشرين الثاني 1933.

(2) بدر الدين السباعي: مصدر مذكور ص 219.

وكانت إيطاليا بعد الحرب الأولى حريصة على إعادة النشاط لتجارتها في بلاد الشام. في آب 1922 مولت المؤسسة الاستعمارية بالتعاون مع المؤسسة الشرقية رحلة تجارية إلى المشرق. وفي عام 1928 أسست غرفة التجارة الإيطالية الشرقية في روما بهدف تطوير التبادل التجاري بين إيطاليا والشرق. وقد تنوعت نشاطات هذه الغرفة بشكل فاعل ونشط منها: خدمات إعلامية ـ إيجاد مكاتب للتصدير ـ تنظيم معارض للمنتوجات الشرقية في مدينة باري وتمركز يد عاملة إيطالية في الشرق[1]. ومنذ العام 1930 تقرر إقامة معرض باري بشكل دوري كل سنة وفي شهر أيلول. وأعقب ذلك ولادة غرفة تجارة إيطاليا في بيروت، كإحدى المؤسسات الفاشية في الشرق، بهدف حماية وتطوير المؤسسات التجارية الإيطالية في هذه المنطقة. كذلك قيام عدد من تجار بيروت وأصحاب المعامل بالسفر إلى ترستا لزيارة المعرض العام الذي أقامته الحكومة الإيطالية. وقد شحن أصحاب المعامل بضائعهم إلى هناك[2].

وفي 27 آذار 1933 أعلن المستشار الاقتصادي والإداري لغرفة تجارة إيطاليا في الشرق Interbo عن زيادة في الرسائل والطلبات بين عامي 1931 و1932 من 5,577 إلى 13,876 رسالة[3]. وفي عام 1937 أنشئت غرفة التجارة السورية ـ الإيطالية في حلب.

وكانت المرافئ الساحلية السورية تستخدم من قبل خدمات منظمة تابعة للخطوط الملاحية الغربية ومنها شركتان إيطاليتان Lioyd triestino والشركة الإيطالية للملاحة البحرية Societa italiana di servizi

---

(1) Anne-Lucie-Chaigne. Op. Cité. P. 40.

(2) جريدة لسان الحال: 12 نيسان 1934.

(3) Revue "Oriente Moderno" Italie. Anno XIII en 1933. P. 185.

وقد سلكت الشركة الملاحية الأولى خطاً بحرياً martimi (stomar) من ترست ـ البندقية ـ بيروت ومن ثم إلى موانئ الساحل الشمالي للقسطنطينية. وفي الإياب ينطلق الخط من بيروت ـ الإسكندرية ـ ترست.

أما الشركة الثانية فكانت تربط جنوى بميناء بيروت.

وكانت الشركتان مدعومتين من الحكومة الإيطالية كي تستطيعا الدخول في المنافسة القاسية مع سفن الشحن الفرنسية. فالشركات الملاحية الإيطالية لم تتردد في نقل بضائع بتعريفات متدنية رغم أن أعداد المسافرين كانت قليلة[1]. ومنذ الثلاثينيات نشطت حركة انتقال المسافرين من بلاد الشام إلى إيطاليا لدوافع مختلفة ولكن بتشجيع من الفاشست. ومن جملة الأساليب التي لجأت إليها الدعاية الفاشية تنظيم رحلات إلى إيطاليا على حساب الحكومة الإيطالية. والغاية من هذه الرحلات واضحة، فإن الزائر لا يكاد يطأ الأرض الإيطالية حتى تتلقفه أيدي مندوبين خصوصيين من مكتب الدعاية المركزي فيطلعونه على الآثار القديمة والأماكن الشاعرية الجذابة التي تحفل بها الربوع الإيطالية وعلى المستشفيات التي أقامها الفاشست وعلى تنظيمات الشبيبة الفاشية ومظاهرها البراقة[2].

بيد أن هذه الرحلات كانت تحدث ضجة كل سنة، وكان كثير من الشباب يحلمون بالسفر إلى إيطاليا وهم على أشد ما يكونون حماسة. وكان الزائرون يعودون حاملين نشرات وكراريس تتكلم عن النظام الفاشي كنظام شعبي إنساني، ناشرة رسوم بعض المستشفيات وملاجئ العجزة والأيتام ودور الراحة ورسوماً تمثل موسوليني قائماً

---

(1) Revue Politique et Parlementaire en 1938. P. 395. Paris.

(2) فريد مخلوف: مصدر مذكور ص 57.

بتوزيع الإعانات على الفقراء والعمال[1].

إلى جانب ذلك بدأ تسيير رحلات منظمة للشباب من سوريا ولبنان إلى إيطاليا بأسعار زهيدة جداً. وحسب رسالة القنصل الفرنسي في 13 حزيران 1933 أن طلاب الدروس المسائية استفادوا من رحلة استجمام في إيطاليا مقابل 40 فرنكاً ثمن بطاقة السفر على أن تكون الإقامة على حساب الحكومة الإيطالية[2].

وفي 19 نيسان 1934 كتبت جريدة لسان الحال: "أخذت معاهد الطليان في هذه الديار بتسفير بعض طلابها وطالباتها بأجور بسيطة إلى إيطاليا متخذة من ذلك دعاية للنظام الفاشي. وقد أذاع مدير المدرسة الإيطالية في دمشق على التلاميذ ذكوراً وإناثاً أنه قد زفت الرحلة الصيفية ورغب إلى المتفوقين أن يدفعوا 15 ليرة سورية نفقات الرحلة"[3].

وقد علقت على ذلك جريدة "الجزيرة" الدمشقية في ملحق عددها الصادر خصيصاً للشباب في 4 نيسان 1935 تحت عنوان "حبائل الفاشست والشباب" بقلم بشير السعداوي ورد فيه: "لا أستطيع إلا أن أشير إلى بعض الشباب الذين تغريهم الدعاية الإيطالية فيذهبون إلى روما كأنهم يشدون الرحال إلى قبلة العروبة أو كعبة الإسلام وهم لا يفقهون الفاشست"[4].

وفي جريدة "الديلي تلغراف" عام 1937 يصف مراسلها "أرنست ماين" مشروع الرحلات للتنزه في إيطاليا: "فهي تنقل

---

(1) المصدر نفسه: ص 60 ـ 61.

(2) Anne-Lucie-Chaigne: Op. Cité. P. 49.

(3) جريدة لسان الحال: 19 نيسان 1934.

(4) جريدة "الجزيرة" 4 نيسان 1935.

التلاميذ من سوريا وفلسطين ومصر وتونس... برسم لا يتجاوز جنيهين أو ثلاثة حيث يقضي الواحد ثلاثة أسابيع أو أربعة وهذه الرحلات منظمة بعناية فائقة. فتتيح الفرص للمسافرين العرب كي يقارنوا محاسن إيطاليا والمعيشة التي تعودوها في بيوتهم ويتأملوا في أهمية الفعل الفاشي وعظمة هذا المبدأ الجديد..."[1].

كذلك لجأت إحدى الشركات الملاحية الإيطالية للتزلف إلى اليهود لكي يؤثروا بواخرها في هجرتهم إلى فلسطين فأطلقت على إحدى بواخرها اسم تل أبيب، والثانية اسم القدس وجعلت عمارتها على الطراز الصهيوني[2].

لقد شكلت القرارات التي اتخذها المفوض السامي الفرنسي في بيروت تنفيذاً لقرار عصبة الأمم والمتعلق بالعقوبات ضد إيطاليا بعد احتلالها الحبشة ضربة للعلاقات التجارية بين إيطاليا والدول المشمولة بالانتداب الفرنسي ومنها بنك دي روما. فالقرار عدد L.R 251 الصادر في 25 تشرين الثاني 1935 يحظر على أي شخص كان من أية جنسية كانت في هذه الدول "أن يكتتب في سندات أو أسهم أو أية أوراق مالية غيرها تصدرها في إيطاليا أو في أية بلاد أجنبية أخرى مباشرة أو غير مباشرة الحكومة الإيطالية أو هيئة عمومية إيطالية أو شخص طبيعي أو معنوي مقيم في إيطاليا، أن يكتتب في أي اعتماد مصرفي أو تجاري كان أو غيره مباشرة أو غير مباشرة للحكومة الإيطالية..."[3].

---

(1) جريدة لسان الحال: 9 آذار 1937.

(2) المصدر نفسه: 1 حزيران 1934.

(3) Haut-Commissariat de la republique françaıse en syrie et liban. L.R. N. 251 le 5 novembre 1935.

أما القرار عدد L.R 263 تاريخ 16 تشرين الثاني فيشير إلى البضائع التي يحظر تصديرها إلى إيطاليا تحت أي ظرف ولو بصورة استثنائية ومنها أولاً كل الحيوانات المخصصة للنقل والتي كانت الحكومة الإيطالية بحاجة إليها في حربها ضد الحبشة وكذلك المعادن على أنواعها[1](*).

وبعد إلغاء الأحكام المتخذة ضد إيطاليا بموجب المادة 16 من ميثاق عصبة الأمم أصبحت الحركة الاقتصادية بين إيطاليا وبلاد الشام عرضة للتقلبات السياسية بين باريس وروما.

---

(1) H.C. Idem. L.R. 264 le 16 novembre 1935.

(*) هذا وقد أصدرت المفوضية الفرنسية عدة قرارات تفصيلية لتطبيق القرار رقم 251 وهي على التوالي:

1- H.C. Affaires économique:
- Arreté N 263 L.R. du 16 Novembre 1935.
- Arreté N 264 L.R. du 16 Novembre 1935.
- Arreté N 266 L.R. du 18 Novembre 1935.
- Arreté N 267 L.R. du 18 Novembre 1935.
- Arreté N 270 L.R. du 20 Novembre 1935.
- Arreté N 278 L.R. du 27 Novembre 1935.
- Annexe de L'Arreté N. 278 L.R. du 27-11-35.
- Arreté N 295 L.R. du 14-12-1935.
- Arreté N 148 L.R. du 13 Juillet 1936.

الملاحق

ملحق رقم 1:

- الأرشيف السري للفاتيكان. المنتدب الرسولي في جبل لبنان
- الرسائل الثلاث:
- الأولى بتاريخ 3 آب 1860
- الثانية بتاريخ 19 تشرين الأول 1860
- الثالثة بتاريخ 22 أيلول 1860

ملحق رقم 2:

- قانون المجندين للفاشست في سوريا ولبنان عام 1930.

ملحق رقم 3:

- لائحة بأسماء الجرائد الممنوعة خلال 23/ 5/ 933 و 18/ 8/ 934.

ملحق رقم 4:

- رسالة الحاج أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني رئيس وزراء العراق إلى كل من وزير خارجية إيطاليا ووزير خارجية ألمانيا.

ملحق رقم 5:

- قرارات المفوض السامي الفرنسي بشأن تنظيم المقاطعة الاقتصادية لإيطاليا تطبيقاً للمادة 16 من ميثاق عصبة الأمم.


questioni storiche
229
7
LIBANO
229

ملحق رقم ١

Livre bleu — Affaires de Syrie 1860-1861 pp 48 N 68

Le Marquis d'Azeglio à Lord Russel

Le marquis d'Azeglio présente ses compliments à son Excellence Lord John Russel et s'empresse de lui transmettre ci-joint copie de la dépêche de son Excellence le Comte Cavour relative aux affaires de la Syrie dont il a eu l'honneur de donner lecture hier.

Le marquis d'Azeglio prie son Excellence Lord Russel d'agréer etc.

23 Park Lane le 11 Août 1860

Annexe 1 du N 68 pp 49 - 50 —

Turin le 3 Août 1860
Le Comte Cavour au marquis d'Azeglio

Mr le Marquis

Dès les premières complications soulevées par la situation des Chrétiens en Orient, le gouvernement du Roi, invoquant les droits que lui confère le traité de Paris de 1856, demanda à concourir aux négociations qui s'ouvriraient entre les Puissances qui avaient signé avec lui les stipulations réglant la position de la Turquie dans ses rapports avec l'Europe.

Lorsque, plus tard, les désordres et les massacres de Syrie vinrent jeter une profonde émotion en Europe, et faire sentir l'urgente nécessité de mesures propres à protéger efficacement la vie et le repos des malheureuses populations Chrétiennes de ces Contrées, le

Gouvernement du Roi, partageant les sympathies et les sollicitudes
de tous les pays civilisés, réclama de nouveau la part qui lui
revenait dans le concert qui s'établirait entre les signataires du traité
de Paris pour aviser aux moyens d'aider la Turquie à mettre
un terme à ces excès et à ces désastres.

Fondée sur les dispositions d'un acte solennel, non moins que
sur la protection que la Sardaigne doit à ses nombreux nationaux
résidants en Syrie, et sur les graves intérêts de sa marine et de
son commerce, la demande du Cabinet de Turin se recommandait
naturellement à la considération des Puissances.

En effet, à Paris, comme à Londres et à St Petersbourg,
nous avons rencontré dans la justice et dans la loyauté de ces Cours
les meilleures dispositions à seconder nos désirs.

Nous avons appris toutefois que, pour faciliter une entente qui
n'aurait pu admettre de délai sans laisser les habitants Chrétiens de
la Syrie en proie aux sévices de leurs adversaires, les Puissances auraient
adopté la résolution de procéder uniquement en vertu de
l'arrangement conclu en 1845, auquel la Sardaigne n'a pas été partie.

Cette manière d'envisager la question en dehors des clauses
du Traité signé à Paris le 30 mars 1856, doit, on le conçoit, nous
suggérer de graves objections.

Je sais qu'en 1845 les Cinq Grandes Puissances, voulant empêcher
le retour des désordres qui avaient ensanglanté la Syrie, étaient
convenues avec la Porte d'assurer, par certaines mesures d'administration
intérieure, le repos et la tranquillité de ces malheureuses contrées.

Les terribles péripéties dont l'annonce est venue surprendre
si douloureusement l'Europe Chrétienne, provenant sans
contredit de la même source, et il est naturel que les Puissances
qui avaient cru les éloigner à jamais par les arrangements
de 1845, reconnaissant ou leur insuffisance ou leur inexécution

soient amenés à prendre, de concert avec la Porte, des mesures plus énergiques et plus efficaces

Mais on ne saurait méconnaître, en même temps, que si la question est locale quant à l'étendue du territoire qui est le théâtre des événements, elle a toujours pris des proportions Européennes par l'influence qu'en ressentait nécessairement la situation de la Turquie et les relations entre les divers États de l'Europe. En effet, nous n'avons pas besoin de rappeler combien de fois, avant d'aboutir aux règlements de 1845, les affaires de Syrie faillirent exposer l'Europe à des complications sérieuses

D'autre part, on ne saurait oublier non plus que le but principal que les Puissances se sont proposé en admettant, en 1856, la Turquie aux avantages du concert Européen a été précisément d'éviter que des questions locales ou des conventions particulières assez importantes pour donner lieu à une intervention armée puissent se soustraire au contrôle et à l'action collective de toutes indistinctement les Puissances signataires du Traité qui créait un nouveau droit public relativement à la Turquie.

Si, par conséquent, la situation actuelle se rattache quant aux faits, aux arrangements de 1845, quant au mode de procéder, il nous semble de toute évidence qu'il doit être cherché dans les stipulations de 1856 auxquelles la Sardaigne a été partie.

Toutes les considérations qui précèdent [illegible] la conclusion que nous avons toujours été [illegible] — qu'un droit consacré par un Traité solennel, nous nous félicitons trop de l'accord qui s'est heureusement [illegible] pour que nous voulions courir le moindre risque [illegible] des ressentiments propres à le troubler [illegible] bienfaisante que l'Europe s'est décidée à exercer en faveur [illegible] populations opprimées par de si cruels désastres

Nous n'ignorons pas, en effet, les obstacles qu'auraient opposé à l'accueil de notre demande les efforts constants d'Autriche pour nous exclure d'accord qui devraient être à l'abri de toute jalousie politique et auxquels effectivement l'esprit conciliant des autres Puissances a voulu imprimer le caractère d'une généreuse manifestation de la Chrétienté.

Aussi, tout en réservant formellement les droits que lui confère le Traité de Paris, le gouvernement de Sa Majesté s'abstiendra-t-il en ce moment d'insister davantage dans les réclamations.

Mais en donnant ce gage de l'esprit de conciliation dont il est animé en présence d'une cause où la Chrétienté toute entière doit témoigner de la solidarité de ses sentiments, la Cour de Turin est persuadée que si la question qui actuellement est considérée comme locale, et limitée en quelque sorte par les règlements de 1845, venait à se généraliser et à toucher aux rapports établis par le nouveau droit public entre la Turquie et les autres Puissances de l'Europe, la Sardaigne sera appelée à prendre part aux délibérations communes.

Je vous autorise, M. le Marquis, à donner copie de la présente dépêche à Lord John Russell.

Agréez etc.

Signé C. Cavour

١ ـ الرسالة الأولى :

تتألف من ٤ صفحات باللغة الفرنسية كتبها الكونت كافور رئيس الحكومة الإيطالية (١٨٥٢-١٨٦١) بتاريخ ٣ آب من سنة ١٨٦٠ إلى مركيز (d 'Azeglio) دازيلو الذي بدوره أرسلها إلى جون روسل وزير الخارجية البريطاني. تتناول هذه الرسالة مطالبة إيطاليا المشاركة مع الدول الكبرى لوضع حل نهائي لأحداث عام ١٨٦٠.

ملحق رقم ٤

Livre bleu (Confidentiel) P. 233-34 N° 207

Comte Cavour au Marquis d'Azeglio
Turin le 15 Octobre 1860

M. le Marquis

Vous connaissez par mes communications précédentes l'attitude que le gouvernement du Roi a cru devoir prendre dans la question de la Syrie.

Lorsqu'au mois d'Août dernier, à l'annonce des massacres qui ensanglantaient les régions chrétiennes de ce pays, les Puissances se réunirent en Conférence à Paris pour aviser au moyen de mettre fin à ces désordres affreux et d'en empêcher le renouvellement, nous avons réclamé de prendre part aux accords qui devaient avoir lieu.

Notre droit était évident. Il était consacré par l'article VII du Traité du 30 Mars 1856, qui en admettant la Sublime Porte aux avantages du droit public et du Concert européen, contient l'engagement formel des Puissances signataires de garantir, en commun, l'indépendance et l'intégrité territoriale de l'Empire Ottoman.

En vertu de cette disposition, l'assentiment de la Sardaigne à l'occupation d'une partie du territoire ottoman était indispensable à la légalité des mesures qui devaient être prises en commun.

Aussi le droit de la Sardaigne n'a pas été contesté. Seulement on nous a fait remarquer plutôt comme un doute que comme une véritable objection que le

question de la Syrie, telle qu'elle venait d'être posée, se rattachait aux arrangements de 1845, arrangements auxquels nous avons été étrangers, et que dès lors on pourrait croire que les Puissances agissaient en cette occasion moins en vertu du Traité de 1856 qu'en conséquence d'actes antérieurs.

Il nous a été facile de démontrer que la question ne pouvait être considérée comme simplement locale mais qu'elle avait un intérêt général par l'influence qu'elle devait exercer sur la situation de la Turquie et les relations entre les différents États de l'Europe.

Nous aurions même pu ajouter que sans revenir sur les Conventions de 1845, qui ont trait au Mont Liban, le traité de 1856, en introduisant un droit nouveau envers la Turquie, a modifié simplement toutes les Conventions particulières qui seraient contraires ou non conformes à ce nouveau droit général et permanent.

Néanmoins nous ne pouvions ignorer que les obstacles qui s'opposaient pour le moment à l'accueil de nos demandes étaient dus surtout aux efforts de l'Autriche pour nous exclure des accords. Il s'agissait alors de la vie des milliers des Chrétiens qui couraient les plus grands dangers. Il s'agissait d'apporter un remède prompt et efficace à un état de choses épouvantables. La question d'humanité primait la question politique. Nous avons cru ne devoir pas insister davantage car nos instances auraient pu être cause de quelques retards dans les décisions de la Conférence de Paris, et tout retard

aurait pu entraîner les conséquences les plus funestes. Nous avons donc préféré suspendre pour le moment l'exercice de notre droit, mais nous avons en même temps fait réserves auprès des Cabinets amis et alliés.

De son côté la Sublime Porte dans le courant du mois de Juin ayant confié à son Altesse le Grand Vizir Kuprisli Pacha la mission de visiter les différentes provinces de l'Empire pour s'enquérir du sort des populations chrétiennes, s'était empressée de donner connaissance officielle de cette mesure aux représentants des Puissances signataires du traité de Paris résidents à Constantinople.

La légation de Sa Majesté n'ayant pas reçu cette communication, le ministre du Roi demanda des explications, et alors des doutes furent exprimés de nos réclamations.

J'ai donné ordre immédiatement à M. le Général Durando de répondre catégoriquement aux observations qu'on venait de déduire, et de protester d'avance et formellement contre toute interprétation restrictive de nos droits.

J'ai l'honneur de vous transmettre copie de la note que le ministre de Sa Majesté a adressé dans ce but à son Excellence Safvet Effendi le 22 Septembre dernier, et je vous prie d'en donner lecture et d'en laisser copie à son Excellence le ministre des affaires étrangères de Sa Majesté Britannique.

٢- الرسالة الثانية:

تتألف من ٣ صفحات باللغة الفرنسية كتبها الكونت كافور رئيس الحكومة الإيطالية (١٨٥٢-١٨٦١) بتاريخ ١٩ تشرين الأول من العام ١٨٦٠ إلى مركيز دازيليو (d 'Azeglio) الذي بدوره أرسلها إلى جون روسل وزير الخارجية البريطاني. يعقب الكونت فيها على رسالته الأولى المذكورة أعلاه ويؤكد على حق إيطاليا المشاركة في حل مسألة جبل لبنان وإلحاحها بالإطلاع على كامل المفاوضات [illegible] بين الدول الكبرى والسلطنة العثمانية.

I[illegible] ملف رقم

4 P. 234-36-37-38 — annexe au N° 107

Le Général Durando à Safet Effendi
22 Septembre 1860 —

Les doutes exprimés verbalement par votre Excellence par son Altesse Ali-Pacha et par son Excellence Fuad-Pacha, sur la légitimité des réclamations consignées dans ma note du 27 Juin relative à l'enquête de Don Altieri Kupridi Pacha, et le refus mis par votre Excellence à y répondre catégoriquement, me placent dans la nécessité de me prévaloir de la réserve expressément faite de traiter au fond la question dans le cas où elle fut soulevée.

Or cette question peut être formulée de la manière suivante

1- Le traité de Paris de 1856 a-t-il entendu que le règlement des conditions des Chrétiens de l'Empire Ottoman fut complètement en dehors de l'action diplomatique des Puissances signataires

2- La S. P. est elle fondée en droit lorsqu'elle refuse à la Sardaigne cette ingérence qui lui revient au même titre qu'aux autres Puissances signataires du Traité ?

Voici les dispositions de l'article IX

Sa Majesté impériale le Sultan dans sa constante sollicitude pour le bien être de ses sujets ayant octroyé un firman qui en améliorant leur sort sans distinction de religion ni de race consacre ses généreuses intentions envers les populations Chrétiennes de son Empire et voulant donner un nouveau témoignage de ses sentiments à cet égard, a résolu de communiquer aux



Puissances Contractantes le dit firman spontanément émané de sa volonté souveraine. Les Puissances Contractantes constatent la haute valeur de cette communication. Il est bien entendu qu'elle ne saurait, en aucun cas, donner aux dites Puissances le droit de s'immiscer, soit collectivement soit séparément dans les rapports de Sa M. le Sultan avec ses sujets, ni dans l'administration de son Empire

Quelle est donc la signification politique d'une si grave communication faite aux Puissances avec tant de Solennité ? Est-elle une simple formalité ? Est-elle une notification superflue, d'un événement déjà très connu en Europe ? Cette supposition n'est pas admissible, elle blesse la dignité des hautes Puissances qui reçurent cette communication aussi bien que la bonne foi de la Sublime Porte elle-même qui en prit l'initiative. Elle doit avoir nécessairement un autre caractère et une autre signification. Sans doute elle ne saurait donner aux Puissances le droit de s'immiscer dans les rapports particuliers et journaliers de S. M. le Sultan avec ses sujets. car les Puissances qui s'étaient opposées aux exigences de la Russie tendant à obtenir la protection exclusive des Chrétiens de l'Empire se seraient mises en contradiction avec elles-mêmes par cette substitution collective qui dans le fait n'aurait pas été autre chose que l'annulation de la souveraineté du Sultan sur une population de 12.000.000 de ses sujets. Le traité de Paris a évité cet écueil mais tout en interdisant cette ingérence permanente et journalière entre le Sultan et ses

6

sujets Chrétiens, les Puissances contractantes ne sont pas moins réservé la haute surveillance, non sur les Chrétiens pris comme individus et sujets dans le sens administratif, mais sur la société générale des Chrétiens de l'Empire considérée collectivement et dans un sens politique, et dont les conditions générales intéressent au plus haut degré les Puissances de l'Europe.

La Turquie d'une part, en donnant connaissance à l'Europe de ses dispositions bienveillantes envers les Chrétiens de l'Empire et en y joignant des graves et solennelles promesses, contractait en même temps le devoir, non seulement de remplir ses engagements mais de mettre les Puissances à même d'apprécier les moyens qu'elle emploierait pour atteindre ce but et le résultat qu'elle en obtiendrait.

C'est sans doute en partant de ce point de vue que la S. P., avec une parfaite opportunité, ordonne l'enquête sur le sort des Chrétiens confiée à son Altesse le Grand Vizir et qu'elle s'empresse de donner communication de cet acte important aux représentants des Puissances par sa note circulaire du [illegible] juin. D'autre part les Puissances qui constataient au sein du Congrès de Paris la haute valeur de la communication de la S. P. ont acquis le droit de lui rappeler ses engagements solennels, et de l'avertir du danger que leur inexécution pourrait causer à l'Empire et à la tranquillité de l'Europe. Et c'est également en se plaçant au même point de vue que le Cabinet de St. Petersbourg n'hésita point au mois d'avril dernier à signaler aux Puissances l'état dangereux des Chrétiens de l'Empire, comme un élément de graves



perturbations et d'éventualités désastreuses qu'il était urgent de détourner. Voilà à mon avis le caractère et la portée de la disposition précitée.

L'article IX par conséquent fixe les droits et les devoirs réciproques, au sujet du sort des Chrétiens entre la S. P. et les puissances contractantes, dans une mesure de surveillance et de contrôle dont la nécessité ne saurait être méconnue par personne.

Interprété de toute autre manière cet article ne serait plus qu'une disposition vide de sens et peu digne de trouver la place importante qu'elle occupe dans le traité de Paris. Ce droit de surveillance et de contrôle attribué par le traité de Paris aux Puissances signataires qui, à mon avis, ressort très clairement du contenu et de la portée de l'article IX est mis hors de contestation et pleinement consacré par l'article VII, qui résume en peu de mots tout l'esprit du traité.

Selon ces dispositions la Sublime Porte est admise aux avantages du droit public et du concert européen, les Puissances s'engagent, chacune de son côté, à respecter l'indépendance et l'intégrité territoriale de l'empire Ottoman, garantissent en commun la stricte observation de cet engagement et considéreront en conséquence tout acte de nature à y porter atteinte comme une question d'intérêt général.

Voici la condition de garantie clairement établie.

Or cette condition en même temps qu'elle impose aux États garants des devoirs et des charges, elle leur confère également certains droits sur l'état garanti. Si le gouvernement Ottoman vient à provoquer par des mesures désastreuses

l'esprit de révolte parmi les populations Chrétiennes, les états garants ont le droit de l'avertir du danger qu'il court, et de lui indiquer les moyens de prévenir des éventualités dont les conséquences pèseraient tout autant sur la Turquie que sur eux-mêmes. Ce ne serait pas s'immiscer dans les rapports individuels des sujets Chrétiens avec le Sultan, ce à quoi s'oppose la disposition de l'article IX du traité; ce ne serait qu'exercer une ingérence inséparable de toute garantie, tel que le droit de remontrance, dans le cas où l'État garanti viendrait par sa faute à compromettre l'intégrité de son indépendance politique et territoriale que forme l'objet de la garantie.

La Sublime Porte dans le fait n'a jamais contesté aux puissances garantes cette haute surveillance, cette espèce de contrôle, non seulement pour ce qui a trait aux Chrétiens, mais souvent même pour ce qui touche à l'administration intérieure de l'Empire. Je pourrais citer plusieurs exemples dont je fus témoin et partie. Je me bornerai uniquement à rappeler à votre Excellence le fait de la réintégration de Son Altesse Mehemet Ali-pacha, beau frère de Sa Majesté Impériale le Sultan, au Ministère de la marine, qui eut lieu au mois d'octobre 1857. Les représentants des puissances signataires du traité de Paris à Constantinople, persuadés que cette nomination pouvait mettre en suspicion les dispositions de Sa Majesté le Sultan relativement aux réformes économiques projetées et compromettre son crédit financier à l'extérieur, firent simultanément des vives remontrances à cet égard. La Sublime Porte dans cette circonstance où se trouvait en jeu seulement son administration intérieure



Mais on pourrait dire aussi, la dignité personnelle du Sultan n'hésita pas à donner des explications et des justifications à tous les représentants, y compris celui de la Sardaigne, après une consécration si évidente de ses droits; pourrait-on raisonnablement lui contester celui de participer aux actes qui ont trait à l'immense et vitale question des Chrétiens de l'Empire.

Pourquoi donc la Sublime Porte ne s'est-elle point prévalue des dispositions de l'Article IX pour se dispenser de toute explication concernant une question si délicate et qui touchait en quelque sorte à l'honneur d'un conjoint de Sa Majesté le Sultan?

Évidemment c'est que la condition de garantie consignée à l'article VII consacre en faveur des puissances garantes un droit de contrôle dont elles, je me plais à le constater, n'ont fait et ne doivent faire qu'un usage très modéré.

On peut nous objecter: si la Sardaigne avait les droits qu'elle réclame pour s'ingérer dans la question des Chrétiens, pourquoi ne les a-t-elle pas fait prévaloir dans les conférences des cinq puissances principales de l'Europe tenues à St Pétersbourg (au mois d'avril dernier)? pourquoi tout récemment n'a-t-elle point pris part aux conférences qui ont réglé à Paris, par le protocole du 24 août, l'occupation armée de la Syrie?

Le Gouvernement du Roi n'a pas manqué en temps opportun de faire ses réclamations. Je pourrai ajouter que la Turquie ne saurait invoquer des antécédents ayant trait à une autre puissance [illegible]

10

à la Turquie, dont les rapports avec la Sardaigne lors des événements qui donnèrent lieu au traité de Paris étaient d'une nature bien différente.

Chaque état doit remplir ses engagements indépendamment des appréciations des autres états, quand même ils seraient liés par les mêmes stipulations ; car chaque état a ses devoirs spéciaux à remplir dans l'ordre moral autant que dans l'ordre politique. Cela pour ce qui touche aux conférences de St Pétersbourg.

Pour ce qui a trait à l'occupation de la Syrie, événement qui se rattache directement aux dispositions et aux garanties stipulées dans l'article VII précité, nul doute que l'assentiment de la Sardaigne à un acte aussi important tel que l'occupation d'une partie du territoire ottoman par des troupes étrangères, ne fut une condition indispensable pour sa pleine validité légale.

La question n'est pas seulement locale, comme on a voulu l'entendre, et comme le serait une simple rectification de frontières, ou tout autre acte de ce genre sur lesquels la Sardaigne ne demande pas l'exercice rigoureux de son droit.

Cette occupation étrangère est une question d'intérêt général. Quant aux accords et aux conventions antérieures relatives aux Druses et aux Maronites qu'on pourrait invoquer pour demander l'exclusion de la Sardaigne, je me borne à remarquer que le traité de Paris a établi un droit nouveau général et permanent auquel doivent se conformer et selon lequel doivent se modifier les conventions antérieures en tout ce qui pourrait



… contraire à ses dispositions fondamentales. Si l'Egypte se soulevait et menaçait, comme en 1839, l'intégrité de l'empire Ottoman, pourrait-on contester à la Sardaigne le droit de prendre part aux délibérations diplomatiques sous prétexte qu'elle n'est pas intervenue aux arrangements de 1840? D'ailleurs cette occupation n'a ~~pas~~ point été motivée uniquement par la guerre civile entre les Druses et les Maronites, mais elle le fut spécialement par suite des épouvantables catastrophes de Damas, dont la population n'a pas été le sujet des Conventions de 1845 concernant exclusivement le Mt Liban. L'enquête européenne qui va s'ouvrir incessamment en Syrie, et la révision de la Convention de 1845, qui la suivra nécessairement ne peuvent aucunement rester enfermées dans les limites du mont Liban, mais elles doivent pourvoir à la sécurité des Chrétiens dans toute la Syrie.

Je pourrais de mon côté demander à la Porte pourquoi lorsqu'il s'agissait d'un acte aussi grave que celui de l'occupation d'un territoire Ottoman par une armée étrangère et pour lequel l'assentiment unanime des sept puissances signataires devait être nécessairement requis, si l'on tenait à la stricte exécution de l'article VII du traité de Paris; son ambassadeur à Paris n'a point réclamé l'intervention de la Sardaigne. Mais je ne m'en plaindrai pas. Je me présume que Son Excellence Ahmed Vefik Effendi a été inspiré dans cette occasion par les mêmes sentiments d'humanité que le gouvernement du Roi mon auguste Souverain a lui-même vivement éprouvés. Dans un moment où le seul retard de 24 heures

apporté à la signature du protocole pouvait coûter la vie à des milliers de Chrétiens, la Sardaigne, tout en faisant ses réserves pour l'avenir, dans la crainte que ses réclamations pussent soulever quelques objections et donner lieu à quelque retard à la conclusion des négociations, a préféré suspendre pour le moment l'exercice de ses droits devant la gravité des circonstances et l'imminence des éventualités fâcheuses.

Nous ne doutons point que l'Europe saura nous tenir compte de notre modération et de notre réserve, qui n'est point une abdication, et saura apprécier la nature des sentiments qui ont décidé notre conduite.

Encore une dernière objection. Les traditions et les usages diplomatiques ont réservé exclusivement aux cinq grandes puissances l'examen des questions d'un intérêt général européen. Voilà, dit-on, pourquoi la Sardaigne n'a point été appelée à prendre part aux conférences tenues au mois d'avril à St Pétersbourg au sujet de la condition des sujets chrétiens de l'empire ottoman; voilà aussi pourquoi la Sublime Porte ne se croit point obligée de faire droit aux remontrances de la légation de Sardaigne relativement à l'enquête dont on a chargé Son Altesse le Grand Vizir sur le même sujet; voilà enfin pourquoi la Sardaigne n'a point été invitée à prendre part aux délibérations qui ont précédé la signature des protocoles de Paris du [illegible] août pour régler l'occupation ~~[illegible] des départements [illegible]~~ mais non justifier la conduite de la Sublime Porte. Quelle que soit l'importance qu'on veuille encore attach[illegible]

[illegible]

aux vieilles traditions et usages diplomatiques, ceux-ci ne sauront avoir plus de valeur que les lois écrites. Les conventions internationales et le droit positif l'emportent sur les traditions et sur les usages. L'exemple d'un puissant et noble pays signataire du traité de Vienne de 1815 et qui, à notre grande joie, reprend aujourd'hui dans l'opinion générale sa place historique, bien qu'encore repoussé dans les protocoles de la diplomatie, nous apprend qu'il est fort imprudent de laisser établir de mauvais précédents et ouvrir l'accès à l'établissement d'un principe dangereux, c'est-à-dire à la prescription en fait de droit international théorie toute nouvelle que nous ne saurions admettre.

A part ces considérations puisées dans un ordre général d'idées, on peut se demander si la Turquie a le droit d'invoquer à son appui les vieilles traditions diplomatiques et de s'en faire une arme contre la Sardaigne.

Assurément non. La Turquie n'a été admise à jouir des avantages du droit public européen que le 30 Mars 1856. Elle ne peut pas invoquer des droits et des usages antécédents auxquels elle a toujours été étrangère.

Nous croyons que c'est uniquement sous l'influence des souvenirs de la guerre de Crimée, où la Sardaigne fut son alliée sincère et désintéressée, que la Turquie doit régler désormais sa conduite envers elle, et que dans le traité de Paris seulement et non ailleurs elle doit puiser le système de ses rapports diplomatiques envers son ancienne alliée.

J'ai eu l'honneur, M. le Ministre, de vous exposer jusqu'ici les considérations qui ont inspiré ma note du 27 juin lorsque je me plaignis d'avoir été exclu des notifications officielles faites aux autres puissances co-signataires du traité de Paris au sujet de l'enquête sur les conditions générales des chrétiens de l'empire; j'espère que la Sublime Porte saura les apprécier.

Dans tous les cas et au nom du gouvernement du Roi mon auguste souverain, je dois formellement protester d'avance contre l'interprétation restrictive que le gouvernement ottoman ferait à l'avenir des dispositions du traité de Paris sur cette matière et je fais à cet égard les plus humbles et les plus formelles réserves.

Tout en formulant cette déclaration, je m'empresse d'ajouter que je n'ai autre chose en vue que de sauvegarder les principes et nos droits. Mes efforts tendent uniquement à fixer d'une manière claire et précise le sens et la portée du traité de Paris et éviter ainsi tout sujet de malentendu et de désaccord entre la Sardaigne et la Sublime Porte avec laquelle nous n'avons jamais cessé de maintenir les meilleurs rapports et dont l'affaiblissement n'entre aucunement ni dans nos intérêts ni dans nos désirs.

Je suis etc.

٣- الرسالة الثالثة :

تتألف من ١١ صفحة باللغة الفرنسية ، كتبها الجنرال دوراندو إلى صفوت باشا بطلب من الكونت كافور في ٢٢ أيلول سنة ١٨٦٠ وهي تدور حول حقوق إيطاليا بالتدخل والمشاركة في وضع الحلول المناسبة من أجل حماية الرعايا المسيحيين في الجبل .

L'EXPORTATION DU FASCISME

PARMI LES MUSULMANS SUJETS ET PROTÉGÉS FRANÇAIS

Dans sa « Chronique de la Quinzaine », parue dans la *Revue des Deux-Mondes* du 15 novembre dernier, M. René Pinon relevait très judicieusement ceci :

Ce qu'il y a peut-être de plus remarquable, écrit-il, dans le discours du 27 octobre, dans ce « message pour l'année neuvième de l'ère fasciste », ce qui est nouveau, c'est l'affirmation que la formule « le fascisme n'est pas une marchandise d'exportation » doit être révisée, car le fascisme, comme idée et doctrine de réalisation, est universel; italien dans ses institutions, universel dans son esprit. On peut donc prévoir une Europe fasciste, une Europe qui s'inspire, pour ses institutions, des doctrines et des procédés du fascisme, c'est-à-dire une Europe qui aurait résolu dans le sens fasciste le problème de l'État moderne, l'État du XX^e siècle, bien différent des États existants avant 1789 ou qui se sont formés après. Malgré tous les prophètes qui nous font sourire, le fascisme vivra toujours. « Nous voici, au cœur de la doctrine mussolinienne, en présence d'une formule nouvelle : l'État fasciste conquérant, convertissant les peuples au fascisme et à l'italianisme.

Nous avons une preuve matérielle de cette exportation du fascisme, non seulement en Europe, mais aussi en Afrique et en Syrie, dans le tract en arabe dont nous donnons ci-après la traduction. L'exemplaire de l'original que nous avons sous les yeux porte l'indication « Imprimerie française — Casablanca ». Il s'agit donc vraisemblablement d'une 2^e édition, imprimée au Maroc, d'un tract édité d'abord à Beyrouth.

[illegible]

Cette propagande secrète des fascistes parmi les sujets et protégés musulmans de la France mérite, à notre avis, d'être suivie de très près.

COMITÉ SECRET FASCISTE DES ITALIENS A L'ÉTRANGER

FASCISTES DE BEYROUTH

STATUTS DES ADHÉRENTS FASCISTES

Imprimerie Française, Casablanca

FASCISME ITALIEN A L'ÉTRANGER

Statuts des Adhérents fascistes

De nombreux nationaux syriens et libanais, appartenant pour la plupart à des familles aisées, commerçants, artisans et intellectuels, nous ont exprimé leur ambition d'entrer dans les rangs fascistes à Beyrouth. Leur but est de resserrer les liens moraux et commerciaux entre l'Italie fasciste et le glorieux Liban. Pour répondre au désir exprimé par cette catégorie de la population et vu leur sympathie respectueuse pour l'Italie et le Fascisme, la Section de Beyrouth estime de son devoir de présenter à ces sympathisants fascistes, ses statuts; les voici résumés.

La Section fasciste de Beyrouth recueille les adhésions d'Italiens chez qui elle développe les sentiments patriotiques. D'autre part, elle défend leurs intérêts, les soutient, les défend et les dirige.

Elle montre aux étrangers les véritables aspects de la situation de l'Italie, corrige leurs vues vis-à-vis d'elle, et propage les arts, les sciences et la littérature italienne.

Cette section ayant pour objet de contrôler, elle aide, soutient ses adhérents, leur procure des emplois, les conseille, et est médiatrice, en cas de besoin, dans les litiges survenant entre eux et les étrangers, entre eux et les autorités italiennes, et entre eux et les autorités étrangères.

Par la voix de sa presse, elle répare les erreurs et dément les fausses informations. Elle donne des commentaires, distribue des tracts et des brochures, donne des conférences et des spectacles, des expositions, etc...

Par les publications fascistes, elle étudie la vie économique, sans s'immiscer dans la politique locale.

Voici les conditions d'adhésion :

1° *Tout libanais âgé de plus de 21 ans*, connu pour sa culture et sa bonne moralité et non affilié à la franc-maçonnerie, peut devenir adhérent fasciste.

2° *Il devra présenter sa demande* d'adhésion par la voie de deux fascistes italiens.

3° *L'adhésion est votée à la majorité* des voix et agréée par le délégué fasciste à Beyrouth.

4° *Tout adhérent fasciste* doit :

a) se procurer une carte individuelle;

b) observer les statuts et les ordres donnés par l'autorité supérieure;

c) porter respect aux membres du Comité de la Section;

d) s'engager à faire de la propagande pour le fascisme et avoir pour but de son action, de montrer à ses compatriotes que l'Italie fasciste est un Gouvernement évolué et fort. Il faut pour cela que l'adhérent étudie son milieu social, commercial ou industriel pour pouvoir propager les qualités de la littérature, de l'art et de l'économie italiens. Il faut également qu'il s'efforce de créer des liens d'affection et de fraternité entre ses compatriotes et la colonie italienne de Beyrouth, qu'il propage, particulièrement par la voie de la presse, l'idée du fascisme organisé dans le monde, qu'il défende de toutes ses forces le Gouvernement

ملحق رقم ٤

الجندرمة اللبنانية

قيادة الالاى

عدد ٥٥٥٣

لائحة بأسماء الجرائد الممنوعة بخلال ٣٣/٥/٢٣ و ٩٣٤/٨/١٨

الجامعة العربية	تصدر في اللغة العربية	في القدس	بموجب القرار ٩٧ تاريخ ٣٣/٥/٢٣
زورزا (الفجر)	البولونيه	باريس	١٠٩ تاريخ ٣٣/٦/١٦
فورواس (الى الامام)	اليهودية والالمانية	باريس	١١٩ تاريخ ٩٣٣/٧/١
لاغاكسيا اومانيتانوفا البشرية القديمة الحديثة	الايطاليا	باريس	١٢٠ وتاريخ ٩٣٣/٧/١
الى اصدقائنا والى اعدائنا العربية		القاهره	١٢٢ وتاريخ ٣٣/٧/٧
صوت المعارضة	التركية	دمشق	١٣٠ تاريخ ٣٣/٧/١٩
الى اصدقائنا والى اعدائنا	التركية والارمنية	القاهره	١٣٣ تاريخ ٣٣/٧/٢٢
أنيوني انتيفاشيست	الايطالية	باريس	١٥٩ تاريخ ٣٣/٩/١٤
الأمة	باريس	باريس	١٦٢ تاريخ ٣٣/٨/ ٢٩
حذر المسلمين من مدارس البعثات	العربية	حلب	١٧٨ تاريخ ٣٣/١٠/٣
الأسير	العربية	ساوباولو	١٨٤ تاريخ ٣٣/١٠/١٧
زيكل (الحياة)	البولونيه	باريس	١٨٥ تاريخ ٣٣/١٠/١٧
بوديرا روما	الايطاليا	باريس	١٨٦ تاريخ ٣٣/١٠/١٨
شيهاد	العربية	الجزائر	٤٤ تاريخ ٣٤/٣/١٢
الأصلاح	-	-	- - -
السعاده	-	طرابلس	- - -
العدل	-	طرابلس الغرب	- -
الرجيب العتيد	-	-	- - -
صوت الشعب	الفرنسية	تونس	- - -
نداء التونسي	-	-	- - -
الهلال	-	-	- - -
القلم التونسي	-	-	- - -
العدل التونسي	-	-	- - -
تونس الاشتراكيه	-	-	- - -
الدمار	العربية	-	- - -
النهضة	-	-	- - -
الوزير	-	-	- - -

ملحق رقم ٣

الجندرمة اللبنانية
قيادة الآلاي
عدد ٢٢ب

منع جريدة

ان فخامة المفوض السامي للجمهورية الافرنسية في سوريا ولبنان يمنع بقراره رقم ٢٣ تاريخ ٢ شباط المنصرم دخول وبيع واذاعة المجلة الشهرية المسماة " لاناسيون آراب " La Nation Arabe اي الأمة العربية التي تصدر في جنيف باللغة الافرنسية وذلك في الاراضي الواقعة تحت الانتداب الافرنسي .

وكل من يجلب هذه المجلة او يبيعها او يوزع نسخا عنها او ترجمتها او خلاصتها يعرض نفسه للعقوبة المنصوص عنها في المادة ٧ من قرار المفوض السامي رقم ٢٦٣٠ الصادر بتاريخ ٢٧ ايار سنة ١٩٢٤ .

بيروت في ١٤ اذار سنة ١٩٣٢
عن الكولونيل قومندان الاي الجندرمة اللبنانية
الملازم الاول — صالح

١٢٥٢ د. العاقوري
١٩٨١

Auswärtiges Amt
P.A. [illegible] (1936 1941)
611 24

ملف رقم ٤

١٨

Gemeinsamer Brief des Grossmuftis von Palästina Amin el Husseini und des Irakischen Ministerpräsidenten Raschid Ali el Gailani

an

den Italienischen Aussenminister Grafen Ciano bzw. den Herrn Reichsaussenminister.

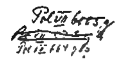
يا صاحب المعالي

لقد أعربنا في محادثاتنا التي جرت معكم عن ثقة الشعب العربي بدول المحور وما هي أغراضها السامية وإيمانه
[illegible] الأماني الوطنية للبلاد العربية في الشرق الأدنى التي ترزح حالاً تحت الاستعمار البريطاني. ولذا
[illegible] مساعدة الشعب العربي للقيام بنصيبه من الكفاح ضد الأعداء. [illegible] دون التحرر التام في
ولهذا فإننا نتقدم إلى الحكومة [illegible] راجين منها أن [illegible] لمنح البلاد العربية [illegible]
[illegible] كل ما [illegible] ممكنة في كفاحها للتحرر، والاعتراف بسيادة واستقلال البلاد
العربية في الشرق الأدنى [illegible] في الوقت الحالي تحت الاستعمار البريطاني. والموافقة على توحيدها إذا
[illegible] ذلك [illegible] ذوي الشأن. كذلك على إلغاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين
وإنه لمن المهم أن يبقى هذا الكتاب ومضمونه [illegible] مكتوماً كل الكتمان إلى أن [illegible]

!

ا.هـ

وتفضلوا يا صاحب المعالي [illegible]



الجريدة الرسمية

قرار عدد ٢٥١ ـ LR

صادر في ٥ ت ٢ سنة ١٩٣٥

بتنفيذ القرار الذي اتخذته بتاريخ ١٤ ت ١ سنة ١٩٣٥
لجنة تنظيم التدابير الواجب اتخاذها تطبيقاً للمادة ١٦
من ميثاق جمعية الامم (١)

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنساوية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنساوية الصادرين بتاريخ ٢٠ ت ٢ سنة ١٩٢٠ وفي ١٦ تموز ١٩٣٣

وبناء على المادة ١٦ من القسم الاول (ميثاق جمعية الامم) من معاهدة فرسايل المعقودة في ٢٨ حزيران ١٩١٩

وبناء على القرار الذي اتخذته في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٥ لجنة تنظيم التدابير الواجب اتخاذها تطبيقاً للمادة ١٦ من ميثاق جمعية الامم

قرر ما يأتي

المادة الاولى — يحظر على اي شخص كان من اية جنسية كانت موجود في دول الشرق المشمولة بالانتداب الفرنساوي ان يقوم بالعمليات التالية :

١ ـ ان يقرض مباشرة او غير مباشرة الحكومة الايطالية او هيئة عمومية ايطالية او شخصاً طبيعياً او معنوياً مقيماً في ايطاليا

٢ ـ ان يكتتب في سندات او اسهم او اية اية اوراق مالية غيرها تصدرها في ايطاليا او في اية بلاد اجنبية اخرى مباشرة او غير مباشرة الحكومة الايطالية او هيئة عمومية ايطالية او شخص طبيعي او معنوي مقيم في ايطاليا

٣ ـ ان يفتح في اي اعتماد مصرفي او تجاري كان او غيره مباشرة او غير مباشرة للحكومة الايطالية او لهيئات عمومية ايطالية او لاشخاص طبيعيين او معنويين مقيمين في ايطاليا ـ يشمل ايضاً هذا المنع تنفيذ جميع القروض المعقودة قبل تاريخ اذاعة هذا القرار تنفيذاً كاملا او جزئياً مباشراً او غير مباشر

المادة الثانية — ممنوع في دول الشرق المشمولة بالانتداب الفرنساوي كل طلب رؤوس اموال غير مشار اليه في المادة الاولى اعلاه لهيئات عمومية او اشخاص طبيعيين او معنويين مقيمين في ايطاليا

المادة الثالثة — ان المنع المذكور في المادتين الاولى والثانية اعلاه يشمل الاشخاص المعنويين المقيمين في دول الشرق المشمولة بالانتداب الفرنساوي

المادة الرابعة — لا تشمل الاحكام السابقة :

١ — فروع الشركات الايطالية بشرط ان تستعمل الاموال او الاعتمادات التي قد تقدم لها لحاجتها الخصوصية فقط وان لا يمكن ان تستفيد منها بطريقة غير مباشرة السلطات الايطالية او شخص طبيعي او معنوي مقيم في ايطاليا

٢ — الدفعات التي تجري لتتمم قيمة اسهم او سندات مالية غيرها اكتتب بها قبل تاريخ نشر هذا القرار اذا كان قد دفع اول دفعة من قيمتها

المادة الخامسة — ان العمليات التي تجري خلافاً للمنع المنصوص عليه

---

(١) نقلا عن نشرة المفوضية السامية

في هذا القرار تعتبر لاغية ولا مفعول لها

المادة السادسة — امين السر العام مكلف تنفيذ هذا القرار

بيروت في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥

المفوض السامي

الامضاء : دي مارتل

قانون

بتعديل بعض عناوين في الميزانية

اقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

المادة الاولى — ان عنوان الفقرة الرابعة من البند الرابع «لوازم ونفقات ادارية» من الفصل الثالث «دائرة الآثار الوطنية» من الباب الثامن «مصلحة المعارف العامة والفنون الجميلة» يعدل كما يلي :

بدلا من : مصنع صب

الصحيح : نفقات المعرض وحفظ الآثار

المادة الثانية — ان عنوان البند الخامس من الفصل الثالث «دائرة الآثار الوطنية» من الباب الثامن «مصلحة المعارف العامة والفنون الجميلة» يعدل كما يلي :

بدلا من : شراء عاديات

الصحيح : مشترى آثار ونفقات حفر

بيروت في ٤ ك ١ سنة ١٩٣٥

الامضاء : حبيب السعد

امين سر الدولة

الامضاء عبدالله بيهم

مدير المالية

الامضاء : جبرئيل شهاب

مدير المعارف العامة والفنون الجميلة

الامضاء : صبحي سليمان حيدر

مرسوم رقم ٢٥١٩

بتنزيل رتبة مدير وعزل موزع في دوائر البريد والبرق

بناء على المرسوم رقم ٢٥١٩ المؤرخ في ٢٧ تشرين ثاني سنة ١٩٣٥ تنزل رتبة وراتب السيد يونس رمحكي ـ المدير من الصف الثالث في مركز بريد وبرق راشيا ـ الى رتبة كاتب من الدرجة الثانية

ويُعزل من الخدمة السيد انطون البارجي الموزع من الدرجة الثالثة في المركز المذكور

ويعمل بهذا المرسوم اعتباراً من اليوم التالي لابلاغه الى ذوي العلاقة

●●●●●

مرسوم رقم ٢٥٢٧

يجيز محاكمة ناطور قرية

بناء على المرسوم رقم ٢٥٢٧ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ أعطيت النيابة العامة الاجازة بمحاكمة مارون بولس الحلبي ناطور قرية اهدن بمادة سوء استعمال الوظيفة

4498 16.XI.35

Affaires Economiques
-1-

4919 19.11.35

ARRETE N° 263/LR du 16 novembre 1935

relatif à l'exécution de la Résolution N°3 adoptée le 19 octobre 1935 par le Comité de coordination des mesures à prendre en application de l'article 16 du Pacte de la Société des nations

-:-

Le Haut-Commissaire de la République française,

Vu les décrets du président de la république française en date des 23 novembre 1920 et 16 juillet 1933,

Vu l'article 16 de la Partie I (Pacte de la société des nations) du Traité signé à Versailles le 28 juin 1919,

Vu la Résolution N°3 adoptée le 19 octobre 1935 par le Comité de coordination des mesures à prendre en application de l'article 16 du Pacte de la société des nations,

Vu l'arrêté 137/LR du 15 juin 1935 dit "Code des douanes" et notamment les articles 41, 42, 43 et 352 de ce Code,

ARRETE :

Article 1er;- A titre exceptionnel et à dater du 18 novembre 1935, est prohibée l'importation dans les Etats du Levant sous mandat français de tous produits (autres que les lingots et espèces d'or et que les lingots d'argent) naturels ou fabriqués, originaires ou en provenance d'Italie ou des possessions italiennes, quel que soit le lieu d'expédition de ces produits.

Article 2.- Les produits naturels ou fabriqués, originaires de l'Italie ou des possessions italiennes, qui ont été soumis à une transformation dans un autre pays, ou qui ont été manufacturés en partie en Italie ou dans les possessions italiennes et en partie dans un autre pays, seront considérés comme tombant sous le coup de la prohibition, à moins qu'une proportion de 25% ou davantage de la valeur des marchandises au moment où elles ont quitté le dernier lieu d'expédition soit attribuable à des transformations effectuées depuis que les produits ont quitté définitivement l'Italie ou les possessions italiennes.

Sont, toutefois, exemptés de la prohibition les produits que l'on justifie avoir été expédiés d'Italie, des possessions italiennes ou d'un pays tiers avant la date de signature du présent arrêté

Article 3.- Sont exceptées de la prohibition les marchandises ci-après :

N° du tarif I73, I73 bis, I73 ter - Livres

N° du tarif I75 C - Journaux, publications, périodiques

N° du tarif I74, 54I - Cartes géographiques ou marines

N° du tarif I73 quater - Musique gravée ou imprimée.

Article 4.- Les marchandises italiennes présentées à l'importation sous leurs véritables dénomination et origine seront refoulées dans les conditions prévues à l'article 43 du Code des douanes.

Article 5.- Le Secrétaire général et l'Inspecteur général des douanes sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Beyrouth, le I6 novembre I935

Le Haut-Commissaire :
signé : D. de Martel

Le Secrétaire Général :
signé : Lagarde

Le Conseiller du H.C. aux Affaires Financières:
signé : Herhardt

Le Conseiller du H.C. aux Affaires Economiques:
signé : Raclus

L'Inspecteur général des douanes:
signé : Soulé-Susbielle

Le Conseiller Législatif :
signé : Mazas

Destinataires.

Cabinet militaire 3
Cabinet du H.C. 2
Bureau diplomatique 2
S.G. 2
Affaires Economiques 4
Conseiller législatif 4
Travaux publics I
Finances 4
Drogmanat I
Presse I5
Douanes I4
Off. Paris, Marseille 2
Postes et télégraphes I
Délégué Beyrouth I2
" Lattaquié I0
" Soueida 6
" Homs I2
" Alep 6
" Alexandrette 6
" Deir-ez-Zor 6
" Damas I2

P.A. Le Chef de Section
chargé du Bureau d'Ordre:

N° 15496 ... 16 : XI · 35

Affaires Economiques
-:-

4920 19.11.35

ARRETE N° 264/LR du 16 novembre 1935

relatif à l'exécution de la résolution N°4 adoptée le 19 octobre 1935 par le comité de coordination des mesures à prendre en application de l'article 16 du Pacte de la Société des Nations

-:-

Le Haut-Commissaire de la République française,

Vu les décrets du Président de la république française en date des 23 novembre 1920 et 16 juillet 1933,

Vu l'article 16 de la Partie I (Pacte de la société des nations) du traite signé à Versailles le 28 juin 1919,

Vu la Résolution N°4 adoptée le 19 octobre 1935 par le Comité de coordination des mesures à prendre en application de l'article 16 du pacte de la société des nations,

Vu l'arrêté N°137/LR du 15 juin 1935 dit "Code des douanes et notamment les articles 41, 42, 43 et 352 de ce code

ARRETE :

Article Ier.- Sont prohibées à titre provisoire et à dater du 18 novembre 1935 l'exportation des Etats du Levant sous mandat français et la réexportation des marchandises ci-après :

Numéros du tarif	Désignation de la marchandise
I	Chevaux, juments et poulains
2 - 2bis	Mules et mulets
13 b	Baudets - étalons
3-3bis-4-4bis	Anes, anesses, chameaux
5-6-7 et 13b	Tous autres animaux de transport
281	Caoutchouc, balata et gutta percha bruts ou refondus en masse,
327	Minerai de fer
348	Fontes, ferrailles, ouvrages usagés de fonte de fer ou d'acier et débris de ces ouvrages pouvant être utilisés pour la refonte
348	Ferro-alliages ou alliages ferro-métalliques

numéros du tarif	désignation de la marchandise
37I 372-372bis- 372ter-372quater	Etain pur ou allié : minerai en masses brutes , saumons, barres ou plaques
373-374	Limailles d'étain pur ou allié, ouvrages et débris de vieux ouvrages en étain pur ou allié; inutilisables en l'état; déchets, scories, mattes, cendres et résidus d'étain pur ou allié
375	Nickel : minerai, produits de première fusion pur ou allié au cuivre, avec ou sans zinc affiné en lingots ou masses brutes
376-383	Limailles de nickel, ouvrages ou débris de vieux ouvrages en nickel, inutilisables en l'état; déchets, scories, mattes, cendres et résidus de nickel, qu'il soit pur ou allié en proportion quelconque au cuivre, à l'étain, au plomb ou au zinc.
377-378	Aluminium - minerai, aluminium en lingots, ou déchets, laminé, forgé ou fondu, battu en feuilles, en fils, en poudre ou paillettes impalpables.
380 C	Manganèse
380 D 54I	Minerais : de chrome de titane de tungstène de vanadium
54I	Alumine anhydre
54I	Hydrate d'alumine

Article 2.- Des dérogations pourront être accordées dans les conditions qui seront déterminées, par le Conseiller du haut-commissariat aux affaires économiques.

Toutefois, aucune dérogation ne sera accordée pour les produits repris à l'article I du présent arrêté qui seraient à destination de l'Italie et des possessions italiennes.



قرار عدد ١٤٨ — LR

صادر في ١٣ تموز سنة ١٩٣٦ (١)

بالغاء الاحكام المتخذة ضد ايطاليا بموجب المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسوية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنساوية الصادرين في ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ وفي ١٦ تموز ١٩٣٣

وبناءعلى القرارات عدد ٢٥١ / LR تاريخ ٥ ت ٢ سنة ١٩٣٥ وعدد ٢٦٣ / LR و٢٦٦ / LR تاريخ ١٦ و١٨ ت ٢ سنة ١٩٣٥ وعدد ٢٦٤ / LR و٢٦٧ / LR تاريخ ١٦ و١٨ ت ٢ ١٩٣٥ وعدد ٢٧٠ / LR و٢٧٨ / LR و٢٩٥ / LR تاريخ ٢٠ و٢٧ ت ٢ و١٤ ك ١ سنة ١٩٣٥ المتعلقة بتنفيذ القرار والاقتراحات التي اتخذتها لجنة تنظيم التدابير الواجب اتخاذها تطبيقاً للمادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم

قرر ما يأتي

المادة الاولى — الغيت ابتداء من ١٥ تموز الجاري الاحكام المنصوص عنها :

١ — في القرار عدد ٢٥١ / LR تاريخ ٥ ت ٢ سنة ١٩٣٥ المتعلق بتنفيذ القرار الذي اتخذته بتاريخ ١٤ ت ١ سنة ١٩٣٥ لجنة تنظيم التدابير بشأن تطبيق العقوبات المالية

٢ — في القرارين عدد ٢٦٣ / LR و٢٦٦ / LR تاريخ ١٦ و١٨ تشرين الثاني ١٩٣٥ المتعلقين بتنفيذ الاقتراح رقم ٣ الذي اقرته في ١٩ تشرين الاول ١٩٣٥ لجنة تنظيم التدابير بشأن منع استيراد البضائع من ايطاليا او الممتلكات الايطالية

٣ — في القرارين عدد ٢٦٤ / LR وعدد ٢٦٧ / LR تاريخ ١٦ و١٨ تشرين الثاني ١٩٣٥ المتعلقين بتنفيذ الاقتراح رقم ٤ الذي اقرته في ١٩ تشرين الاول ١٩٣٥ لجنة تنظيم التدابير بشأن منع تصدير بعض البضائع الى ايطاليا والممتلكات الايطالية

٤ — في القرارات عدد ٢٧٠ / LR و٢٧٨ / LR و٢٩٥ LR تاريخ ١٠ و٢٧ تشرين الثاني و١٤ كانون الاول ١٩٣٥ المتعلقة بتنفيذ الاقتراح الذي اقرته في ٦ ايلول لجنة تنظيم التدابير بشأن التصريح بالبضائع الايطالية المستوردة وبدفع اثمانها بصورة اجبارية الى مكتب المقاصة في مصرف سوريا ولبنان الكبير

غير ان الديون المتعلقة بتسليم بضائع استوردت او ستورد قبل تاريخ ١٥ تموز ومستحقة قبل هذا التاريخ يجب ان تدفع الى المكتب المذكور

المادة ٢ — امين السر العام ومستشار المفوضية العليا في الامور الاقتصادية ومفتش الجمارك العام مكلفون كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار

بيروت في ١٣ تموز سنة ١٩٣٦

المندوب العام

الامضاء : مريه

---

(١) عن النشرة الرسمية للمفوضية العليا

مكتبة البحث

I- Sources:

A- Archivio segreto vaticano. Délégazione Apostolica del monte Libanon. Vol. 229. Fasc 3.

B- Archives du Foreign Office (F.O)

- F.O. 371 documents: 20849 année 1937
  doct: 21915 année 1938
  doct: 45365 année 1945

- F.O. 226 doct: 233 année 1942

*** Documents Français:**

C- Archives du Ministère de Affaires Etrangères Française (M.A.E.F)

- M.A.E.F: serie 1930-1937 - (Syrie - Liban) No de rapport 435. Beyrouth. Mars 1923.
- M.A.E.F: Levant, Syrie-Liban 1930-1940. Vol.166 et 255.
- M.A.E.F: Rapport à la societé des Nations sur la Syrie et Liban en 1936, 1937, 1938. Paris.
- Ismail-Adel: Document diplomatique et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et de pays de proche-orient du XVIIème siecle à nos jours. Editions des divers politiques et historiques. Beyrouth 1978. Serie contenue.

D- Assemblée National Française: commission des Affaires Etrangères, séance du 8 Juillet 1936.

ـ تقارير باللغة الفرنسية من مؤسسة المحفوظات الوطنية ـ بيروت

E- Haut commissariat de la republique française en Syrie et Liban. L.R. No. 251 et 263 et 264.

- Haut commissariat: Affaires économique:
- Arretés N263-264-266-267-270-278.
  Annexe de l'Arreté N278-295-148.

II ـ مراجع أجنبية

1- A. Cabaton: l'orientaliste musulman et l'Italie Moderne, Revue du monde musulman - tome 21. Année 1914.

2- R. Davos: l'agitation des fascistes dans le proche - orient. Revue internationnale communiste XVII N. 6.1939.

3- El Khazen Youssef: l'Etat juif en palestine. Sans date. Imp. Du palais. Paris.

4- Homet Marcel: Histoire secrete du traité franco-syrien. Paris 1938.

5- Hokayem Antoine: l'opposition au mandat syrien à l'etranger: le congrés-syro-palistinen de Geneve de 1921.

ـ أنظر هذا البحث في كتاب أوروبا والشرق الأدنى 1920 ـ 1973. الجزء الأول. منشورات الجامعة اللبنانية ـ بيروت 1999.

6- Ismail Adel: document diplomatique et consulaire, relatifs à l'histoire du Liban et des pays de proche-orient du XVIIème siecle à nos jours. Editions des divers politiques et historiques. Beyrouth 1978. Serie contenue.

7- Jung Eugène: La revolte arabe. Tome II. Paris 1925.

8- Lucie Chaigne, A: Les rivalités franco-italienne, au levant 1918-1939. Maîtrise d'histoire. Sorbonne. Paris 1993.

9- I. Lipchits: La politique de la France au levant. Paris 1963.

10- J.L. Miege: l'imperialisme colonial italien de 1870 à nos jours. Société d'Edition d'enseignement superieur. Paris 1968.

11- Minerbi-I-Sergio: l'italie et la palestine 1914-1920. Paris 1970.

12- Malzac M: l'Emigration syro-libanaise en Amerique du Sud. (C.H.E.A.M) 409 Juillet 1939.

13- Milza. P et Berstein. S. l'Italie, la papauté 1870-1970. Collection. Paris 1970.

14- Puaux. Gabriel: Deux Années au levant, souvenir de la syrie et

du liban. Paris 1952.
15- Rebbath. E: unité syrienne et devenir arabe. Paris 1937.
16- Roux - Charles: cinq mois tragique aux affaires étrangères, 12 Mai 1er Novembre 1940. Paris.
17- Vienot. P: le traité franco-syrien. imp. Jalloux. Paris 1939.
18- Vienot. P et Hay H: les relations de la France et de la syrie. Mars 1939.

III ـ مجلات باللغة الفرنسية

1- Revue Asie Française; en 1924-1929-1930-1933-1936-1938 Paris.
2- Revue Afrique française: en 1930. Paris.
3- Revue internationale communiste XVII. 1939 Paris.
4- Revue du monde musulman: en 1912-1914-1920-1923. Paris.
5- Revue la Nation Arabe en 1935. Geneve.
6- Revue Oriente Moderno en 1930-1931-1933-1934. Italie.
7- Revue oeuvres des écoles d'orient I-II Novembre 1865. Paris.
8- Revue politique et parlementaire en 1938. Paris.
9- Palestine Télégraphic Agency en 1926. Paris.

IV ـ جرائد باللغة الفرنسية:

1- Le Journal (l'Europe Nouvel) en 1936. Paris
2- L'ordre en 1936. Paris
3- L'orient en 1934. Liban
4- Le temps en 1912-1937. Paris

V ـ المصادر والمراجع باللغة العربية:

1 ـ أنريكو أنسباتو ـ كارلوقوني بورستيناري:
العلاقات العربية ـ الايطالية 1902 ـ 1930 مذكرات ـ مراجعة عبد الرحمن سالم العجيلي ـ الجماهيرية الليبية 1980.
2 ـ أمين العيد: الثورة العربية الكبرى ـ ثلاثة أجزاء ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ مصر ـ بدون تاريخ للنشر.
3 ـ أسكند رياشي: الأيام اللبنانية ـ شركة الطبع والنشر اللبنانية ـ بدون تاريخ للنشر.
4 ـ أنطوان حكيم: الإطار الدولي وولادة لبنان الكبير ـ ورد في

كتاب اليوبيل الذهبي لإستقلال لبنان ـ منشورات الجامعة اللبنانية ـ بيروت 1996.
5 ـ بدر الدين السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية 1850 ـ 1958 ، دار الجماهير ـ دمشق 1967.
6 ـ بوندار فسكي: هزيمة الفاشية ومصير العرب ـ مجلة الطريق ـ عدد6 ـ 1970 بيروت.
7 ـ توفيق برو : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908 ـ 1914 ، دار طلاس ـ ط1 1991 دمشق.
8 ـ جلال يحيى : أوروبا في العصور الحديثة ـ الهيئة المصرية للكتاب ـ الاسكندرية 1981.
9 ـ جورج اميل عيراني: البابوية والشرق الأوسط ـ ترجمة بولس سروع ـ جبيل 1997.
10 ـ جورج حنّا: الحركة المناهضة للفاشية في سوريا ولبنان 1933 ـ 1945، دار الفارابي ـ بيروت 1975.
11 ـ جفري ورنر: العراق وسوريا 1941 ـ مركز البحوث والمعلومات ـ بغداد 1986 ـ ترجمة محمد الادهمي.
12 ـ حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام: 1868 ـ 1938، الدار الجامعية 1981 ـ بيروت.
13 ـ خالد بكداش: العرب والحرب الأهلية في اسبانيا. دمشق 1937.
14 ـ خالد العظم: مذكرات، ثلاثة أجزاء ـ الدار المتحدة للنشر 1973 ـ بيروت.
15 ـ دومنيك شفاليه: مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا ـ دار النهار ـ بيروت 1994 ـ ترجمة منى عاقوري.

16 ـ دافيد فرومكين: سلام ما بعده سلام ـ ترجمة أسعد الياس ـ دار الريس1992.
17 ـ زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ـ دار النهار ـ ط2 ـ بيروت 1977.
18 ـ زهير مارديني: الف يوم مع الحاج أمين الحسيني ـ مجلة العرفان مجلد 65 عام 1977 ـ بيروت.
19 ـ ساسين عساف: دور الرهبنة اليسوعية في تاريخ البقاع الاجتماعي والاقتصادي بين 1918 و 1948 ـ أطروحة لنيل الدكتوراه اللبنانية ـ بيروت 1998 ـ غير منشورة.
20 ـ سليم الهشي: المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون 1600 و1900 ، ج2 ـ بيروت 1980.
21 ـ ستيفن هاملي لوتفريغ: تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ـ دار الحقيقة ـ بيروت 1978 ـ ترجمة بيار عقل.
22 ـ سليمان موسى، الحركة العربية ـ دار النهار ـ بيروت 1977 .
23 ـ سمير الخادم : الشرق الاسلامي والغرب المسيحي 1450 ـ 1517، مؤسسة دار الريحاني ـ بيروت1989.
24 ـ عادل اسماعيل: السياسية الدولية في الشرق العربي ـ ج5، بيروت ـ 1970 ـ دار النشر للسياسة والتاريخ.
25 ـ على المحافظة: موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية 1919 ـ 1945، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت 1985.
26 ـ عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر ـ أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الثانية. ـ دار النهضة العربية ـ بيروت1973.

27 ـ علي شعيب: النشاط السياسي لدول المحور في الشرق العربي ـ مجلة الطريق ـ حزيران 1991 ص82.
علي شعيب: مؤتمر القدس وواقع التجاذب بين التيار الشعبي والقرار الرسمي ـ مجلة المنطلق 1992 بيروت.
28 ـ عبد الرحمن عبد الغني: المانيا النازية وفلسطين 1923/ 1945 ـ مؤسسة الدرسات الفلسطينية 1995.
29 ـ فريد مخلوف: ايطاليا والقضية العربية ـ بدون تاريخ للنشر ولا مكان للطبع.
30 ـ لوكازر هيرزوير: المانيا الهتلرية والمشرق العربي ـ ترجمة أحمد عبد الكريم مصطفى ـ دار المعارف ـ مصر 1968.
31 ـ محمد حسنين هيكل: السفير 1 ـ 11 ـ 2002.
32 ـ مقررات المؤتمر الاسلامي العام في دورته الاولى 1931 ـ دار الأيتام الإسلامية الصناعية بالقدس.
33 ـ مصطفى الزين: أتاتورك وخلفاؤه ـ دار الكلمة للنشر 1982 ـ بيروت.
34 ـ منير اسماعيل: لبنان في تراثه، الجزء الأول ـ بحث مع مجموعة بإشراف عادل اسماعيل، مركز الحريري الثقافي ـ بيروت 1993.
35 ـ نجيب عازوري: يقظة الأمة العربية ـ تعريب أحمد بو ملحم ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ بدون تاريخ للنشر.
36 ـ وليد المعلم: سوريا 1916/ 1946، دار طلاس للنشر ـ دمشق 1988.
37 ـ وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني

والصهيوني 1918/ 1936، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

38 ـ هند أبو الشعر: بناء الدولة العربية الحديثة ـ اعداد وتحرير هند ابو الشعر ـ منشورات جامعة آل البيت، 1999 الاردن

39 ـ يوسف الحكيم، سوريا والعهد العثماني ـ دار النهار ـ ط2 ـ بيروت 1980.

40 ـ يوسف الخازن: الدولة اليهودية في فلسطين ـ تقديم وتعليق غسان الخازن ـ بيروت 1987 ـ دار مختارات.

VI ـ جرائد باللغة العربية:

1 ـ بيروت 1936 ـ 1337 لبنان.

2 ـ البشير 1926 ـ 1931 ـ 1937 لبنان.

3 ـ جبل عامل 1912 لبنان.

4 ـ الجزيرة 1935 سوريا.

5 ـ الحياة 1989 لبنان.

6 ـ الاحوال 1930 لبنان.

7 ـ السفير 2002 لبنان.

8 ـ فتى العرب 1933 سوريا.

9 ـ صوت الشعب 1925 ـ 1938 لبنان.

10 ـ لسان الحال 1923 ـ 1925 ـ 1931 ـ 1933 ـ 1934 ـ 1935 ـ 1936 ـ 1937 لبنان.

11 ـ الاقبال 1926 لبنان.

12 ـ المرج 1928 لبنان

13 ـ النهار 1933لبنان.

14 ـ النهضة 1937 لبنان.

VII ـ مجلات باللغة العربية

ـ الطريق 1970 ـ 1991 لبنان.
ـ المنطلق 1992 لبنان.

صدرت وفرة من الكتب القيمة بالعربية والأجنبية والأبحاث العلمية التي تناولت الصراع الاستعماري على بلاد الشام. لكن الصراع البريطاني ـ الفرنسي استأثر على مجمل هذه الكتب إذا لم نقل كان هناك شبه تغييب لدور إيطاليا، فما نجده ليس إلا نتفاً متناثرة على بعض صفحات.

إذن جاءت فكرة الكتاب من:

أولاً: الحرص على تسليط الضوء على جانب من تاريخ الصراع على بلاد الشام في العصر الحديث والمعاصر.

ثانياً: كونه بطاقة دعوة للمؤرخين حتى يقبلوا على كتابة ما يجدونه جانباً مغيباً من المعلومات لا سيما في الأرشيف الإيطالي.

ISBN 9953- 411- 81 - 6